الأخبار
al-akhbar

السبت 19 أيلول 2026
العدد 5879 السنة الحادية والعشرون
Samedi 19 Septembre 2026 no 5879 21ème année
www.al-akhbar.com
24 صفحة
100000 ليرة

كلمات
نعومي كلاين
فاشية نهاية الزمن

إسرائيل للعالم: الأزرق لي فقط في لبنان 2

باب المندب
كنز استراتيجي في يد صنعاء
8

(أ ف ب)

أحوال الناس

الضاحية
معركة الاشتراكات مع أصحاب المولدات
4

طلاب يخسرون المدرسة والركام يحاصر نهر الغدير
5

النازحون المعوقون: تمييز وإهمال مستمر من الدولة
6

قضية اليوم

إسرائيل: لن نقبل أي عَلَم أزرق غير عَلَمنا في جنوب لبنان

يحتدم النقاش بصورة بعيدة عن الجدل اللبناني حول مستقبل النفوذ الخارجي في لبنان، ومسألة القوة الدولية في الجنوب، لم تعد تتعلق بالمهمة المفترضة لها في مساعدة الدولة اللبنانية على بسط سطلتها، أو توفير سيادتها المطلقة بعيداً عن إسرائيل أو حتى عن حزب الله. ذلك أن المداولات الجارية تشير إلى أن القوى العالمية، باتت تتعامل مع ساحة لبنان، كواحدة من البؤر التي تمنحها دوراً جديداً في هذه المنطقة، وسط تفوّل أميركي لا يريد أن يشاركه أحد في إدارة شؤون الدول المطلة على البحر المتوسط، ورغبة إسرائيلية أكبر، بعدم بقاء أي طرف يمكن أن يستفيد منه خصومها ولو على شكل مراقب يسجل الجرائم فقط.

في هذا السياق، يأتي النقاش القائم حول مستقبل القوة الدولية بعدما أبلغت الولايات المتحدة الأميركية جميع الدول، رفضها بصورة مطلقة أي تجديد أو تمديد تقني لقوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب «اليونيفل»، فيما لا تترك إسرائيل مناسبة أو لقاء مع الدبلوماسية العالمية، إلا وتقول إن القوات الدولية الحالية، أو أي قوة تتبع للأمم المتحدة أو حتى لأوروبا، لن تكون قادرة على حماية أمنها، وهي لا ترى أنها تقبل بأي وجود وأي عَلَم أزرق على طول الحدود مع لبنان، إلا عَلَمها الأزرق.

وآخر ما استجد على هذا الملف، هو أن حزب الله بادر إلى إبلاغ أوروبا، عبر أكثر من طريقة، الموقف الحاسم، برفض أي قرار أو قوة لا تعمل تحت علم الأمم المتحدة، وشرط أن يكون عملها محصوراً في تنفيذ اتفاقية 27 تشرين الثاني 2024. وهو موقف وصل إلى جميع الدول الأوروبية، وكان أول من تلقفه الجانب الإيطالي، الذي تراهن الولايات المتحدة وإسرائيل على دوره في المرحلة المقبلة. وحسب المؤشرات فإن روما، قررت بناء على موقف حزب الله التراجع عن وعدها بقيادة قوة جديدة في لبنان، وأنها أبلغت الأميركيين والإسرائيليين بهذا الموقف.

(الأخبار)

وقد يكون لموقف روما دوراً في حماسة فرنسا المستجدة لتأدية دور تقبل به أميركا وإسرائيل، خصوصاً أن الفرنسيين يظهرون ميلاً إلى عدم التوقف عند موقف حزب الله، وهو مزاج موجود عند سياسيين بارزين في باريس، بينما يوجد رأي مخالف عن الجهات الأمنية والعسكرية التي تقول إن إرسال جنود إلى جنوب لبنان مع رفض واضح من حزب الله، سوف يعرضهم لخطر كبير، ولن يكون بمقدورهم تنفيذ أي مهمة، حتى ولو كان الأمر حاصلاً بموافقة الحكومة اللبنانية وتغطية أميركية وإسرائيلية. وقد جاءت الحماسة الفرنسية بعدما علمت أيضاً، أن الحكومة الإسبانية كانت أعربت عن اعتقادها بأنه لا يمكن تجاهل موقف حزب الله الذي يعبر عن حال سياسية وشعبية كبيرة في لبنان، كما أن إسرائيل نفسها، لا تزال تخشاه، فكيف يكون الحال بالنسبة إلى قوة دولية غير مجهزة بصورة كاملة، وإن الدول المشاركة في القوات الدولية كلها، تدعو دائماً إلى التعامل بواقعية مع الملف، ما يتطلب التنسيق الكامل مع حزب الله.

> فرنسا تتحمس بعد تعثر المشروع الإيطالي والتحفظ الإسباني، وماكرون يخالف رأي العسكريين والأمنيين، ومستعدّ لإرسال قوة تنفيذ اتفاق الإطار ولو عارض حزب الله ذلك

في هذه الأثناء، يواصل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الرهان على «علاج اللحظات الأخيرة» وهو قدم إلى الدول المعنية عدة مقترحات، أبرزها الإبقاء على قوة «اليونيفل» بعد تعديل مهامها، وتقليص عددها، أو العمل على توسيع مهام مكتب المنسق العام للأمم المتحدة في لبنان، بحيث يكون لديه قوة عسكرية ومدنية، على أن تكون المهمة محصورة في تنفيذ أي ترتيبات بين لبنان وإسرائيل. علماً أن الأميركيين الذين استبعدوا سويسرا من النقاشات، كانوا حصروا المداولات بالبحث عن سبل مواكبة تنفيذ اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل وليس العمل وفق أي مرجعية أخرى، مثل القرار 1701. أمس، أجّل مجلس الوزراء البحث في البند الخامس على جدول أعمال جلسة أول من أمس، حول إنشاء بعثة عسكرية . مدنية أوروبية، هو النص الشائك الذي قدّمته وزارة الخارجية، وليس الاعتراض على أصل البعثة، وبينما أوضح وزير معني، أن الوزيرين ياسين جابر وركان ناصر الدين، توجّها قبل الجلسة إلى الرئيس نواف سلام، فقال له جابر، إن العرض قد لا يكون متوافقاً مع النقاشات الجارية في الأروقة الدبلوماسية، فإن ناصر الدين أبلغه رفض حزب الله البحث في هذا البند.

وقال وزراء آخرون أن حقيقة البعثة لا تتوافق مع ما ورد في مطالعة الخارجية حول مهمة البعثة بدعم تنفيذ القرار الدولي 1701 والعمل في المناطق اللبنانية خارج شمال الليطاني، بل إن البعثة المقترحة تشبه الإطار الحالي «للجنة العسكرية التقنية من أجل لبنان» المعروفة باسم «MTC4L» التي تضم دولاً عدة بقيادة إيطالية مهمتها تقديم الدعم التقني والفني التدريبي للجيش اللبناني. والفارق أن البعثة المطروحة حالياً تضم فقط دولاً أوروبية، بينما تضم «MTC4L» بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ودولاً أخرى إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي. وقد تسبب نص وزارة الخارجية بلغط لدى عدد من الوزراء، وأن الرئيس نواف سلام تجاوب سريعاً مع مطلب التأجيل لاستكمال الدرس وإجراء تعديلات على عرض وزارة الخارجية قبل إعادته إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وإقراره غالباً.

وعلى صعيد آخر، أكّدت مصادر أمنية لـ«الأخبار» أن الولايات المتحدة الأميركية ورغم المواقف السابقة الرافضة لأي قوات أممية في جنوب لبنان، بدأت تستمع باهتمام أكبر لطروحات تشكيل قوة أممية بديلة عن قوات حفظ السلام العاملة في الجنوب «اليونيفيل»، والتي تنتهي مهمتها رسمياً نهاية هذا العام، بعدما تبيّن للأميركيين صعوبة حسم الوضع في الجنوب في وقت قصير كما كانوا يتوقعون، وأن هناك فواصل زمنية بين تحقيق الأهداف الكاملة ونهاية مهمة اليونيفيل، وهو ما يفرض البحث في كيفية ملء الفراغ ومراقبة تطبيق التطورات الميدانية. في المقابل، تشكّك مصادر غربية في النوايا الأميركية، وتعتبر المصادر أن الولايات المتحدة غير مستعدة لدعم تشكيل قوة سلام مادياً ومعنوياً وتفضل تمرير الوقت بالطريقة الحالية إلى حين تقوية الجيش اللبناني وحسم إسرائيل عسكرياً ما تستطيع حسمه.

وتبدأ اليونيفيل الشهر المقبل بتسريح عدد من الموظفين، وتستمر عملية التسريح الشهرية حتى بداية العام المقبل، مع وجود ما يزيد حالياً عن 400 موظف لبناني متبقٍّ في البعثة، بعد استقالة ما يزيد عن مئتين خلال العام الحالي. وتبرز أكبر المشكلات في المواقع التي ستخليها القوات الدولية، ولن تسلّمها مع حاجة الجيش اللبناني إلى عشرة آلاف جندي إضافي لاستلام المواقع التي تشغلها القوات الدولية حالياً، بالإضافة إلى مواقعه، مع عدم قدرته على ملء المواقع في المناطق التي تحتلها إسرائيل.

(الأخبار)

أخبار

إشراف أميركي – سعودي على النواب

تبيّن أن مندوبين عن السفارتين الأميركية والسعودية، واظبوا على حضور جلستي مجلس النواب اللتين خُصّصتا لمسألة الحكومة. وقد جلس المندوبون في مقاعد الصحافيين في الطابق العلوي، وكانوا يدوّنون الملاحظات، في وقت كان النواب المقرّبون منهم، يلاحظون ذلك، بل إن بعضهم بادر إلى رفع الصوت ضد حزب الله وهو يريد أن يستمع له الحاضرون من سلطة الوصاية. علماً أن الهدف الرئيسي لتواجد هؤلاء، كان من أجل منع قسم من النواب من الخروج من الجلسة في حالة التصويت على الثقة، وكذلك التأكد مباشرة من التزامهم بالتصويت لمصلحة حكومة الرئيس نواف سلام، خصوصاً بعد ورود معلومات إلى الجانبين الأميركي والسعودي، بأن الفريق النيابي الموالي لهما، يواجه مشكلة مع قواعده الاجتماعية بسبب سوء الأحوال وفشل الحكومة في معالجة مشكلات الناس، وكذلك خشية السفارتين الأميركية والسعودية من أن يبادر هؤلاء إلى مغادرة الجلسة عند التصويت فينقص عدد الذين يمنحون الثقة، خصوصاً بعدما علمت الرياض على وجه التحديد، أن حزب الله وحلفاء له سوف يمتنعون عن التصويت.

وساطات عون من دون نتيجة

يسعى رئيس الجمهورية جوزيف عون إلى استئناف الحوار مع قيادة حزب الله، وبعد تعثّر المساعي المباشرة التي قام بها المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير مع النائب حسن فضل الله، بادر مستشار عون أندراية رحال إلى التواصل مع شخصيات سياسية قريبة من حزب الله، طالباً منها «جس النبض» لدى قيادة الحزب، وأنه مستعدّ لعقد لقاءات «بهدف توضيح خلفية بعض المواقف».

وبحسب أحد الوسطاء، فإن عون يريد حواراً مباشراً مع أعلى مستوى في قيادة الحزب، وهو أشار بالاسم إلى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، وأنه لا يمانع أن يلتقي رحال بقيادات من مستوى أدنى تحضيراً لاجتماعه برعد.

وبحسب الوسطاء، فإن موقف الحزب لا يزال عند ما سبق أن أعلنه قبل شهور عدة، من أن الحوار ضروري، وأن الحزب لا يهرب منه، لكنّ هناك أموراً يجب تحقيقها حتى يكون للحوار جدواه. ويطالب الحزب عون بأن يعود مجلس الوزراء عن قرارات 2 آذار التي تجرّم العمل المقاوم، وأن يعاد النظر في كل اتفاق الإطار، وإدارة حوار سياسي عام أو داخل مجلس الوزراء من أجل صياغة موقف لبنان الذي يعبّر عن جميع الأطراف. ولدى سؤال الحزب عن رأيه في مسار التفاوض، أجاب، بأن التجربة تؤكّد أنه لا يجب التنازل عن اتفاق 27 تشرين 2024، ولا عن اعتبار القرار 1701 المرجعية الوحيدة لأي نقاش مع إسرائيل.

نواف سلام وديون زوج ديما صادق

توسّط رئيس الحكومة نواف سلام لشركة «Ibex Air Charter» لصاحبها أحمد الحاج (زوج الإعلامية ديما صادق) لدى الهيئة العامة للطيران المدني بغية التخفيف عنها وعدم مطالبتها بالمستحقات المتوجّبة عليها، بما يقود إلى هدر المال العام. وقد تبيّن أن الحاج لم يسدّد بعد كامل الرسوم المستحقّة عليه جراء استحصاله على شهادة المستثمر الجوي AOC 704 لتسيير رحلات جوية عارضة (charter) لطائرات، لا يتجاوز عدد ركابها 19 راكباً ويستخدمها في أفريقيا. فالمبلغ المتوجّب على الحاج يُقدّر بـ147 ألف دولار منذ أكثر من عامين لكنه لم يسدّد دولاراً واحداً منه سوى منذ أيام عندما قدّم شيكاً مصرفياً إلى الهيئة بقيمة 40 ألف دولار فقط. وبسبب تدخّل سلام، أعطي الحاج وقتاً إضافياً لتسديد المبلغ المتبقّي قبل انتقال الخلاف بينه وبين الهيئة إلى القضاء في حال لم يمتثل للمهلة المحدّدة، علماً أن مجلس الوزراء برئاسة سلام نفسه، ورغم علمه بالديون المتوجّبة على الحاج، قام بمنح شركته Ibex بتاريخ 9 تموز ترخيصاً لاستثمار النقل الجوي الدولي المنتظم للركاب بين مطار القليعات والخارج وبالعكس، قبل استكمال ملفه لجميع الشروط القانونية والتنظيمية والفنية التي تسمح له بتسيير رحلات مماثلة، ومن بينها الاستحصال على شهادة المستثمر الجوي (AOC رقم 705) التي تخوّله تسيير رحلات دولية. فشهادة المستثمر الجوي (AOC 704) التي تملكها الشركة تسمح بتسيير رحلات جوية عارضة (Charter) لطائرات عدد ركابها لا يتجاوز 19 راكباً ولا تخوّله استخدام مطار القليعات للرحلات الدولية. رغم ذلك، يؤكد سلام أن أولى الرحلات من مطار القليعات ستنطلق في 10 تشرين الأول المقبل أي بعد أقل من شهر، من دون أن يحدّد كيف وبأيّ شركة وبأيّ ترخيص.

(الأخبار)

مقالة

ماذا تريد إسرائيل من لبنان؟

فراس الشوفي

مقال مستشار رئيس الجمهورية جوزاف عون الإعلامي جان عزيز، في منصة «Just Security» الأميركية المنشور قبل يومين تحت عنوان «لا تدعوا اتفاق السلام في لبنان يثبت صحة رواية حزب الله»، قد يصلح مدخلاً مهمّاً لنقاش أبعد من الإشكاليات التي يطرحها، وإلى أسئلة أعمق، من مثل ماذا تريد إسرائيل من لبنان، وهل يمكن للإدارة الأميركية الحالية ضبط المشروع الإسرائيلي، أو إن كانت تعارضه في الأصل، وما هي خريطة الطريق اللبنانية لمواجهة نتائج السؤالين السابقين؟

مقال عزيز، موجّه أصلاً إلى النخبة السياسية والإعلامية الأميركية في محاولة لإنقاذ اتفاق الإطار، بدليل عنوانه «المستفزّ» وبنائه المستند على تذكير واشنطن بالتزاماتها وتحذيرها من عواقب سياستها، لكنه شرّح المتاهة الحالية الواقعة فيها الدولة اللبنانية بدقّة، وفتح باباً لحوار مفقود في البلاد بين رهانين، كلاهما على دور للولايات المتحدة الأميركية، واحد مع إسرائيل والآخر مع إيران.

الإجابة عن سؤال ماذا تريد إسرائيل من لبنان يتعدّى ذلك، إلى دور إسرائيل في المنطقة. فمن غير المنطقي أن تكون إسرائيل تنشد التوسّع، بكل قواها السياسيّة والعسكرية في فلسطين وسوريا، وأن تريد الحفاظ على لبنان كاملاً، وهي التي تحتل جزءاً من أراضيه وتثبّت مواقعها لأماد طويلة وتجرّف القرى والمعالم الطبيعية وتغير معالمها بالكامل. ولذلك، فمن المفيد التذكير بالتالي:

أوّلاً، إسرائيل اليوم دولة يهودية معلنة من دون موارية بقرار من الكنيست، ولم يعد أحد يحاجج في خلل إعلان دولة لفئة دينية بعينها علاوةً عن غيرها، مع سباق التطرّف الحالي في العالم. وقادة هذه الدولة اليهودية، يجاهرون بخططهم التوسعيّة ويبشّرون خريطة «إسرائيل الكبرى». وليس بين الائتلاف الحاكم أو أحزاب المعارضة من يرفض هذا الإشهار، بل على العكس من ذلك، تتنافس هذه الأحزاب على من هو الأجدر لتحقيق مشاريع التوسّع.

ثانياً، تضاعف عدد سكّان الكيان عمّا كان عليه في حرب 1967، حين احتلت إسرائيل الجولان وسيناء والضفة الغربية والقدس، فارتفعت القدرات الاقتصادية وكذلك الحاجات للموارد والغذاء والماء. أما الترسانة العسكرية، فتطورت بشكل هائل كمّاً ونوعاً، وصارت جزءاً من منظومة عسكرية وأمنية غربية دولية، وكسبت حلفاء جدد مثل الهند واليونان ورومانيا وغيرها، فازدهرت مكانتها تدريجياً ما بعد الحرب الروسية . الأوكرانية، مقابل انهيار الجيشين العراقي والسوري وغرق البلدين في الصراعات الداخلية، وتضرر المنظومة العسكرية الإيرانية بشكل كبير، وهي كلها تطورات تشكل محفزاً مهماً لإسرائيل لاستغلال الفرص المتاحة حالياً.

وعلى أرض الواقع، تقدم إسرائيل الأمن قبل وبعد 7 أكتوبر لتبرير خططها، لكنها تبقى حجة ضعيفة إذا ما وضعت نماذج فلسطين ومصر والأردن على الطاولة. ففي غزة، قبلت حركة حماس بتسليم السلاح، لكن ما يحصل هو استمرار القتل واستمرار السيطرة على ما يزيد عن 70% من أرض القطاع بالاحتلال المباشر، وجرف ما تبقى من معالم المدن والأحياء، من دون أي أفق لإنهاء الاحتلال قريباً أو أي مخرج سياسي واضح مع موت «خطة السلام» التي وضعها ترامب نفسه بعد قصف إسرائيل للعاصمة القطرية الدوحة. وفي الضفة الغربية، وبعد نجاح إسرائيل في تفكيك جزء كبير من خلايا فصائل المقاومة الفلسطينية، ورغم تنفيذ السلطة الفلسطينية كل ما تطلبه إسرائيل، فإن الاستيطان يتوسّع بوتيرة مرتفعة، وعمليات التهجير القسري تتوسّع بدورها، حتى بلغت ما يزيد على 120 قرية خلال العام الحالي وحده. عمليات التهجير المستمرة في الضفة الغربية، والإجراءات العسكرية التي تتّخذها إسرائيل على الحدود الأردنية، دفعت الأردن إلى إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية، وإلى بحث خطط الرد على حملات التهجير المقبلة للفلسطينيين من الضفة، وإلى المخاوف من حشد إسرائيل وحدات عسكرية على الحدود في غرب المملكة، رغم كل التعاون الأردني . الإسرائيلي في صد الهجمات الإيرانية، ما يجعل اتفاقية وادي عربة في مهبّ الريح. أما في سيناء، فإن تحرّكات الجيش المصري باتت مصدر قلق لقادة الاحتلال، ولا يمرّ أسبوع من دون صدور تحذيرات من القدرات المصرية أو تهديدات إسرائيلية لمصر. وتهديد إسرائيل للأمن المصري لا يأتي من الشمال وحده، إنّما من الجنوب حيث تدعم إسرائيل انفصال صومالي لاند بما يعنيه فتح ممر بحري مهم لأثيوبيا شرقاً نحو المحيط الهندي، ويظهر من سلوك مصر الإقليمي الحذر الشديد من التهديدات الجديدة، التي تشكّل إسرائيل أبرزها، ما يهدّد أصل اتفاقية كامب ديفيد بين تل أبيب والقاهرة.

ويبدو الجنوب السوري من أبرز الساحات لاختبار التفكير الإسرائيلي الجديد. فرغم كل التنازلات التي قدّمها بداية الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، وعرضه التطبيع الشعبي والتنسيق الأمني والعداء المشترك لحزب الله وإيران وسحب السلاح من الجنوب السوري، وتسليم ما تبقّى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وتفكيكها ووضع مخزون المواد النووية المتبقية في عهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلّا أن القضم التدريجي للجنوب السوري مستمر بشكل يومي من حوض اليرموك ووادي الرقاد إلى شمال جبل الشيخ، حيث باتت مدرجات الجبل منطلقاً لعمليات عسكرية، بعضها موجه نحو لبنان، وبعضها الآخر نحو ريف دمشق. وإسرائيل رغم أن تركيا هي عضو في حلف الناتو، ومن أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، إلا أن التهديدات لتركيا ترجمت في استهدافات مباشرة لقوات تركية في مواضع عدة في سورية، من بينها مطار حماه العسكري، قبل أن تقصف إسرائيل مطار أبو الظهور في رسالة مباشرة للجيش التركي. وكل يوم تتعرض فيه ما تبقى من مخازن للأسلحة في سورية، لهجمات إسرائيلية، آخرها يوم أمس في دير الزور. ومؤخراً، كشفت وسائل الإعلام العبرية، عن نقاشات داخل الجيش الإسرائيلي تتضمن احتمال السيطرة على العاصمة السورية دمشق بعملية عسكرية واسعة. علماً بأن الشرع دخل في دائرة الحلفاء المباشرين للإدارة الأميركية الحالية، ويحظى بدعم مباشر من ترامب للدولة السورية الجديدة، على عكس لبنان الذي ينظر إليه ترامب على أنه دولة خاضعة للتأثير الإيراني. فهل يمكن أن تكون إسرائيل هذه، هي ذاتها التي تريد أن تعيد الأرض المحتلة للبنان؟

> من الأفضل ألّا يبني اللبنانيون قصوراً في الرمال، حيث لكل طرف خياره، ولا بدّ أن يكون لدى عون وحزب الله معاً، خطة بديلة لحماية لبنان من الخطر الوجودي الداهم

ولفهم موقف الإدارة الأميركية الحالية تجاه لبنان، يمكن البدء من قراءة تصريحات السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى. الذي يقوم حالياً بدور يتجاوز هامشه الفعلي، كعملية الإفراج الأخيرة عن بعض الأسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال، لكن منطقه الذي يبرر فيه الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان يشبه تبريرات السفير الأميركي في إسرائيل. بينما تظهر تصريحات السفير الأميركي في تركيا توم برّاك على سبيل المثال، دعماً أكبر للمواقف التركية حيث يقيم، رغم أن عيسى لبناني وبرّاك ليس تركياً. لكن هذه التفاصيل «البسيطة»، لا تقارن بحقيقة موقف الإدارة الأميركية تجاه ما تفعله إسرائيل. إذ إن ترامب نفسه يرى أن إسرائيل صغيرة الحجم كما أعلن في يومه الأول في البيت الأبيض، وهو الذي تلقّى الدعم الأكبر من لوبي الاستيطان بلغ حوالي 100 مليون دولار خلال حملته الانتخابية، ومن غير المستبعد أن يعلن «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية قبل نهاية ولايته الحالية، بعد أن أعلن «السيادة الإسرائيلية» على الجولان المحتل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس في ولايته السابقة. وترامب هذا، لا يحترم حدود الدول، ولا إرادة الشعوب ولا الحكومات الحليفة له، ولا العمل الدولي المشترك ويعبّر عن ذلك علناً. فهو يحاول قضم سيادة الاتحاد الأوروبي على غرينلاند، ودعم تفكيك المملكة المتحدة، ويهدد كندا باحتلالها وضمّها للولايات المتحدة، ما دفع كندا إلى السعي للانضواء تحت جناح الاتحاد الأوروبي خشية تنفيذ ترامب تهديداته، بعد الهجوم على إيران وفنزويلا. فما همّ ترامب إن قضمت إسرائيل جزءاً من لبنان أو من سورية وأكملت احتلالها لفلسطين، وهو الذي لا يخجل بالمطالبة بضمّ كندا، ثاني أكبر دولة في العالم؟ وهل إسرائيل، التي تراقب ترامب يتخبّط بين رغبته في الانسحاب من الشرق الأوسط وحاجات وجوده العسكري المباشر لضمان النفوذ، وتراجع قدرة إدارته على حسم الملفات الداخلية تحت وطأة ارتفاع أسعار النفط والهجوم المركز من الديموقراطيين عليه على أبواب الانتخابات النصفية، مستعدة لتنفيذ ما وعد ترامب به لبنان والرئيس عون؟

في ظلّ هذه المناخات والتوازنات الحالية، فإن أقلّ ما تريده إسرائيل حالياً من لبنان، هو الحصول على ما أمكن من أرض الجنوب ومصادر المياه وسلب لبنان وحدته، وفتح مسار سياسي مع الحكومة اللبنانية لتبييض جرائمها في فلسطين وسورية ولبنان، فتقول إنها تعقد الحوارات مع من تبقى من «الشعب الفرفوش» على قيد الحياة، وأن مشكلتها فقط بأولئك الذين يحملون السلاح.

إذا كان التفاوض والرهان على الدعم المعنوي الأميركي هو السبيل العلني الوحيد باقتناع عون، والتعويل على اتفاق إيراني . أميركي هو السبيل الوحيد المتاح حالياً للخروج من المأزق باقتناع حزب الله، فلا مشكل في ذلك، إن كانت تلك أساليب سياسية لشراء الوقت. لكن من الأفضل ألّا يبني اللبنانيون قصوراً في الرمال، ولا يكون لهجمات إسرائيلية، آخرها يوم أمس في دير الزور. ومؤخراً، كشفت وسائل الإعلام العبرية، عن نقاشات داخل الجيش الإسرائيلي تتضمن احتمال السيطرة على العاصمة السورية دمشق بعملية عسكرية واسعة. علماً بأن الشرع دخل في دائرة الحلفاء المباشرين للإدارة الأميركية الحالية، ويحظى بدعم مباشر من ترامب

تقرير

الضاحية تفتح معركة الاشتراكات وأصحاب المولّدات يلوّحون بالقطع الجماعي

تمجيد قبيسي

يدفع سكان الضاحية الجنوبية ثمن فشل الدولة في تأمين الكهرباء فواتير مضاعفة مرتين إلى 3 مرات مثيلاتها في مناطق أخرى. فعدد كبير من أصحاب المولّدات في المنطقة مستمرّ في استغلال كلّ الأزمات لأطول مدّة ممكنة من أجل زيادة أرباحه، مثلاً بسعر الكيلوواط ساعة في عدد من أحياء الضاحية اليوم بدولار واحد، أي بزيادة نسبتها 45% عن التسعيرة الرسمية، والتي تساوي 55 سنتاً للكيلوواط. وفي المقابل، تشهد أحياء الضاحية، وللمرّة الأولى مداهمات حقيقية لأصحاب المولّدات وتهديدات صريحة لهم مفادها إمّا الالتزام بالتسعيرة الرسمية، وإمّا تركيب مولّدات أخرى في المربعات التي يسيطرون عليها تابعة للبلديات لبيع الكهرباء بالسعر الرسمي، وهو ما يدفعهم إلى التهديد بإطفاء مولّداتهم لإغراق الضاحية بالعتمة.

القصة بدأت مع ما شفته حملة المداهمات التي بدأت مطلع أيلول، وتحرك البلديات لتوفير مولّدات بديلة. في أحياء الضاحية بنية احتكارية قسمت المنطقة إلى «مربعات نفوذ»، يحتكر فيها صاحب المولّد التغذية ويملك عملياً القدرة على فرض السعر وقطع الاشتراك ومنع الانتقال إلى مزوّد آخر. لذا، فإن المواجهة التي بدأت بضبط الفواتير والأسعار تنتقل اليوم إلى أصل المشكلة، وهي كسر احتكار المربعات وخلق بديل فعلي للمشتركين.

نهاية آب الماضي، تصاعدت حدّة أزمة أسعار المولّدات الخاصة في الضاحية الجنوبية، على خلفية ارتفاع الاشتراكات والفواتير وعدم التزام عدد من أصحابها بالتسعيرة التي تحدّدها وزارة الطاقة. وتفاقمت المشكلة مع أزمة في تأمين مادة المازوت وارتفاع أسعارها عالمياً، قبل أن تتحوّل كلفة الشراء المرتفعة إلى ذريعة لاستمرار رفع سعر الكيلوواط حتى بعد انحسار الأزمة. وبحسب المعطيات، لم تتجاوز مدّة أزمة المازوت الفعلية أكثر من 10 أيام، إلا أن عدداً من أصحاب المولدات لا يزال يحتسب الفارق على أساس كميات يقول إنه اشتراها من السوق السوداء في تلك الفترة. وعند مساءلتهم من الجهات الرسمية وجهاز أمن الدولة ووزارة الاقتصاد، تتكرر الذريعة نفسها: «مشتريات السوق السوداء لا تُفوتر»، وبالتالي لا يملكون فواتير تثبت كلفة الشراء.

وفي حديث لـ«الأخبار» مع عدد من أصحاب المولّدات، اعتبر هؤلاء أن الالتزام بالتسعيرة الرسمية المحددة بـ55 سنتاً يتسبب بخسائر، وأن التسعيرة العادلة بالنسبة إليهم يجب أن تبلغ 85 سنتاً، مطالبين الدولة بتعديلها بما يتناسب مع كلفة التشغيل، إذ يُفترض، بحسب قولهم، أن تحتسب التسعيرة كلفة المازوت ومصاريف التشغيل والزيوت وتهالك المولد، إضافة إلى هامش ربح لصاحب المولد. لكنّ التدقيق أكثر في آلية التسعير يظهر أن التسعيرة الرسمية نفسها تتحوّل إلى هامش للمناورة بالأسعار. وحتى القضاء وجهاز أمن الدولة ومفتشو وزارة الاقتصاد والبلديات لا يلاحقون فارق بضعة سنتات، بل الحالات التي يكون فيها سعر الكيلوواط مرتفعاً بصورة ملحوظة.

> لم تتجاوز مدّة أزمة المازوت الفعلية أكثر من 10 أيام إلا أن عدداً من أصحاب المولّدات لا يزال يحتسب كميات على أساس كميات يقول إنه اشتراها من السوق السوداء

أكثر من 40 مداهمة

في هذا السياق، بدأ مكتب بعبدا في جهاز أمن الدولة، منذ الثاني من أيلول، سلسلة مداهمات لأصحاب المولّدات المخالفين في الضاحية الجنوبية، ولا تزال الحملة مستمرة بصورة شبه يومية. وتشير المعطيات إلى تجاوز عدد المداهمات 40، وتركز الجزء الأكبر منها في حي السلم والليلكي والمريجة والأجنحة الخمسة وصحراء الشويفات وبئر حسن والأوزاعي والجناح.

وبنتيجة الملاحقة الأمنية، خفّض عدد من أصحاب المولّدات أسعارهم والتزموا بالتسعيرة الرسمية، أو بفارق سنتات عنها، فيما أُوقف آخرون وأُرغموا على توقيع تعهد خطي بالالتزام بالتسعيرة. وفي حالات أخرى، لم تتوقف الإجراءات عند صاحب المولّد، بل وصلت إلى مصادرة المولّد ووضعه في عهدة البلدية، لتتولى تشغيله ومتابعة الاشتراكات. في المقابل، لا يزال جزء من أصحاب المولّدات غير آبه بالحملة ولم يلتزم حتى الآن. وبحسب مصدر معنيّ بالملف، فإن «نتائج الحملة لن تظهر كلها فوراً، على أن تبدأ الصورة بالاتضاح في الفترة المقبلة».

لكن ما يواجهه أمن الدولة ليس مجرد فواتير ورقية. فبحسب مصادر أمنية، يقدّم بعض أصحاب المولدات للمشتركين فواتير بالسعر الرسمي، فيما يجري تقاضي مبالغ أعلى فعلياً. وعند طلب التدقيق، تصبح المسألة مرتبطة بالـ«سيستم»، فبدلاً من أن تكون الفاتورة وحدها دليلاً على المبلغ المُستوفى، يجري التدقيق في الكمبيوتر والبيانات الإلكترونية التي يسجّلها صاحب المولد. وهنا، يحاول بعض أصحاب المولّدات التلاعب بالـ«سيستم»، أو إحداث مشكلة فيه عند معرفة أن التدقيق سيصل إلى البيانات الموجودة على الكمبيوتر، بما يجعل اكتشاف المبالغ الحقيقية أكثر صعوبة.

ولمواجهة هذا الأسلوب، اعتمد أمن الدولة خطوة أكثر مباشرة، عبر أخذ عينة من 5 فواتير من كل صاحب مولّد، ثم الاتصال بالمشتركين الواردة أسماؤهم عليها للتأكد من المبلغ الذي دفعه المواطن فعلياً، ومقارنته بما يظهر على الفاتورة وما هو مُسجل لدى صاحب المولد على الـ«سيستم». وهنا تحديداً يمكن أن تظهر الفوارق التي لا تظهر على الورق.

إلا أن الالتزام الظاهري بالتسعيرة فتح، بحسب مصادر «الأخبار»، باباً آخر للتحايل، إذ وجد عدد من أصحاب المولّدات في اللعب بالعدادات وسيلة للتهرب وإصدار فواتير تبدو قانونية بالكامل، فيما يُعزى ارتفاع المبلغ الذي يدفعه المواطن إلى ارتفاع الاستهلاك المُسجّل على العدّاد.

وبحسب المصادر، ترتبط المسألة بالعدّاد نفسه، إذ جرى شحن كمية من العدّادات المشبوهة التي يتسارع فيها الرقم تلقائياً، فيما يُلزَم صاحب الاشتراك المواطن بتركيب العدّاد من خلاله حصراً. وإلى جانب ذلك، يتم تزويد المشتركين بتيار منخفض الفولت، ما يزيد من استهلاك الطاقة وينعكس أضراراً على المنازل والأجهزة الكهربائية. وبهذه الطريقة، يحافظ صاحب المولّد على قانونية الفاتورة، فيما تستمر الأرباح المرتفعة عبر كمية الاستهلاك المُسجّلة.

هنا، يعتبر رئيس بلدية الغبيري أحمد الخنسا أن المعالجة الجدّية للملف تمر عبر القضاء، لأن توقيف المخالفين وتطبيق القانون من شأنهما وضع حدّ لحالة التمرد، مشيراً إلى أن البلدية تقدّمت بادّعاءات بحقّ 11 صاحب اشتراك. ويستعيد الخنسا تجربة تعود إلى نحو عامين، خلال ولاية رئيس البلدية السابق معن الخليل، حين جرى الادّعاء على عدد من أصحاب المولّدات المخالفين وتوقيفهم آنذاك، قبل أن يلتزموا لاحقاً بالنظام والتسعيرة المعتمدة.

غير أن الخنسا يلفت إلى أن التعامل مع المخالفات لا يجري على قاعدة ملاحقة كل فارق بسيط في السعر. فالتسعيرة الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه ليست دقيقة تماماً مقارنة بالكلفة الفعلية، ولذلك فإن فرض الالتزام الحرفي بها في كل حالة سيعني عملياً اعتبار كل أصحاب المولّدات مخالفين. وعليه، ينصبّ التركيز، بحسب الخنسا، على الحالات التي يكون فيها سعر الكيلوواط مرتفعاً بصورة ملحوظة، لا على فارق بسيط من بضعة سنتات.

تعديات كهربائية للمولدات في احد شوارع الضاحية الجنوبية (الأخبار)

> لم تتجاوز مدّة أزمة المازوت الفعلية أكثر من 10 أيام إلا أن عدداً من أصحاب المولّدات لا يزال يحتسب كميات على أساس كميات يقول إنه اشتراها من السوق السوداء

الضاحية تبدأ المواجهة ميدانياً

على خط موازٍ للحملة الأمنية، انتقل اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية إلى معالجة المشكلة ميدانياً. فالمواطن الذي يعترض على التسعيرة أو يشتكي من رفعها، أو الذي يُقطع اشتراكه بسبب اعتراضه، يستطيع تقديم شكوى لدى البلدية التي تتولى متابعة الأمر ميدانياً، وصولاً إلى إعادة الاشتراك ومدّ الكابلات. لكن الأبرز هو التوجه البلدي الجديد إلى عدم الاكتفاء بمصادرة المولّد المخالف أو الضغط على صاحبه، بل توفير بديل فعلي للمواطن. فبحسب المعطيات، هناك توجه لدى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية والبلديات المعنية لوضع مولّدات خاصة بها وتشغيلها ومدّ الاشتراكات للمواطنين، بما يخلق خياراً آخر في حال رفض صاحب المولّد الالتزام بالتسعيرة الرسمية أو أقدم على قطع الاشتراك. ومجرّد التلويح بهذا الخيار كان كفيلاً بخفض الأسعار. وقد نُفّذت المرحلة الأولى فعلياً، مع وضع مولّد في محلة حارة حريك.

وبحسب مصادر «الأخبار»، أنتجت هذه الخطوة احتكاكات فعلية مع بعض أصحاب المولّدات. وفي إحدى الحالات التي جرى خلالها تمديد كابلات للمواطنين، كادت الأمور أن تتطور إلى مواجهة مباشرة بين عناصر البلدية وأحد أصحاب المولّدات، قبل أن يحول تدخل جهات حزبية بصرامة وجدّية، دفاعاً عن البلدية، دون ذلك. وفي الحالات التي تتم فيها مصادرة مولّد، يجري تشغيله برعاية البلدية المعنية، بما يمنع أن تتحوّل المصادرة إلى مشكلة كهرباء جديدة للمشتركين.

2

مليون دولار

هو حجم الأموال التي يمكن أن ينتجها فارق التسعيرة لدى صاحب مولّد يزوّد 15 ألف مشترك بالكهرباء، وبحتسب الكيلوواط ساعة 90 سنتاً بدلاً من التسعيرة الرسمية البالغة 55 سنتاً

تقرير

حيّ السلم بعد العدوان: الركام يحاصر نهر الغدير

فاطمة راضي

لا يزال جرح «الأربعاء الأسود» مفتوحاً في حي السلم، فالركام الذي خلّفته الغارات الإسرائيلية، وطريقة تعامل السلطات المحلية معه جزئياً، أعادا إنتاج الخطر على ضفتي نهر الغدير، حيث تختلط الأنقاض بالنفايات، فيما يستعد السكان لشتاء يخشون أن يحمل مياه النهر إلى منازلهم. «مجزرة المئة ضربة»، بحسب توصيف العدو، غيّرت معالم الحي الشعبي، وخلقت أزمة جديدة لناس يعيشون أصلاً على هامش أحزمة البؤس. على ضفتي نهر الغدير اليوم، تختلط الأنقاض بالنفايات، فيما تحاصر القوارض والحشرات المنازل المتضررة، بينما يحاول الأهالي استعادة ما يشبه الحياة الطبيعية.

يعيش الثمانيني أحمد جابر داخل منزل تضرّرت نوافذه، يقع مباشرة على ضفة نهر الغدير. الرجل لا يمتلك مالاً كافياً لتركيب نوافذ جديدة، فلجأ إلى القماش والورق لسدّ الفتحات. لكنّ الستار البدائي لم يمنع القوارض والحشرات من الدخول إلى الغرف، ما يخلق معاناة مستمرة مع الأمراض الجلدية والالتهابات التنفسية.

بالنسبة إليه، ليست المشكلة وليدة الحرب وحدها. فهو يتحدّث عن سنوات من تجاهل الدولة لمناشدات السكان، قبل أن يأتي العدوان والدمار ليضاعفا الأزمة، معتبراً أن أهالي المنطقة باتوا «خارج حسابات البلديات ومتروكين لمصيرهم».

ولا يختلف المشهد كثيراً في الشقق السفلية القريبة من مجرى النهر. هناك، اضطرت بعض العائلات إلى إغلاق النوافذ والأبواب بألواح خشبية وسدّ منافذ التهوية لمنع دخول القوارض، بعدما تراكمت كميات من الركام الممزوج بالنفايات قرب الأبنية.

لكنّ الخوف الأكبر هو ما قد يحمله المطر. فالغدير، المُحتل أساساً بالأوحال ومياه الصرف الصحي، سبق أن فاض على الشوارع والمنازل حتى قبل وجود هذا الحجم من الأنقاض. واليوم، يرى السكان أن الخطر تضاعف بعدما دمّرت الغارات أجزاءً من الجدران والسواتر الإسمنتية التي كانت تفصل المجرى نسبياً عن الأبنية السكنية.

ومع أول التساقطات، ارتفع منسوب المياه وجرفت المياه جزءاً من النفايات والردم المتراكم على الضفتين، لتعود المخاوف من انسداد العبارات وطوفان المياه الملوّثة نحو الشقق الأرضية والمحال. ويخشى الأهالي أيضاً وصول المياه إلى محيط الأبنية المتصدّعة أصلاً بفعل العدوان، فيما تتحوّل الشوارع مع الأمطار إلى خليط من الوحول والنفايات والركام يصعّب الحركة والوصول إلى المنازل.

> مع أول التساقطات ارتفع منسوب المياه في نهر الغدير وجرفت المياه جزءاً من النفايات والردم المتراكم على الضفتين

ولا تتوقف التداعيات عند الصحة والسكن. فالركام أصاب أيضاً ما تبقّى من الدورة الاقتصادية للحي. يقول أحد أصحاب المحالّ إن تراكم الأنقاض والنفايات شوّه معالم الشارع وقطع بعض الممرات، ما أدّى إلى تراجع حركة السيارات والزبائن وحرم أصحاب المصالح الصغيرة جزءاً من مبيعاتهم اليومية.

كما تحوّلت الأكوام نفسها إلى مصدر خطر إضافي. فقد شهد الحي أخيراً حريقاً وسط النفايات والركام إثر احتكاك في أسلاك الكهرباء، قبل أن تمتد النيران بين المواد المتراكمة. وبحسب السكان، لم يستجب الدفاع المدني سريعاً، ما اضطر الأهالي إلى محاولة إخماد الحريق بإمكاناتهم المُتاحة.

ليلاً، تأخذ الأزمة وجهاً آخر. فغياب التغذية الكهربائية وإنارة الشوارع، إلى جانب الأبنية المتضررة والمداخل المُحاطة بالركام، كل ذلك يزيد مخاوف السكان من السرقات والتحركات بين المباني المهجورة. أمّا صباحاً، فيضطر الأطفال في طريقهم إلى المدارس إلى المرور بين الردم وأطراف مجرى النهر المكشوف.

أمّا عملية رفع الأنقاض، فلم تصل إلى خواتيمها. بحسب أحد السكان، تعطّلت آليات كانت تعمل على إزالة الركام بعد اعتراض أفراد في المنطقة، فتوقّفت الأعمال وبقي الشارع والمجرى في منتصف المعالجة.

في المقابل، لا يجد السكان جواباً واضحاً عن خطة التعامل مع الركام قبل اشتداد الأمطار. بلدية الشويفات، التي يقع حيّ السلم ضمن نطاقها، لم ترد على أسئلة استفسارات «الأخبار» بشأن أعمال رفع الأنقاض وحماية مجرى الغدير. والتواصل مع اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية لم يفضِ إلى نتيجة، فالحي لا يقع ضمن نطاقه الإداري، ورئيس الاتحاد محمد درغام رفض التعليق أو الإدلاء بأيّ تصريح.

بهذه الصورة يدخل حيّ السلم موسم الأمطار، فيما آثار العدوان لا تزال في الشوارع، والركام والنفايات على ضفاف الغدير، والسكان بين منازل متضررة ونهر سبق أن فاض عليهم. والسؤال عن الجهة التي ستنهي رفع الأنقاض وتحمي الحي قبل الفيضان المقبل، فلا يزال بلا جواب.

مبنى مدمر جراء الغارات الإسرائيلية في حي السلم (مروان بو حيدر)

تقرير

100 طالب مُهدّدون بخسارة عامهم الدراسي: لا مقاعد ولا خطة للمعالجة

رؤى قاسم

نحو 100 طالب من أبناء المدارس الرسمية في الضاحية الجنوبية لبيروت مُهدّدون بفقدان عام دراسي بسبب عدم توافر مقاعد لهم، بعدما نزح بعضهم إليها من الجنوب، فيما انتقل آخرون من المدارس الخاصة إلى الرسمية، نتيجة عدم قدرتهم على تسديد الأقساط المتراكمة عن السنة الدراسية الفائتة.

قصة هؤلاء لم تطرأ حديثاً، بل هي أزمة تظهر مع بداية كل عام دراسي، وخصوصاً في الأقسام الابتدائية (الحلقتان الأولى والثانية)، لكن بعض أولياء الأمور فوجئوا، عندما حاولوا تسجيل أبنائهم الشهر الفائت، برفض مديري مدارس ذلك بحجة عدم وجود مقاعد، قبل أن تتدخّل الفعاليات التربوية في الضاحية الجنوبية، وتعقد اجتماعاً استضافته بلدية الغبيري، اتفقت فيه مع المديرين على تسجيل فائض الطلاب على «لائحة الانتظار»، ريثما تكمل وزارة التربية خططها لاستيعاب هؤلاء.

غير أن هذا الأمر اصطدم برفض من مسؤول المنطقة التربوية في بيروت، الذي اعتبر، وفق معلومات «الأخبار»، أن هذا الأمر مخالف للقوانين على الرغم من الظروف الاستثنائية، ما دفع العديد من مديري المدارس إلى التراجع عن هذه الخطوة، ما حال دون توافر أرقام واضحة لعدد الطلاب الذين لم يحصلوا على مقعد دراسي بعد.

لكن، بدورها، أصدرت بلدية الغبيري، قبل أسبوع، تعميماً طلبت فيه من الأهالي «الذين تعذّر عليهم تسجيل أبنائهم في الحلقتين الأولى والثانية باللغة الإنكليزية، التوجه إلى مبنى البلدية وتسجيل أبنائهم... بهدف إحصاء عددهم ورفع المطالبة إلى الجهات المعنية والسعي لإيجاد حلّ عاجل».

> تنتظر الوزارة الأعداد النهائية التي ستثبت مع انتهاء باب التسجيل لترى ما يمكن فعله

وقد تم تسجيل نحو 27 طالباً حتى الآن، بحسب رئيس بلدية الغبيري أحمد الخنسا، الذي يلفت، في حديث مع «الأخبار»، إلى أن نحو 100 طالب سجّلوا أسماءهم على لائحة الانتظار في مدارس الغبيري الرسمية التسع، فيما تشير المعلومات إلى أن هؤلاء يتم الاتصال بهم للتسجيل عندما يتوافر مقعد، في حال سحب أحد الطلاب إفادة تسجيله، في حين ستقوم البلدية برفع الملف إلى الوزارة عندما يُغلق باب التسجيل، الذي مُدّد إلى بداية الشهر المقبل، لإيجاد حلّ لهم.

أطفال نازحون يلهون في أحد المدارس المعتمدة كمركز إيواء (مروان بو حيدر)

ويشير الخنسا إلى أن البلدية حاولت منذ فترة التقدّم بطلب إلى وزارة التربية لترميم مبنى إحدى المدارس بهدف فتح صفوف جديدة على نفقة أحد المتموّلين، غير أن الردّ بالموافقة لم يأتِ إلا أخيراً، فيما شرعت البلدية بترميم نحو 5 مدارس أخرى، بعد أن رصدت أكثر من 200 ألف دولار لهذا الملف من التبرعات، وتُراوح أعمال الترميم بين أمور صغيرة وأخرى بنيوية.

ويبقى وضع بلدية الغبيري أفضل من غيرها من بلديات الضاحية، إذ إن هناك مدارس في بلدية حارة حريك، مثلاً، تعرّضت لدمار أكبر، وسط عدم قدرة هذه البلديات على ترميم هذه المدارس، فضلاً عن أن ذلك مخالف للقانون.

من جانبه، يلفت مسؤول التعبئة التربوية في منطقة بيروت في حزب الله، أسامة ناصر الدين، الذي يتابع الملف، في حديث مع «الأخبار»، إلى وجود قدرة في بعض المدارس على فتح صفوف إضافية، غير أن الوزارة، حتى الآن، ترفض ذلك.

ويستغرب ناصر الدين سبب هذا الرفض، مشيراً إلى أن اللقاءات مع وزيرة التربية ريما كرامي كانت إيجابية، لكنها لم تنعكس على الواقع، مستدركاً أن ذلك قد يرتبط باعتبارات تتعلق بالموازنة الحكومية وغيرها، على الرغم من إشارته إلى وجود أساتذة نازحين أيضاً يمكن إلحاقهم في مدارس أخرى تحتاج إليهم، من دون الاضطرار إلى التعاقد مع مدرسين جُدد.

كما يقول ناصر الدين إنه يمكن للوزارة، إن شاءت، أن تتخذ قراراً بإلحاق طلاب المدارس المُقفلة جنوباً والمتواجدين في بيروت والضاحية بمدارس قريبة منهم، من دون أن يضطروا إلى نقل تسجيلهم، لتفادي التعليم عن بُعد، مبيّناً أنه تمّ، في بعض الحالات في الضاحية الجنوبية، نقل مدارس متضرّرة إلى طوابق في مدارس صالحة، ومبيّناً أن بعضها يستحمل فتح صفوف إضافية أيضاً.

في المقابل، تنتظر الوزارة، وفقاً لتصريح لـ«الأخبار»، الأعداد النهائية التي ستثبت مع انتهاء باب التسجيل، «لترى ما يمكن فعله»، مشدّدةً على أن «الوزارة تعهّدت بأنها ستؤمّن لهم مقاعد فعلية أو عن بُعد لحين تأمين المقاعد الفعلية».

وفي السياق، تشير معلومات «الأخبار» إلى أن المعنيين يعملون على إحصاء أعداد المعلمين النازحين ومعرفة أماكن نزوحهم، لرؤية أين يمكن الاستفادة منهم، في حين أن أحد الحلول الأخرى التي قد تُعتمد هو تأمين مبانٍ بديلة، خصوصاً للاستعاضة عن المباني التي تضرّرت.

وتختم المصادر حديثها بالقول إن «الأمر قد يحتاج إلى وقت»، ومرتبط بمدى استعجال الوزارة في معالجته، خصوصاً مع انطلاق العام الدراسي، وبالتالي بدأ الوقت المهدور من السنة الدراسية يتراكم لدى هؤلاء الطلاب، أمام أزمة لم تكن مفاجئة، بل كانت تلوح في الأفق بعدما ألقى العدوان الإسرائيلي والوضع الاقتصادي بثقلهما على لبنان، ما كان يفترض وجود خطة استباقية استثنائية للتعامل معها قبل وقوعها.

تقرير

النازحون المُعوّقون خارج حسابات الدولة: إذا كنا لا نستحقّ المساعدة فمن يستحقّها؟

يتحوّل النزوح، على قسوته على الجميع، إلى معاناة مضاعفة للأشخاص ذوي الإعاقة. الذين يجدون أنفسهم أمام خيارات أشد قسوة: الإقامة في مراكز أو منازل غير مُهيّأة لاحتياجاتهم، أو البقاء في مناطق خطرة تفادياً لنزوح آخر لا يملكون شروطه

زينب حمود

في وقت يشكّل فيه الإحصاء الخطوة الأولى لتحديد احتياجات النازحين، وبدونه لا إغاثة ولا من يحزنون، تكشف الأرقام القليلة المتوافرة حجم الفجوة في التعامل مع النازحين من ذوي الإعاقة. فبحسب تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر في 16 نيسان، بلغ عدد النازحين الحاملين بطاقات إعاقة 28,754 شخصاً، فيما لم يتجاوز عددهم في مراكز الإيواء، حتى 14 نيسان، 2,867 شخصاً.

غير أن هذه الأرقام تبقى جزئية. فالتقديرات العالمية المُعتمدة، التي تفيد بأن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة تبلغ نحو 15 في المئة من السكان، تشير إلى احتمال وجود ما يقارب 157 ألف نازح من ذوي الإعاقة من أصل أكثر من مليون نازح مُسجّل ذاتياً. وبين الأرقام الرسمية العشوائية وتقديرات المنظّمات والجمعيات المحدودة جغرافياً، تغيب أي قاعدة بيانات شاملة ومُحدّثة حول النازحين من ذوي الإعاقة. وهو ما يؤكد، بوضوح لا لبس فيه، أن هذه الفئة، كما كانت دائماً، وكما هي حال النازحين عموماً، خارج حسابات الدولة.

والنزوح، وإن كان قاسياً على الجميع، يتحوّل إلى معاناة مضاعفة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. فـ«حياتنا في الأساس صعبة، وبالحرب والنزوح لا تعود تُطاق»، تقول سكينة ضاحي، من ذوي الإعاقة الحركية. وتشرح كيف تبدأ المعاناة منذ اللحظة الأولى للعدوان، مع أصوات مرعبة تُسمع من دون القدرة على الهرب: «يصبح الانتظار خياراً وحيداً: إمّا أن يأتي من يُجلينا... أو الموت». وعلى طريق الجنوب المكتظ، حيث اختبر الجميع مشقّة النزوح، «كانت معاناتنا مضاعفة مئات المرات، مع صعوبة مغادرة السيارة أو حتى الوصول إلى مرحاض. خلال رحلة استغرقت أكثر من 13 ساعة، وعندما وصلت إلى مكان النزوح كنت عاجزة عن تحريك جسدي ليومين متتاليين». لكنّ الوصول إلى مكان آمن نسبياً لم يكن نهاية الرحلة، بل بداية معاناة أخرى لا تزال مستمرة حتى اليوم.

مراكز إيواء غير مُهيّأة

في مراكز النزوح، تُظهر الزيارات الميدانية وتقارير الجمعيات فشلاً واسعاً في توفير بيئة مُيسّرة وآمنة وكريمة للأشخاص ذوي الإعاقة. فقد بيّن تقييم سريع لإمكانية الوصول أجراه «الاتحاد اللبناني للأشخاص المُعوّقين حركياً» في 77 مركزاً أن 14 في المئة منها فقط كانت مُيسّرة بالكامل. ويتمثّل أبرز العوائق في «المرافق الصحية غير المُهيأة، وغياب المصاعد العاملة، وسوء ترتيبات النوم، وضعف إعطاء الأولوية للمساكن المُيسّرة أو الواقعة في الطوابق الأرضية».

هذا الواقع يدفع كثيرين إلى تجنّب مراكز الإيواء أصلاً. «حرمت أذهب على مركز»، يقول أمين حجازي، النازح من عيترون، وهو مُصاب بشلل رباعي. يستعيد تجربة نزوح «مسيئة» خلال الحرب الماضية، حين «بقيت 45 يوماً في الفراش من دون أن أستحمّ، مكتفياً بغسل رأسي وأنا في السرير». اليوم، اضطر أمين إلى استئجار منزل في الضاحية الجنوبية، رغم ظروفه المادية الصعبة، بعدما خسر كل شيء في بلدته عيترون: منزله المُجهّز بالكامل، وثلاثة منازل كان يؤجّرها، إضافة إلى دكانه.

ولا تقتصر الإشكاليات على العوائق المادية داخل مراكز النزوح، بل تمتد إلى ممارسات إدارية ساهمت في تكريس إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد جرى توثيق حالات رُفض فيها استقبال أشخاص من ذوي الإعاقة، ولا سيما ذوي الإعاقات الذهنية، في ظل محدودية وعي القائمين على إدارة المراكز وقدرتهم على التعامل مع هذه الحالات. وتكتسب هذه المسألة خطورتها بالنظر إلى حجم هذه الفئة، إذ تُظهر بيانات تقييم أجرته منظمة الصحة العالمية أن عدد النازحين من ذوي الإعاقات الذهنية في مراكز الإيواء بلغ 760 شخصاً، في المرتبة الثانية بعد ذوي الإعاقات الحركية، وعددهم 1300، مقابل 419 من ذوي الإعاقات السمعية و388 من ذوي الإعاقات البصرية.

النازحات المُعوّقات: تمييز مُضاعف

تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة أشكالاً مُركّبة من التمييز تتفاقم في سياق النزوح، حيث تتقاطع الإعاقة مع النوع الاجتماعي ليضاعف كلّ ذلك مخاطر الاستغلال والعنف ويحدّ من فرص الوصول إلى الخدمات والحماية.

ويكشف تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول «النزوح، الإعاقة والنوع الاجتماعي في أزمة لبنان 2026»، أن «فقدان البيئات الميسّرة وشبكات الدعم والأجهزة المساعدة والروتين اليومي يؤدّي إلى زيادة تعرّضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والإيذاء، بالتوازي مع تراجع فرص الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وآليات الحماية وأنظمة الشكاوى». ويلفت التقرير أيضاً إلى أن «تدبير النظافة أثناء الدورة الشهرية لا يزال غير مُعالج بشكل كافٍ، ولا سيما لدى النساء والفتيات ذوات الإعاقات الجسدية أو الذهنية أو المُتعدّدة».

خارج مراكز الإيواء أيضاً

ولا يبدو النزوح خارج مراكز الإيواء خياراً سهلاً بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بل يحمل تحدّيات من نوع آخر. ويشير تقرير صدر في أيار الماضي عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول «النزوح، الإعاقة والنوع الاجتماعي في أزمة لبنان 2026»، إلى انتقال العديد من النازحين المعوّقين إلى مساكن غير مُجهّزة، حيث «يواجهون عوائق كبيرة تتعلق بالتنقل، والرعاية الصحية، والأجهزة المساعدة، إضافة إلى انقطاع الكهرباء وصعوبات التواصل والنقل والحصول على الخدمات الأساسية». وتعكس تجربة سكينة ضاحي هذا الواقع بوضوح. فقد اضطرت إلى مغادرة منزلها في برج رحّال، الذي «شيّده والدي بما يناسب وضعي ووضع أخي الذي يعاني أيضاً من إعاقة حركية»، إلى منزل استضافة لدى أحد الأقارب. سرعان ما تحوّل المنزل إلى مساحة مليئة بالعوائق: مرحاض لا يتسع للكرسي المتحرّك، ومصعد ضيّق يحرمها من الخروج من المنزل.

وبينما يتحوّل العثور على منزل للإيجار، أو حتى خيار الاستضافة، إلى «ترف» لا يقدر عليه كثيرون، ولا تُعدّ مراكز الإيواء خياراً مقبولاً، يجد عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم مضطرين إلى البقاء في مناطق تُصنّف خطرة. «الموت أفضل من الذل»، يقول جهاد خليل، الذي رفض مغادرة بلدته معركة في الجنوب طوال فترة الحرب، رغم تدهور الأوضاع الأمنية. ويشير إلى أنه تلقّى عروضاً للانتقال إلى مراكز إيواء، لكنه خاض تجربة سابقة خلال حرب الـ66 يوماً انتهت بعودته إلى منزله في اليوم نفسه، بعدما تنقّل بين ثلاثة مراكز بحثاً عن مكان مناسب.

الأولويات: هاوى وطعام

وتُظهر مختلف التقييمات السريعة أن المساعدات المالية والغذاء يتصدّران قائمة الأولويات المتكررة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزوح. وتكتسب المساعدات النقدية أهمية خاصة نظراً إلى تفاوت النفقات المرتبطة بالإعاقة واتساعها، بما يتجاوز في كثير من الأحيان نطاق حزم المساعدات الإنسانية القياسية.

وتشمل الاحتياجات المُبلَغ عنها الأجهزة المساعدة، وصيانة أجهزة السمع، ومستلزمات فغر القولون، وأدوات النظافة المُكيّفة، والتغذية المتخصصة، والنقل، والدعم في التواصل، والأدوية، إضافة إلى أدوات منزلية مُهيّأة.

(مروان بو حيدر)

وحين يُسأل أي نازح من ذوي الإعاقة اليوم عن احتياجاته، يتجاوز مطالب تتعلق بحقّه في بيئة دامجة، كالنقل والتعليم والعمل، ليقتصر جوابه على الحد الأدنى: مأوى كريم وتأمين الطعام.

اليوم، يترقّب النازحون من ذوي الإعاقة ما إذا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية ستفي بوعودها التي «سمعناها عالتلفزيون»، كما يقولون، بشأن تأمين بدلات إيواء للنازحين، مع تخصيص ذوي الإعاقة ببرامج دعم إضافية.

إلا أن الواقع لا يزال محصوراً في إطار الوعود. فحتى بطاقات «أمان»

> **تقدّر «الشؤون» عدد النازحين المعوّقين في مراكز الإيواء بـ 2,867 شخصاً فيما تشير التقديرات العالمية إلى أكثر من 150 ألفاً**

وبرنامج دعم الأسر الأكثر فقراً لا تزال محجوبة عن عدد كبير من النازحين من ذوي الإعاقة، الذين يواجهون أصلاً أعباء صحية دائمة وصعوبات حادّة في الحصول على فرص عمل، خصوصاً بعد فقدان مصادر رزقهم نتيجة العدوان الإسرائيلي.

وفي بلد يغيب فيه الإحصاء الدقيق، ويصعب فيه الوصول إلى مأوى مُهيّأ، وتتعثر فيه المساعدات، تصبح الإعاقة عبئاً إضافياً على نزوح هو في الأصل عبء. أمّا السؤال الذي يختصر كل ذلك، فيبقى على السنة النازحين أنفسهم: «إذا كنا نحن لا نستحق المساعدة، فمن يستحقها؟».

كلمات متقاطعة 5183

أفقيا

1- كبرى جزر ماريانا الأميركية – عاصمة أوروبية – 2- ملكة تدمر – أبو أبي – 3- شعاع بالأجنبية – شريط سينمائي – 4- أطول أنهر فرنسا – جرح – 5- سكان المناطق القطبية – أحسان – 6- بلدة لبنانية في قضاء زحلة – 7- بخافان ويخشيان – خنزير بري – 8- شاب لا خبرة له – إلى – يُسكن لهب الحريق – 9- من كبار رجال القانون الفرنسيين له مجموعة الإجتهادات العامة وهي كدائرة المعارف للمحامين – والد – 10- مؤرّخ وأديب سوري راحل أنشأ جريدة المقتبس

عمودياً

1- من الحيوانات – راقص لبناني توفي منتحراً – 2- واحد بالأجنبية – للندبة – حيوان البف – 3- إسم يُعرف به قارتا أوروبا وآسيا معاً – يجري في العروق – 4- سعيد وميمون – آلة كهربائية – 5- متشابهان – يواجهك – 6- إسم موصول – من النبات – ورك – 7- مال – مدينة إيرانية – 8- صفة الشيطان – حدّد تاريخ الكتاب – 9- يشير بيده – مبنى ومكان تُحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية وتُصرف بمكانها الصحيح – 10- من قرى مدينة الإسكندرية المصرية – إمارة عربية

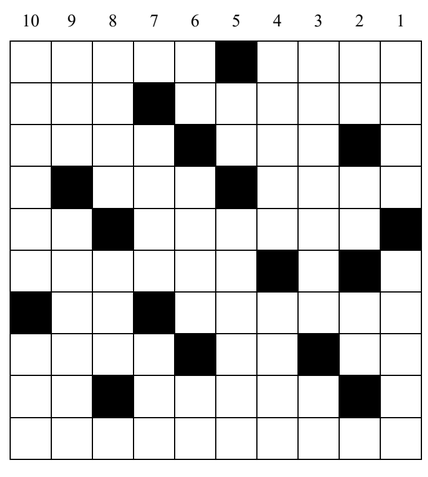

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ليون بانيتا – 2- كروب – كان – 3- أنيس – سرسنك – 4- ليل – او – بغل – 5- يس – كرمل – شو – 6- أفق – ولّاس – 7- ليْل – ال – منك – 8- بلميرا – 9- نولدَ – اب – بو – 10- سيدي سليمان

عمودياً

1- ليالي الأنس – 2- نيس – وي – 3- وكيل – البلد – 4- نرسَ – كف – لدي – 5- بو – ارقام – 6- ابسوم – ليالٍ – 7- لو – ربي – 8- يكسب – لما – 9- تانغ شان – با – 10- انكلو سكسون

sudoku 5183

8	9			2				3
	1		7	5			4	
		5		8		1	7	
	7						3	
5			1	4	3			7
		4				5		
		8		1				
	5			3	4		1	
4				7			8	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حلول الشبكة السابقة

4	9	5	3	8	1	7	6	2
3	8	2	4	6	7	5	1	9
6	1	7	5	2	9	3	4	8
1	5	4	2	7	6	8	9	3
8	7	9	1	3	4	6	2	5
2	3	6	8	9	5	4	7	1
5	2	1	7	4	3	9	8	6
9	4	3	6	1	8	2	5	7
7	6	8	9	5	2	1	3	4

كلمة السر 480

كلمة السر من 5 حروف: آلة موسيقية

اكورديون – القانون – التوبا – اورغ – بيانو – ترومبيت – تشيلو – دربكة – دف – رق – عود – غيتار – كلارينت – كيبورد – كمان – مزمار – مزهر – ناي – هارب – وتر

د	ا	ل	ق	ا	ن	و	ن	ن	ن					
ت	ر	ر	ه	ز	م	ا	ا	ك	و					
ن	ا	ب	ع	و	د	م	ب	ي	ي					
ي	ل	غ	ك	ل	ك	ق	ر	ب	د					
ر	ت	ر	د	ة	ر	ر	ا	و	ر					
ا	و	و	ف	و	ب	ا	ه	ر	و					
ل	ب	ا	ن	ر	ت	و	ت	د	ك					
ك	ا	ا	م	ز	م	ا	ر	ر	ي					
ز	ي	ت	ر	و	م	ب	ي	ت	ع					
ب	و	ل	ي	ش	ت	ي	ا	ن	ق					

حلول الشبكة السابقة: ليوا

عملية حسابية 480

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		–		=	61
X		X		X		
4	X		X		=	64
٪		X		+		
	X		٪	5	=	4
=		=		=		
46		60		69		

حلول الشبكة السابقة

83	–	13	٪	5	=	14
+		X		X		
3	X	6	X	4	=	72
٪		٪		X		
2	X	3	X	4	=	24
=		=		=		
43		26		80		

شبكة العنكبوت 480

إعداد نعوم مسعود

1 – 7 المعضلات والأمور الصعبة
6 – 19 عشيقة القائد الإيطالي بنيتو موسوليني
18 – 31 فتاة مصرية من أغانيها « يا بنفكر يا بنحس »
30 – 38 شاعر عباسي
37 – 45 شاعر لبناني راحل من دواوينه « كاس عا شفاف الدني »
44 – 49 شركة ملابس رياضية ألمانية
48 – 58 أول أمير عام لتنظيم القاعدة
57 – 65 صحيفة الكترونية تهتم بالشان الفلسطيني والعربي
64 – 68 غطاء نسائي تراثي للراس على شكل مخروط
66 – 70 بلدة لبنانية في قضاء بشري
69 – 76 مدينة بولندية سياحية عند أسفل جبال تاترا
75 – 79 عاصمة النيجر
78 – 86 مملكة مصرية من أفلامها « انف وثلاث عيون »
84 – 90 غول مسخ في الميثولوجيا اليونانية نصف انسان ونصف ثور
88 – 95 من الأحجار الكريمة
94 – 98 يقتل نفسه
97 – 105 حرب جرت في الجاهلية بسبب مقتل ناقة تدعى « سراب »
105 – 110 جزيرة اندونيسية

حل شبكة العنكبوت السابقة

اورغ – غيورغي قسطنطينوفيتش جوكوف – كوفي عنان – ناسي عجرم – رمزي شويري – رياضيات – اتراب – ابن النفيس – سعيد عقل – فلافل – قليوب – برج لندن – دنكيرك – كريت – تاترا – رامز العليا – يافوت الحموي – ويومينغ

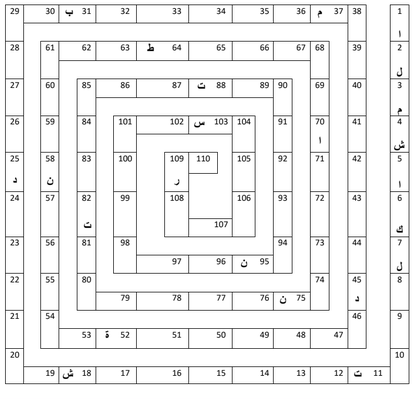

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5183

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة مصرية حفيدة الممثل فريد شوقي والممثلة هدى سلطان. من أفلامها « حرام الجسد »
1+2+3+4+6+5 = الطلاء ■ 7+8+10 = أسد ■ 9+11 = للنداء

حل الشبكة الماضية: **جيروم فيراري**

الحدث

صنعاء تنشّط ميناء المخا
ما بعد باب المندب: فرص اقتصادية كبرى

صنعاء - **رشيد الحداد**

أثارت سيطرة حركة «أنصار الله» على مضيق باب المندب والمدن الساحلية المطلّة عليه جنوبي البحر الأحمر، تساؤلات حول الأثر الاقتصادي المتوقّع لخارطة السيطرة الجديدة التي امتدّت من غربي محافظة تعز إلى جنوبي محافظة الحديدة. فبخلاف الأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة، لا يستفيد اليمن، راهناً، من إشرافه على المضيق، وذلك لانعدام البنى التحتية اللازمة لديه، لكن إحكام قوات صنعاء قبضتها عليه، يبدو أنها بدأت تعيد الأمل في إمكانية توظيف خصوصية الموقع الجغرافي المهمّ لليمن، في خدمة الاقتصاد الكلّي للبلاد.

وعلى مدى الأيام الماضية، انشغلت حكومة صنعاء بتطبيع الأوضاع في مدن الساحل الغربي المستعادة، وتحديداً المخا والخوخة وحيس ومركز مديرية ذوباب، إذ شكّلت تلك الحكومة فرقاً فنّية واقتصادية وأمنية وطبية وإغاثية، من مختلف الوزارات، مهمّتها سدّ الفراغ الحكومي، وإنهاء تداعيات الانقسام النقدي، وتوفير الخدمات العامة. وبعد نجاحها في إعادة الكهرباء والمياه والاتصالات، وتشغيل المرافق الصحية والتعليمية، تعمل سلطات صنعاء الآن على تنشيط الحركة الملاحية لميناء المخا الواقع على بعد 40 كيلومتراً غربي باب المندب، وتأمين عمل الصيادين الذين كانوا مُنعوا من ممارسة الصيد في العديد من المناطق البحرية، وتعرّضوا لمضايقات كثيرة على أيدي الفصائل التابعة للسعودية والإمارات، والتي استثمرت الثروة السمكية لصالح شركات مصرية وأخرى إماراتية. وفي الوقت نفسه، تعمل قوات خفر السواحل التابعة لـ«أنصار الله» على حماية الانتشار في مضيق باب المندب، وفرض رقابة بحرية واسعة في نطاق سيطرتها، وذلك خشية قيام أطراف معادية باستهداف السفن أو تعريضها للقرصنة.

ويؤكد مصدر مسؤول في «مؤسسة موانئ البحر الأحمر»، لـ«الأخبار»، أن المؤسسة التي تدير موانئ الصليف ورأس عيسى والحديدة، تمكّنت من إعادة ميناء المخا إلى الخدمة، وبدأت في استقبال السفن التي تدفّقت إليه. ويشير المصدر إلى أن صنعاء أقرّت منح التجّار المستوردين حوافز مغرية تمثّلت في تخفيض نسبته 50% من الرسوم الضريبية والجمركية ورسوم الخدمات والمناولة. ووفق المصدر، فإن إعلان هذه الحوافز عكس رغبة «أنصار الله» في إعادة الحركة الملاحية للميناء، التي تراجعت إلى أدنى مستوياتها نتيجة تحويل المرفق سابقاً إلى ثكنة عسكرية تستقبل شحنات الأسلحة بين فترة وأخرى.

ووفق العديد من الوثائق التي عثرت عليها قوات صنعاء في الميناء، فإن الإماراتيين، ومن بعدهم السعوديون، استحدثوا، خلال السنوات الماضية، غرف عمليات مُحصّنة في حرم المرفق الحيوي، ما أدّى إلى تراجع إيراداته الجمركية من 14 مليار ريال يمني عام 2022، إلى 4 مليارات ريال بسعر صرف عدن (1600 ريال للدولار) العام قبل الماضي. ويعود ذلك إلى إفراغ الميناء من دوره الملاحي، وتحويل سواحل ذوباب ورأس العارة الواقعة قرب مضيق باب المندب، إلى ممرّات آمنة للبضائع المُهرّبة والقادمة من دول القرن الأفريقي. وبالتزامن مع انتعاش ظاهرة التهريب من سواحل المخا وذوباب، تدهور وضع سكان تلك المدن إلى أدنى المستويات، وذلك نتيجة تراجع سعر صرف العملة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ودفع هذا الوضع بحكومة صنعاء إلى تقديم مساعدات غذائية وإبوائية إلى معظم السكان، بالتزامن مع إنهاء التداول بالعملة النقدية التابعة لحكومة عدن، وفرض التعامل بالعملة المتداولة في المحافظات الشمالية - التي لا تتجاوز 530 ريالاً للدولار -، وهو ما أدّى إلى ضبط الأسعار وتخفيضها بنسبة 60% عمّا كانت عليه قبل استعادة تلك المناطق.

> **استعادت قوات صنعاء السيطرة على 33 جزيرة ماهولة وغير ماهولة**

وبحسب مصدر سياسي في صنعاء تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الاهتمام الإماراتي - السعودي بالمخا وبعض المناطق الساحلية الواقعة شمال المدينة، كسواحل الخوخة وبيحان، وكذلك سواحل ذوباب، كان متساوقاً مع مخطّط أميركي يهدف إلى تسليم المدينة والمناطق الساحلية لحلفاء واشنطن في اليمن. ووفق المعلومات، فإن الأميركيين كان لهم دور في إنشاء عدد من المطارات العسكرية، أبرزها مطار ذوباب المُشيّد على مساحة بلغت 230 كيلومتراً مربعاً، جنوبي معسكر العمري الاستراتيجي، على بعد نحو 10 كيلومترات من جزيرة ميون. ويُبيّن المصدر نفسه أن الولايات المتحدة كانت ترمي إلى تحويل المعسكر إلى قاعدة عسكرية متقدّمة لقواتها تحت مبرّر حماية الملاحة في مضيق باب المندب، لافتاً إلى أن الإمارات أنشأت، خلال السنوات الماضية، غرف عمليات مُحصّنة هناك. إلّا أنه بعد فشل العميد طارق صالح، الذي فرض نفسه حاكماً على المخا منذ أواخر عام 2019، في انتزاع عدد من المديريات المطلّة على باب المندب، والواقعة في الإطار الجغرافي لمحافظتَي لحج وتعز وضمّها إلى الإقليم الجديد - من جزاء الرفض الشعبي -، تمّ تأجيل تنفيذ المخطط، مع استمرار حلفاء واشنطن في تهيئة المخا والمدن الساحلية لتكوّن إقليماً مستقلاً ضمن دولة اتحادية تلبّي تطلّعات واشنطن في تشديد قبضتها على أحد أهمّ المضائق المائية في المنطقة.

الباب عسكرية لفصائل موالية للسعودية تحترف في ارض المعركة في محافظة الجوف (أ ف ب)

ويقدّر مصدر اقتصادي مقرّب من حكومة عدن، الأصول الاقتصادية التي تمّت السيطرة عليها من قبل قوات صنعاء، بأكثر من 500 مليون دولار، من بينها مطار دولي تجاوزت كلفة إنشائه 65 مليون دولار في سواحل المخا، ومطاران عسكريان في ذوباب والمخا، وطرقات عامة بقيمة تقديرية بلغت 50 مليون دولار، ومحطّة طاقة شمسية بقدرة 60 ميغاوات بقيمة 60 مليون دولار، ومشاريع مياه بقيمة تتجاوز 10 ملايين دولار، ومستشفيات عامة ومدينة طبية بأكثر من 100 مليون دولار. ومن بين تلك المرافق الصحية «مستشفى الثاني من سبتمبر»، و«المستشفى السعودي الميداني»، و«مستشفى الشيخ محمد بن زايد»، و«مستشفى المخا العام»، ومرافق صحية أخرى، إضافة إلى عدد من المدارس التي جرى ترميمها بقيمة مليوني دولار، ومحجر صحي بنحو 5 ملايين دولار، ومدن سكنية وقرى حديثة بنحو 30 مليون دولار، ومشاريع لشبكات طرق داخلية، ومرافق عامة، ومشروعات ثروة سمكية، بعشرات ملايين الدولارات. ومنذ سيطرة قوات صنعاء على الساحل الغربي، يتعرّض بعض الأصول المدنية للاستهداف من قبل السعودية، التي شنّ طيرانها، خلال الأيام القليلة الماضية، سلسلة واسعة من الهجمات الجوية، طاولت مطار المخا وجسوراً استراتيجية في مديرية الوازعية، ومباني حكومية، ومدارس عامة.

أمّا المكاسب الجيو-اقتصادية التي حقّقتها صنعاء، فتشمل استعادة السيطرة على 33 جزيرة ماهولة وغير ماهولة، تمتدّ من ميون وحتى أرخبيل حنيش القريب من المياه الإقليمية لإريتريا في البحر الأحمر، وهو ما يمنح «أنصار الله» سيطرة مباشرة على الممرّ الدولي وخطوط الملاحة الدولية، بعدما كانت هذه السيطرة غير مباشرة. وتضاف إلى ما تقدّم، العديد من الفرص الاقتصادية التي يمكن صنعاء استثمارها، وأبرزها توظيف التيّار المائي البحري الكبير في مضيق باب المندب لتوليد نحو 5000 ميغاوات من الطاقة، وإنشاء موانئ خدمية للسفن، وتحويل سواحل ذوباب إلى منطقة حرة ومركز لوجستي، وإحياء مشاريع استراتيجية كمشروع جسر النور الذي يربط بين اليمن ودول القرن الأفريقي، إضافة إلى إعادة اليمن إلى «طريق الحرير».

تولي القاهرة أهمية كبيرة لطبيعة الأطراف الذي يمكنها أن تتحرك عبره أي قوة إقليمية (هنّ الويب)

مصر ترفض مقترح السعودية إرسال قوات إلى اليمن

القاهرة - **الأخبار**

تُوازن مصر، في موقفها من أزمة اليمن، بين محدّدَين: تأمين الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب بما يتيح حماية عائدات قناة السويس والمصالح الاستراتيجية التي تمثّلها؛ وتجنّب الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع حركة «أنصار الله» وحلفائها الإقليميين. وخلصت النقاشات والاتصالات الأخيرة بين مسؤولين مصريين وسعوديين، وفقاً لمصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، إلى التركيز على «حماية الاستقرار الاقتصادي والأمني للمملكة باعتباره جزءاً حيوياً من أمنها القومي، مع تفضيل الاعتماد على الأدوات البحرية والجوية والاستخباراتية، والتشديد على الحلّ السياسي التفاوضي للحدّ من مخاطر اتّساع نطاق الصراع». وتُبيّن المصادر أن أيّ تهديد تتعرّض له السفن التجارية أو ناقلات النفط في البحر الأحمر، يمكن أن يدفع القاهرة إلى «اتّخاذ خطوات لحماية حركة التجارة، من دون أن يعني ذلك الانخراط في العمليات العسكرية الداخلية في اليمن».

إلى جانب ذلك، ونظراً إلى العلاقات الاقتصادية الواسعة بين السعودية ومصر، والتي تشمل التجارة والاستثمارات وتحويلات المصريين العاملين في المملكة وتدفّقات الطاقة، فإن اتّساع نطاق استهداف الأراضي السعودية أو المنشآت النفطية قد يفرض على القاهرة «إعادة تقييم مستوى انخراطها»، وخصوصاً في ظلّ المخاوف من اضطراب الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتراجع حركة الملاحة. ومع هذا، تسعى مصر، بحسب المصادر نفسها، إلى «تجنّب الانجرار» إلى توتّر إقليمي واسع؛ إذ تعتبر أن الدخول في حرب ضدّ «أنصار الله» قد يضعها في مواجهة غير مباشرة مع إيران، يمكن أن تجعلها عرضة لردود فعل عسكرية يصعب التنبّؤ بحدودها. ولذا، تظلّ «طبيعة المهمة وحدودها نقطة مركزية في أيّ نقاش حول أيّ مشاركة محتملة لمصر»، مع التأكيد أن «ما سيتحقّق بالتفاوض سيكون أكبر بكثير وربّما أسرع».

وفي هذا الإطار، تُسجّل حساسية مصرية خاصة تجاه «المقترح السعودي لإرسال قوات برية إلى الأراضي اليمنية»، والذي يمثّل وفقاً لما قاله المسؤولون المصريون في الاتصالات مع نظرائهم السعوديين، «انتقالاً إلى مستوى مختلف من الالتزام العسكري غير مضمون العواقب، خصوصاً أن الدخول في بيئة يمنية شديدة التعقيد قد يجعل تحديد نهاية للمهمّة أمراً أكثر صعوبة من تنفيذ عملية عسكرية محدودة». وبحسب المعلومات، فإن القاهرة تولي أهمية كبيرة لطبيعة الإطار الذي يمكن أن تتحرّك عبره أيّ قوة عسكرية إقليمية؛ فالمشاركة في تحرّك متعدّد الأطراف، بأهداف محدّدة ومدّة واضحة وغطاء سياسي وقانوني، تختلف بصورة جوهرية عن الانخراط في حرب مفتوحة بلا سقف زمني. ومن هنا، فإن تحديد قواعد الاشتباك والهدف النهائي للعملية سيكونان، إلى جانب حجم التهديد، من أبرز العناصر التي ستحسم الموقف المصري، الذي لا يزال يتمسّك بالدبلوماسية وتجنّب الحرب.

ويأتي ذلك فيما تواصل القاهرة التشديد على أن إنهاء ما يسمّى «الخطر الحوثي»، لا يمكن اختزاله بالضربات الجوية أو العمليات البحرية، وأن استمرار العمليات من دون مسار سياسي قد يؤدي إلى إعادة إنتاج «التهديد» بعد مدة، وربّما بصورة أكثر تعقيداً. ولذا، تُولي القاهرة أهمية كبيرة لـ«وجود تصوّر سياسي متزامن مع أيّ تحرك عسكري»، ترى أن من شأنه «تحديد ما الذي يُفترض أن يحدث بعد توقف العمليات، ومن سيتحمّل مسؤولية إدارة الوضع في اليمن».

تقرير

إسرائيل لا تسلّم بنتيجة الحرب
رهان إسقاط النظام حيّ

يحيى دبوق

أين تقف إسرائيل الآن من نتيجة الحرب التي خاضتها، إلى جانب الولايات المتحدة، ضدّ إيران؟ وهل استسلمت لتلك النتيجة التي يمثّل عدم سقوط النظام الإيراني أحد أبرز عناوينها، وركنت إلى مرحلة من «اللاحرب واللاتسوية» في انتظار نضوج التسوية؟ أم أن طموحها إلى إسقاط النظام لا يزال قائماً، وهي ستظلّ تسعى إلى تحقيقه وفق ما أعلنه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أخيراً؟ هي أسئلة كثيرة تشغل المسؤولين وصنّاع القرار والمحلّلين والباحثين ومراكز الدراسات المتخصّصة بالأمن القومي. وأيّاً تكن إجاباتها، فالأكيد أن الحرب دخلت عملياً مرحلة البحث عن مخرج منها والترتيب لما بعدها، وأن إسرائيل تقف حيال ذلك في موقع المراقب، سواء لمسار التفاوض أو مسار التصعيد، اللذين يكادان يكونان مرتبطين حصراً بالقرار الأميركي. لكنّ النقاش في تل أبيب لم ينتقل بعد، على الأقلّ في جانب منه، إلى البحث في كيفية التعايش مع تلك النتيجة. فما زالت هناك مواقف تذهب إلى أن ما أصاب إيران أقلّ مما يجب، وأن إضعاف قدرات النظام النووية والصاروخية لا ينهي تهديدها، ما دام قائماً على قدميه. ومن هنا، تأتي الدعوة إلى استئناف الحرب لاستكمال ما بدأ، وصولاً إلى «إنهاء التهديد». في هذا الإطار، تشدّد دراسة نشرها «معهد القدس للاستراتيجيا والأمن» في أيلول الجاري، وأعدّها العقيد احتياط غابي سيبوني والعميد احتياط إيريز وين، تحت عنوان «تحديد التهديد الإيراني: لماذا يجب أن يكون تغيير النظام هو الحالة النهائية، للمواجهة مع إيران؟»، على أن البرنامج النووي الإيراني ليس أصل التهديد، بل هو أحد مظاهره، وأن الضربات العسكرية، مهما بلغت دقّتها، تُكسب إسرائيل وقتاً، لكنها لا تزيل مصدر التهديد، الذي لا يتحقّق إلا بسقوط النظام.

وتلفت الدراسة إلى أن سقف الطموح الإسرائيلي يتجاوز النتيجة التي انتهت إليها الحرب، فبدلاً من اعتبار أضعاف إيران نتيجة يمكن البناء عليها في إطار تسوية ما، يُنظر إلى بقاء النظام بوصفه تهديداً لم يُحلّ. ووفق هذا التصوّر، لا ينبغي أن يكون إنهاء الحرب عودة إلى الوضع السابق، بل انتقالاً إلى مرحلة تستمرّ فيها الضغوط إلى أن يصبح النظام غير قادر على إعادة إنتاج قوته. لكن تحويل ذلك الطموح إلى خطوات عملياتية، يواجه إرادة طرف ثالث هو الولايات المتحدة. صحيح أن تل أبيب قادرة نظرياً على الضغط على واشنطن من أجل إبعاد مخاطر أيّ تسوية، وفرض شروط تمنع طهران من إعادة بناء قدراتها، إلا أنه إذا كانت التسوية التي تنشدها الولايات المتحدة تفرض عليها تجاهل تلك الشروط، فهي لن تتردّد في تجاوزها.

ومن هنا، لا تعني الدعوات الإسرائيلية إلى استئناف الحرب، وجود قرار بذلك،

> **بقاء هدف إسقاط النظام الإيراني حاضراً في النقاش لا يعني أن إسرائيل تملك الآن القدرة على تجديد الحرب**

أو توافر القدرة على تنفيذ هكذا قرار، بقدر ما تشير إلى طموحات استراتيجية مُعلّقة حتى الآن. وإذ تبدو هذه المعادلة حاضرة في خطاب نتنياهو، فهي لا تظهر لديه بعيدة من الحسابات الانتخابية، إذ إن نتنياهو بدلاً من الإقرار بأن أهداف الحرب لم تتحقّق، يركّز على أن الحملة على إيران أضعفت النظام، وألحقت الضرر بقدراته، وخلقت ظروفاً يمكن أن تقود إلى تغييره في المستقبل. ومن خلال تلك الطريقة، يُبقي نتنياهو الهدف حيّاً، إنما من دون الادّعاء أنه تحقّق، كما يترك الباب موارباً أمام الإعداد لقرار استكمال المعركة وتنفيذه، والذي يحتاج، للمفارقة، إلى وجود نتنياهو على رأس مركز القرار، بحسب ما يلمح إليه زعيم «الليكود».

الإصرار على هدف إسقاط النظام لا يبتعد عن الحسابات الانتخابية لنتنياهو (هنّ الويب)

تزايد الانكماش الملاحي: إيران تضيّق خناق «هرمز»

رغم حديثه عن اقترابه من اتّخاذ «قرار كبير» بشأن إيران، عاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، إلى الحديث عن إمكان التوصّل إلى اتفاق مع طهران، زاعماً أن الأخيرة «تريد في الوقت الحالي عقد صفقة» لأنها «تخسر من جميع النواحي»، مضيفاً أنه لن يفكّر في اتفاق «إن لم تكن الصفقة التي تريدها إيران صحيحة». وتأتي تصريحات ترامب هذه فيما تشدّد طهران قيودها على السفن المخالفة لمضيق هرمز، وذلك رداً على توسّع الإدارة الأميركية في استخدام أدوات الحصار والعقوبات. وأظهرت بيانات تتبّع السفن التي نقلتها وكالة «رويترز»، أن أربع سفن شحن فقط عبرت مضيق هرمز الخميس، انخفاضاً من ستّ سفن في اليوم السابق، وبفارق كبير عن متوسّط الأيام العشرة السابقة البالغ نحو 16 سفينة. كما أشارت البيانات إلى استمرار الانكماش الحادّ في حركة الملاحة عبر الممرّ، مع التنبيه إلى أن الأرقام الأولية لا تشمل بالضرورة السفن التي تعبر بعد إطفاء أجهزة الإرسال والاستقبال لتفادي رصدها. وفي تطوّر ميداني متصل، أعلنت «بحرية الحرس الثوري» الإيراني إصابة ناقلة النفط «ترند»، التي ترفع علم توغو، ما أدّى إلى اندلاع حريق على متنها وتوقّفها، محذّرة من أن ما وصفته بـ«العبور غير القانوني» للمضيق لن يؤدي إلا إلى «تدمير السفن المخالفة».

في المقابل، أعلنت القيادة المركزية الأميركية أنها غيّرت مسار 105 سفن تجارية منذ استئناف الحصار البحري على إيران، في وقت تتوسّع فيه دائرة الضغوط الأميركية لتشمل القنوات المالية واللوجستية المرتبطة بطهران. وفي هذا الإطار، قال متحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية إن «واشنطن بدأت إجراءات ضدّ بنوك في الإمارات وتركيا»، على خلفية ما وصفه بدعم شركة «ماهان إير» الإيرانية. كما أفاد مراسل «فوكس بيزنس» بأن الوزارة أوفدت أحد كبار ممثّليها إلى الإمارات وتركيا وعُمان وبريطانيا، وذلك لبحث «تعزيز حملة الضغط الاقتصادي والتنسيق مع تلك الدول». وتأتي هذه التحركات ضمن مسار أوسع يستهدف قطاع الطيران الإيراني وشبكات التعامل مع «ماهان إير»؛ علماً أن وزارة الخزانة كانت أعلنت في وقت سابق فرض عقوبات على جهات وأفراد اتّهمتهم بتقديم خدمات ودعم للشركة، فيما أدّت الضغوط المتزايدة إلى تعليق «ماهان إير» عدداً من رحلاتها الخارجية.

> **«فورين بوليسي»: حصيلة الحرب بالنسبة إلى واشنطن «كارثة استراتيجية»**

وفي طهران، قابل المسؤولون الإيرانيون التصعيد الأميركي بتأكيد استمرار القدرة على المواجهة. وقال المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية»، بهروز كمالوندي، إن بلاده تملك «خيارات كافية» للدفاع عن نفسها، مضيفاً: «لكن أبعد من هذه الخيارات، لدينا الإرادة؛ إرادة قوية للدفاع عن بلدنا»، وأن طهران ستتجاوز الضغوط مهما بلغ حجمها. بدوره، قال رئيس مجلس الشورى، محمد باقر قاليباف، إن «العصر الذي تُطارد فيه» طائرات «F-35» و«F-15» قد بدأ. أمّا المتحدث باسم وزارة الخارجية، إسماعيل بقائي، فوصف الدعاية الأميركية بأنها «ساذجة»، معتبراً أنها تكشف العقلية التي تقف خلف الحرب التي تشنّها الولايات المتحدة على إيران. وبالتوازي مع هذا التصعيد، برز تحرّك باكستاني جديد على خطّ الوساطة؛ إذ أفادت المعلومات بأن وزير الداخلية الباكستاني، محسن نقوي، يتّجه إلى إيران، حيث سيبحث تداعيات التصعيد في اليمن والأمن الإقليمي وملفّات أخرى. ويأتي ذلك بعد جولات سابقة من الاتصالات بين إسلام آباد وطهران، تناولت خفض التصعيد وإعادة فتح مضيق هرمز والدفع نحو تسوية تفاوضية. وفيما يحاول ترامب التسويق لكون «الضغوط العسكرية والاقتصادية تدفع إيران إلى طلب اتفاق»، نشرت مجلة «فورين بوليسي» تقييماً مغايراً لمسار الحرب، معتبرةً أن «الولايات المتحدة لم تنجح في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسة». وبحسب المجلة، «كشفت الحرب نقاط ضعف في الانتشار العسكري الأميركي، ووسّعت الضغط على القوات والذخائر، فيما بقيت المكاسب الأميركية داخل إيران محدودة». وخلص التقرير إلى أن الصراع تحوّل، في جانب أساسي منه، إلى «معركة على النفط وطرق الملاحة في مضيق هرمز»، واصفاً حصيلته، بالنسبة إلى واشنطن، بأنها «كارثة استراتيجية».

(الأخبار)

فلسطين

«عِصيّ» متلاحقة... ولا مكافآت أميركا تحظر دخول عباس

رام الله - **أحمد العبد**

للعام الثاني على التوالي، رفضت الإدارة الأميركية منْح رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وأعضاء الوفد المرافق له، تأشيرات للدخول إلى أراضي الولايات المتحدة، وهو ما سيحول دون مشاركتهم حضورياً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، المُقرّر عقدها في نيويورك الأسبوع المقبل. وبحسب وزارة الخارجية الأميركية، فإن تمديد العقوبات التي كانت فُرضتها واشنطن على رأس الله في آب 2025، وتحظر منْح تأشيرات الدخول لمسؤولي السلطة وأعضاء «منظمة التحرير»، جاء «نتيجة فشل» الطرفَين في تنفيذ «إصلاحات» تتوافق مع «التزاماتهما»، واستمرارهما في ممارسة أنشطة زعمت أنها «تقوّض آفاق السلام». وتستند الوزارة، في ذلك، إلى «قانون الالتزام» الخاص بـ«منظمة التحرير» لعام 1989، وقانون «التزامات السلام في الشرق الأوسط» لعام 2002؛ وهما تشريعان يمنحان الإدارة الأميركية مساحة فضفاضة لتفسير النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني على أنه «تقويض لآفاق السلام». كذلك، اتهمت الولايات المتحدة، السلطة والمنظّمة، بالسعي إلى «تدويل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني»، عبر التحرّك أمام «المحكمة الجنائية الدولية» و«محكمة العدل الدولية»، كما وبمحاولة تجاوز المفاوضات من خلال السعي إلى اعتراف دولي أحادي بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى مواصلة دفع مخصّصات لِمَن تصفهم واشنطن بـ«الإرهابيين وعائلاتهم»، في إشارة إلى مخصّصات الأسرى وعوائل الشهداء الفلسطينيين.

وعقب القرار الأميركي، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أول من أمس، بأغلبية 152 صوتاً مقابل ثلاثة أصوات معارضة، وامتناع أربع دول عن التصويت، على السماح لـ«أبو مازن» بإلقاء كلمته عبر تقنية الفيديو، في خطوة تتيح له المشاركة في الاجتماعات عن بُعد، للعام الثاني على التوالي. وعلى الرغم من أن هذا التصويت يؤشّر على اتّساع الفجوة بين موقف إدارة ترامب ومواقف عدد كبير من الدول، فإن ذلك لا يغيّر واقع الحظر نفسه، كونه لا يمنح السلطة الفلسطينية أداة ضغط فعلية قادرة على إجبار الولايات المتحدة على التراجع عن قراراها. وكانت إدارة ترامب حرمت، في أواخر آب 2025، عباس ونحو 80 مسؤولاً فلسطينياً من تأشيرات السفر إلى نيويورك للمرّة الأولى، قبل أن تتوسّع الإجراءات في كانون الأول من العام نفسه، عبر أمر تنفيذي شمل حاملي جوازات السفر الفلسطينية عموماً. وجاء ذلك بالتوازي مع قطع المساعدات الأميركية عن السلطة، وإغلاق مكتب «منظمة التحرير» في واشنطن.

وإذ لا تختلف الاتهامات الأميركية الموجَّهة إلى السلطة هذا العام، عن نظيراتها للعام الماضي، فإن اللافت اليوم أن تجديد الحظر الأميركي يجيء في وقت يتواصل فيه عقد لقاءات سرّية بين سلطة رام الله وإدارة دونالد ترامب في عواصم أوروبية. وكان الجانبان الفلسطيني والأميركي انخرطا، منذ 17 نيسان الماضي، في قنوات تفاوضية سرّية في أثينا، شارك فيها، من الجانب الأول، نائب الرئيس حسين الشيخ، ومدير المخابرات ماجد فرج، ومستشار الرئيس مجدي الخالدي. وجاءت هذه الاتصالات في إطار مساعي السلطة إلى التقرّب من الإدارة الأميركية، وحجز موقع لها في أيّ ترتيبات سياسية يجري العمل عليها في المنطقة، وتحديداً في قطاع غزة، بعدما أبقتها «خطّة ترامب» خارج ترتيبات إدارة القطاع.

وفي هذا السياق، تناولت المحادثات، وفقاً للتسريبات، ملفات متعدّدة من بينها تحويل مليار دولار من أموال المقاصّة الفلسطينية إلى «مجلس السلام» الذي أسّسه ترامب، ومصير التشكيلات الأمنية النخبوية داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية - في ظلّ مطالبات بتفكيك وحدات بعينها يُخشى إسرائيلياً انخراط عناصرها في أعمال مقاومة ضدّ الاحتلال -، فضلاً عن انتخابات «المجلس الوطني» التي ترفضها واشنطن.

> صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على السماح لـ«أبو مازن» بإلقاء كلمته عبر تقنية الفيديو

وعليه، يمكن اعتبار تزامن حظر التأشيرات مع المسارات التفاوضية، فعل ضغطٍ إضافي، بهدف إلى إبقاء القيادة الفلسطينية في موقع الطرف الذي يسعى إلى الحصول على الرضى الأميركي، المرتبط بدوره بالشروط الإسرائيلية، من دون أن يبلغه إلى الآن. هكذا، تجد السلطة الفلسطينية، التي اختارت المسار السياسي والقانوني، نفسها أمام معادلة صعبة؛ فهي تُطالَب علناً بالتمسّك بالحلول السياسية والقانونية، لكنها تواجه عقوبات أميركية عندما تستخدم المؤسسات والمحاكم الدولية. وفيما تُقدّم رام الله نجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في تمكين «أبو مازن» من إلقاء كلمته عبر الفيديو، باعتباره «انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً»، فإن ذلك لا يوازيه أيّ تغيير في موازين القوة الفعلية على الأرض أو على طاولة التفاوض مع واشنطن، كون السلطة سلّمت، على مدار سنوات، معظم أوراق الضغط التي امتلكتها، للولايات المتحدة وإسرائيل، على حدّ سواء.

عباس يلقي كلمة عبر تقنية الفيديو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي (أ ف ب)

تونس

غليان اجتماعي... وقبضة مطلقة «مملكة سعيد» تضيق بأهلها

غسان بن خليفة *

تدْخل تونس خريفاً مُثقلاً بالأزمات، في ظلّ تفاقم كلفة المعيشة، ومواصلة السلطة إحكام قبضتها على المؤسّسات - ولا سيما القضاء -، وتضييق هامش الحريات العامّة. وكانت البلاد عاشت صيفاً قاسياً، ليس بسبب موجات الحرّ وحدها، وإنما أيضاً بفعل أزمات متداخلة كشفت هشاشة القطاعات الحيوية؛ فللمرّة الأولى منذ عقود، شهدت تونس اضطرابات كبيرة في تزويد المنازل بالكهرباء من قِبل «الشركة التونسية للكهرباء والغاز» العمومية. وفي عزّ القيظ، وجد المواطنون أنفسهم محرومين استعمال مكيّفات الهواء، فيما حُرم مرضى كثر استخدام آلات التنفّس الاصطناعي، ما أدّى إلى وفاة عدد منهم. ويعود ذلك إلى سياسة «تخفيف الأحمال» التي لجأت إليها الشركة خلال فترات ذروة الاستهلاك، وهدفت عبرها إلى حماية شبكة الكهرباء من الانهيار؛ وهي سياسةٌ لم تسلم من تداعياتها المصانع والورش والمحالّ التجارية، الأمر الذي تسبّب في خسائر كبيرة لقطاعات اقتصادية عدّة.

وتعود الانقطاعات غير المسبوقة في الكهرباء، بحسب ما كشفت وسائل إعلام وناشطون، إلى عدم مواكبة الدولة الزيادة المطّردة على استهلاك عبر تعزيز محطّات الإنتاج، وتغاضيها عن تحذيرات استباقية كان وجّهها المدير العام للشركة العمومية إلى وزيرة الطاقة قبل سنتَين. وممّا زاد الطين بلّة أن انقطاع الكهرباء عطّل الشبكة العمومية للتزويد بالمياه في مناطق عدّة، كما أسهم في إبطاء إنتاج شركات تعليب المياه المعدنية، التي باتت التونسيون يعتمدون عليها، بشكل كبير، نتيجة تراجع جودة مياه الشرب الآتية إلى المنازل. ولم تتوقّف تداعيات الأزمة عند الخدمات العامّة؛ إذ تسبّبت موجة الحرّ في وقوع عدد من الوفيات داخل المستشفيات العمومية، قُدّرت بما بين 150 و200 حالة حتى نهاية تموز الماضي، وذلك وفقاً لـ«المنظمة التونسية للأطباء الشبان» التي انتقدت عدم اعتراف السلطات الصحية بتلك الوفيات، وإحجامها عن إعلان حال «طوارئ صحية». أيضاً، أحصت «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» وفاة 23 سجيناً أو موقوفاً على ذمّة التحقيق - بينهم رجل الأعمال اللبناني علي قاسم قصب -، في ظلّ الاكتظاظ وانقطاعات الكهرباء ونقص مياه الشرب في السجون. وفي وقت اهتزّ فيه الرأي العام التونسي لقصص بعض السجناء المتوفّين الذين أُوقفوا على خلفية ملفّات كان بالإمكان مواصلة التحقيق فيها وهم في حال إطلاق سراح، أدّت كلّ هذه الإخفاقات إلى حال غضب شعبي واسعة، ظهرت بعض تجلّياتها في احتجاجات تلتها إيقافات. وفي المقابل، أعاد الرئيس قيس سعيّد اجترار الخطاب نفسه، الذي ينكر الأسباب الموضوعية للأزمات، ويحمّل مسؤوليتها لأطراف خفيّة لا يسمّيها، في إشارة ضمنية إلى الأحزاب التي كانت تحكم قبل 25 تموز 2021.

وهكذا، أعادت الأزمة الأخيرة تسليط الضوء على حال الشلل وقلّة الكفاءة التي باتت تميّز الحكومات المتعاقبة منذ انطلاق ذلك المسار، الذي أطاح عبره سعيّد بالحكومة، وجمّد عمل البرلمان إلى أن حلّه في آذار 2022، قبل أن يغيّر الدستور ويمنح نفسه صلاحيات واسعة في العام نفسه. وجاءت تلك الأزمة لتُفاقم الوضع الاجتماعي الذي كان بدأ يتدهور أصلاً تحت وطأة الارتفاع المستمرّ في أسعار المواد الغذائية والأدوية، إلى جانب قرارات وقوانين أثارت جدلاً، بينها «قانون الشيكات» الجديد الذي منع استعمال الصكوك البنكية كضمان، وقانون «منع الاحتكار»، وغيرها. على أن تفاقم الوضع الاجتماعي لم يدفع السلطة إلى محاولة تنفيس الاحتقان السياسي، بل هي واصلت سجن عشرات المعارضين من الإسلاميين واليساريين على خلفية قضايا «تآمر على أمن الدولة» - شكّلت جُلّ المنظمات الحقوقية في صحّتها -، وبلغ بها الأمر أيضاً حدّ استهداف شريحة من المناضلين لم تكن تعاديها من قبل، يتصدّرها أنصار القضية الفلسطينية، وغالبيّتهم من اليسار.

وطبقاً لما تُظهره المعطيات، تبدو السلطة ماضية في نهج تركيب الملفات القضائية ضدّ مَن تعتبرهم خصوماً لها؛ إذ بات استهدافها للمعارضين والصحافيين والنقابيين والناشطين من مختلف الأطياف، والحكم على بعضهم بأحكام ثقيلة بناءً على اتهامات ملفّقة، أمراً مألوفاً خلال السنتين الأخيرتين. وبعدما استهدف هذا النهج مَن عارضوا ما يسمّونه «انقلاب 25 جويلية»، انتقلت الحملة إلى جزء من المجتمع المدني، وتحديداً الجمعيات التي ساندت حقوق مهاجري جنوب الصحراء، وخصوصاً بعد الاتفاق الذي عقدته تونس مع إيطاليا، والذي لم تُعرف تفاصيله كاملة، وبقضي، وفق تصريحات أوروبية، بتشديد حراسة السواحل التونسية ومنع استخدامها نقطة انطلاق للمهاجرين نحو أوروبا. ومن ثَمّ، توسّعت الحملة لتشمل إعلاميين قريبين من السلطة، إطلاق حملة لتشويه صورة الموقوفين وتبرير اعتقالهما، تضمّنت نشر تسريبات عمّا وصفه أولئك الإعلاميون بقضية «إيستيرن تونس» - في إشارة إلى تورّط بعض الشخصيات العامة في قضية «لواط»، وفق التسمية الواردة في النصوص القانونية التونسية للمثلية الجنسية -، التي رأى فيها متابعون محاولة لـ«الإلهاء».

خروج «الأسطول» المساند لقطاع غزة من الموانئ التونسية، فبعد تحرّكين احتجاجيّين رفضاً لقرار المنع، اعتقلت السلطات سبعة من منظّمي «الأسطول»، ثمّ سرعان ما وُجّهت إليهم تهمٌ تتعلّق باختلاس الأموال التي تبرّع بها آلاف التونسيين لتمويل المبادرة الإنسانية العالمية. ولا يفصل مراقبون هذا التحوّل في موقف السلطة من المناضلين من أجل فلسطين، الذين لم تكن تحرّكاتهم خلال المدة التي أعقبت 7 تشرين الأول تواجه المستوى نفسه من التضييق، بل حظوا بتعاون رسمي في إخراج القافلة «الأسطول» - عن موقف تونس من مجمل التطوّرات الإقليمية والدولية، بما يشمل سكوتها عن اختطاف الولايات المتحدة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وعدم إدانتها الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، لا بل وتنديدها بالضربات الإيرانية على القواعد الأميركية في الخليج.

أيضاً، تزامنت بداية الخريف مع إيقافَين استعراضيَّين، طاولا المحامي غازي المرابط، المعروف بدفاعه عن الحريات وعن عدد من مساجين الرأي، والصحافي محمد اليوسفي، رئيس تحرير موقع «الكتيبة»، الذي نشر خلال المدة الأخيرة مواد انتقدت خيارات السلطة في الاقتصاد والسياسة. وعلى غرار قضايا سابقة، لم يَخرج مسؤول رسمي لتوضيح أسباب الإيقاف، فيما جرى، عبر إعلاميين قريبين من السلطة، إطلاق حملة لتشويه صورة الموقوفَين وتبرير اعتقالهما، تضمّنت نشر تسريبات عمّا وصفه أولئك الإعلاميون بقضية «إيستيرن تونس» - في إشارة إلى تورّط بعض الشخصيات العامة في قضية «لواط»، وفق التسمية الواردة في النصوص القانونية التونسية للمثلية الجنسية -، التي رأى فيها متابعون محاولة لـ«الإلهاء».

على أن ما سهّل أساساً الوصول إلى إحكام قبضة السلطة على المؤسّسات القضائية، تمثّل في تعطيل سعيّد، منذ تفرّده بالحكم ما بعد 25 تموز، لكلّ آليات التوازن بين مؤسّسات الدولة. فإلى جانب إحجامه عن إنشاء المحكمة الدستورية، اتّخذ جملة من القرارات التي حوّلت القضاء من سلطة دستورية مستقلّة إلى «وظيفة»، وفق ما وصفه به هو نفسه ذات مرّة. وكان من أشدّ تلك القرارات وطأةً، حلّ «المجلس الأعلى للقضاء» في شباط 2022، ثمّ إعفاء 57 قاضياً بمرسوم رئاسي في 1 حزيران من العام نفسه، وموأصلة الهجوم على القضاة، إلى حدّ قول سعيد في شباط 2023: «من يبرّئهم فهو شريك لهم»، في إشارة إلى مَن اعتبرهم «متقاعسين عن إدانة الفاسدين»، ومَن «يريدون تفجير الدولة من الداخل». وفي السياق نفسه، أدّت وزيرة العدل، القاضية السابقة ليلى جفال، وهي الوزيرة الوحيدة التي لم تُعفَ من مهامها طوال خمس سنوات، دوراً محورياً في تطويع القضاء، وذلك عبر قرارات زجرية طاولت قضاة تمسّكوا باستقلالية قرارهم، وأدّت، وفق المنظمات الحقوقية، إلى حال من الخوف والانصياع في الجسم القضائي.

> عطّل سعيّد، منذ تفرّده بالحكم ما بعد 25 تموز، كلّ آليات التوازن بين مؤسّسات الدولة

* صحافي تونسي

تقرير

فوز يساري هشّ السويد تودّع حُكم اليمين

سعيد محمد

أعلن رئيس الوزراء السويدي، أولف كريسترسون، استقالته من منصبه، بعدما أظهرت النتائج النهائية للانتخابات العامّة التي أُجريت نهاية الأسبوع الماضي، تفوُّق كتلة يسار الوسط بفارق ضئيل للغاية. وتفتح هذه الاستقالة الباب أمام زعيمة «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، ماغدالينا أندرسون، لخوض مفاوضات مُعقّدة تستهدف تشكيل حكومة جديدة تقود المملكة خلال السنوات الأربع المقبلة، في مشهد يعكس تحوّلاً في موازين القوى السياسية، بعد أربع سنوات من حُكم يميني استند إلى دعم حزب «ديمقراطيو السويد» - أقصى اليمين -. وجاء إعلان كريسترسون عبر بيان مكتوب وجّهه إلى رئيس البرلمان، أندرياس نولين، شدّد فيه على أن المرحلة التالية تتطلّب انتقالاً سلساً للمسؤولية، قائلاً: «الآن، يتولّى رئيس البرلمان قيادة الخطوات المقبلة نحو تشكيل حكومة جديدة، وحرصاً على أن يبدأ هذا العمل فوراً، أطلب بموجب هذا، إعفائي من مهام منصب رئيس الوزراء».

وكانت أظهرت النتائج النهائية التي أعلنت بعد فرز أصوات السويديين المقيمين في الخارج وبطاقات الاقتراع البريدية المتأخّرة، حصول كتلة يسار الوسط على 176 مقعداً في البرلمان (الريكسداغ) البالغ عدد مقاعده 349، مقابل 173 مقعداً للكتلة اليمينية التي يقودها «حزب المعتدلين» - يمين وسط ليبرالي محافظ -. ويُقدَّر الفارق ما بين الطرفَين بنحو 50 ألف صوت على المستوى الوطني، من أصل نحو ثمانية ملايين يحقّ لهم الإدلاء بأصواتهم، وهو ما يعكس حالة الاستقطاب الحادّة التي يعيشها المجتمع، وتجعل من تشكيل حكومة مستقرّة مهمّة بالغة التعقيد في بلد يبلغ عدد سكّانه نحو أحد عشر مليون نسمة. وعلى مستوى الأحزاب، حافظ «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» - يسار الوسط - على موقعه كأكبر قوة سياسية في البلاد، بحصوله على 28% من الأصوات، وهو أدنى مستوى يحقّقه منذ أكثر من قرن، فيما ارتفع «حزب المعتدلين» بزعامة كريسترسون إلى 19,9%. مستعيداً مكانته كثاني أكبر حزب في السويد. وتعكس هذه النتيجة قدرة اليمين التقليدي المحافظ على استعادة جزء من ناخبيه، الذين كانوا قد اتّجهوا نحو أحزاب أكثر تطرّفاً خلال الدورات السابقة. أمّا حزب «ديمقراطيو السويد»، ذو التوجّهات النازية الجديدة، فسجّل تراجعاً للمرّة الأولى منذ دخوله البرلمان عام 2010؛ إذ انخفضت نسبة تأييده إلى 17,5%، وهبط إلى المرتبة الثالثة بعد أن كان ثاني أكبر أحزاب البلاد، في ما ينبئ بتبدّل مزاج الناخب تجاه الخطاب الشعبوي المتشدّد الذي ركّز طويلاً على قضايا الهجرة والجريمة. ويرى محلّلون أن نجاح أحزاب اليمين التقليدي في تبنّي سياسات متشدّدة مماثلة، أسهم في استقطاب جزء من قاعدة الحزب المتموضع أقصى اليمين، الذي سيستمرّ، مع ذلك، في لعب دور قوة رئيسة في الحياة السياسية.

وتأتي هذه التبدّلات بعد أربع سنوات من حُكم يمينيّ الهوى، اعتمد على «اتفاق تيدو» الذي أُبرم في كانون الأول/ ديسمبر 2022 بين أحزاب «المعتدلين» و«الليبراليين» من جهة وحزب «ديمقراطيو السويد» من جهة أخرى، وكسر محظوراً سياسياً ظلّ قائماً لعقود تجاه التعاون مع اليمين الراديكالي، ومنَح الحزب المتطرّف نفوذاً واسعاً في صياغة السياسات، رغم بقائه خارج الحكومة رسمياً. وخلال تلك الفترة، تحوّلت السياسة السويدية تجاه الهجرة إلى واحدة من أكثر السياسات تشدّداً في أوروبا، مع تقليص حصص اللجوء من خمسة آلاف إلى تسعمئة شخص سنوياً، وتشديد شروط إعادة توحيد الأسر، وتسريع إجراءات الترحيل، وإدخال معايير مطّاطة تتعلّق بـ«السلوك السيّئ» تتيح سحب تصاريح الإقامة. وشهدت البلاد، خلال الأعوام الأربعة الماضية، حالات أثارت جدلاً واسعاً، من بينها أوامر بترحيل أطفال، عادت السلطات وتراجعت عن بعضها لاحقاً تحت ضغط إعلامي، فيما برّرها رئيس الوزراء المستقيل بأنها نتيجة حتمية لقوانين الهجرة الجديدة، قائلاً إن «تعديل القانون وفقاً لكلّ حالة فردية أمر متعذّر». كذلك، تعرّضت مساجد في مدن سويدية عدّة لأعمال تخريب، في حين شهد عام 2023 موجة من الاحتجاجات تخلّلها إحراق نسخ من القرآن، وهو ما أدّى إلى تعميق الجدل حول مكانة الأقلّيات في المجتمع السويدي.

وبعد تقدّم حزبها في الانتخابات، بدأت ماغدالينا أندرسون، التي شغلت منصب رئيس الوزراء بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 وتشرين الأول/ أكتوبر 2022، مشاورات مع أحزاب اليسار والوسط، حيث يدعو «اليسار» ومعه «الاشتراكيون الديمقراطيون» و«حزب البيئة - الخضر» - إلى فرض ضريبة على الأثرياء، في حين يطالب «حزب الوسط» بخفض الضرائب، ويقف «حزب البيئة» معارضاً لتوسيع الاعتماد على الطاقة النووية. وعقب إعلان نتائج الانتخابات، قالت زعيمة «حزب اليسار»، نوشي دادغوستار، إن «الشعب السويدي صوّت لإبعاد حكومة تحالف تيدو ومنْحنا تفويضاً واضحاً للتغيير»، واصفةً يوم إعلان النتائج بأنه «من أسعد أيام حياتي»، فيما اعتبرت زعيمة «حزب الوسط»، إيزابيث ثاند رينغكفيست، أن السويد «تدخل مرحلة سياسية جديدة»، مؤكّدةً أن حزبها سيكون «قوة بنّاءة» لتشكيل حكومة فاعلة ذات سياسات مستقرّة.

وتحفل ذاكرة السويد الحديثة بنماذج من مفاوضات مطوّلة لبناء ائتلافات حاكمة؛ إذ استغرق تشكيل الحكومة بعد انتخابات 2022، سبعة وثلاثين يوماً، بينما استغرق، بعد انتخابات 2018، مئة وأربعة وثلاثين يوماً. ولذلك، فإن الطريق إلى لحظة ولادة الحكومة المقبلة قد يمتدّ لأسابيع؛ علماً أنه من المُقرّر أن يجتمع البرلمان الجديد في الثامن والعشرين من الجاري، وأن يصوّت على تكليف رئيس وزراء، في اليوم التالي كأقرب موعد ممكن، مع بقاء احتمال تمديد المفاوضات لفترة أطول إذا اصطدمت بخلافات جوهرية. وإذا ما فشل البرلمان في التصويت لصالح أيّ مرشح بعد أربع محاولات، يتّجه البلد تلقائياً نحو انتخابات جديدة، وهو سيناريو يخشاه كثيرون في ظلّ الاستقطاب الحالي.

في خلفية نتائج الانتخابات، تحدّث خبراء عن عامل ديموغرافي مهمّ في تفسير تحوّلات الملعب السياسي؛ إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة الناخبين من أصول أجنبية بلغت نحو 18% في انتخابات 2026، مقابل 15% في انتخابات 2022. كما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها التلفزيون السويدي العام، ميلاً واضحاً لدى الناخبين المتحدّرين من أصول خارج أوروبا نحو أحزاب المعارضة، حيث دعم سبعة من كلّ عشرة منهم أحد أحزاب كتلة يسار الوسط، فيما أشار استطلاع لـ«معهد نوفوس» إلى أن نحو 80% من الناخبين المسلمين يعتزمون التصويت لـ«الاشتراكيين الديمقراطيين» أو لـ«حزب اليسار». وفي بعض الدوائر ذات الكثافة المهاجرة العالية، مثل روسنغورد سنترورم في مالمو، حصل الحزبان معاً على 95,2% من الأصوات، وهي نتيجة تعكس تحوّلاً في التركيبة الانتخابية للمدن السويدية الكبرى.

وتميّزت الحملة الانتخابية بحدّة استثنائية؛ إذ تبادل الزعماء الاتهامات الشخصية، وانتشرت حملات التضليل السياسي، كما ظهرت إعلانات مستوحاة من نمط الحملات الأميركية، كما في حالة حزب «ديمقراطيو السويد» الذي رفع شعار «اجعل السويد سويدية مجدّداً» المُستلهَم من شعار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. كذلك، انتشرت إعلانات على الحافلات العامة تضمّنت عبارات مثيرة للجدل، وهو ما دفع شركات النقل إلى سحب تلك الإعلانات بعد رفض سائقين العمل في حافلات تحملها. أيضاً، تعرّض زعيم «ديمقراطيو السويد»، جيمي أوكيسون، لانتقادات بتهمة التمييز على أساس الجنس، مردّها إلى سؤاله زعيمة «الاشتراكيين الديمقراطيين» عن سبب غضبها في مناظرة تلفزيونية. كما واجه أحد أبرز وجوه الحزب، غوستاف فيلربانت، تحقيقاً صحافياً ربْط شريكته بجهات روسية وبأنشطة دعائية، ما دفعه إلى أخذ إجازة من مهامه.

> في خلفية نتائج الانتخابات، تحدّث خبراء عن عامل ديموغرافي مهمّ في تفسير تحوّلات الملعب السياسي

على وسائل التواصل الاجتماعي، أن الشعب السويدي صوّت من أجل «اتجاه جديد» للبلاد، واختار «الوحدة» في مقابل «الانقسام»، متعهّدةً بترجمة هذا الاتجاه عبر دفتر أولويات يشمل أزمة المناخ والمدارس والرعاية الصحية ورعاية المسنّين، إلى جانب سياسة هجرة أكثر إنصافاً. لكن أندرسون تواجه في الطريق إلى ذلك عقبات كأداء، لعلّ أبرزها التناقض بين «حزب الوسط الليبرالي» و«حزب اليسار» - وريث «الحزب الشيوعي السويدي» -؛ إذ يرفض الأول بشترط الأخير الحصول على حقائب وزارية مقابل دعمه. كما تمتدّ الخلافات بينهما لتشمل السياسات الضريبية أيضاً، حيث يدعو «اليسار» ومعه «الاشتراكيون الديمقراطيون» و«حزب البيئة - الخضر» إلى فرض ضريبة على الأثرياء، في حين يطالب «حزب الوسط» بخفض الضرائب، ويقف «حزب البيئة» معارضاً لتوسيع الاعتماد على الطاقة النووية. وعقب إعلان

مُفارقات التضامن مع السعودية

سعد الله مزرعاني *

سارعت أطراف لبنانية متعدّدة إلى إعلان التضامن مع سلطات المملكة العربية السعودية في الجولة الحالية من صراعها مع فريق من اليمنيين: للسيطرة على كل اليمن كما كانت تطلعاتها دائماً. هذا التعدّد جعل التضامن وكأنه أمر بديهي. أي وكأن الفريق اليمني المذكور هو الذي بادر بالعدوان، أو كأنه هو الذي تدخّل ولا يزال في الشؤون الداخلية السعودية، أو كأن هذا الفريق هو طرف خارجي أجنبي ما يملي، مبدئياً، واجب الوقوف ضده تضامناً مع جهة شقيقة.

لا تتطابق كل هذه الحالات مع مشهد الصراع المتجدّد بين فريق من اليمنيين والقيادة السعودية. في بداية النزاع الداخلي بين الأطراف اليمنية (إثر تفريغ انتفاضة شباب اليمن عام 2011 من مضمونها الإصلاحي التغييري بدور سعودي نشيط)، كانت سلطات المملكة السعودية هي التي سارعت إلى التدخل في النزاع، بطبل وزمر، بذريعة «دعم الشرعية». الشرعية المذكورة كانت موضوع نزاع داخلي. كان الأحرى بالرياض أن تتدخل لتقريب وجهات النظر، أو لتجنب العنف والتصعيد. لم تفعل ذلك. شكّلت «تحالف دعم الشرعية» بقيادتها. نظّمت تدخلاً عسكرياً مباشراً. لعب ذلك «التحالف» دوراً بارزاً في استهداف فريق يمني لحساب فريق آخر موال. التدخل السعودي فاقم الأوضاع، وساهم في تأجيج وإدارة حرب أهلية بين اليمنيين. استمر الأمر على هذا النحو رغم انهيار «الشرعية» الشكلية القائمة واستبدال ممثليها الأساسيين بآخرين مُعيّنين من قبل الرياض، ومهجّرين إليها وإلى عدن مع عائلاتهم ومؤسساتهم.

أثبتت الجهة اليمنية المُستهدفة من قبل السعودية (أنصار الله) حيوية سياسية وعسكرية. تجلّى ذلك في السيطرة على العاصمة وأنحاء واسعة من البلاد. صمدت تلك الجهة في وجه هجمات «التحالف» وأتباعه في الداخل. تحوّلت في مرحلة لاحقة إلى الهجوم وتمكّنت من احتلال بعض النقاط الحدودية السعودية. تمكّنت أيضاً من قصف مواقع حيوية في المملكة. كانت الأمور تسير على هذا النحو حين اختارت قيادة المملكة سبيل التسوية بعد أن تزايدت خسائرها وتراجع عدد من المشاركين في «تحالفها»، وبعد أن عجزت واشنطن وممثلون دوليون منحازون عن تغيير معادلات راجحة باستمرار لمصلحة «أنصار الله» بقيادة السيد عبد الملك الحوثي.

بيد أن التسوية لم تتجاوز مسألة وقف إطلاق النار وبعض الأمور الإجرائية البسيطة الأخرى. التدخل السعودي استمر. وهو في مرحلة متأخرة، اصطدم بشريكه ومنافسه الإماراتي الذي كان يبحث عن نفوذ خاص به في الجنوب. حاول الفريق المدعوم من الإمارات التركيز على أولوية الانفصال. وقع تحت تأثير داعمه الإماراتي في ما يتعلق بموقع جنوب اليمن في الصراع الإقليمي، وخصوصاً مع العدو الصهيوني. قاد عيدروس الزبيدي ذلك الفريق، إلى التمرّد شمالاً على حساب النفوذ السعودي. دفع ذلك المملكة إلى التدخل العسكري وإلى هزيمة الزبيدي وهروبه إلى أبو ظبي.

منذ بدء الهجوم الإسرائيلي الهمجي على غزة برز موقف «أنصار الله» حازماً وشجاعاً وفاعلاً. حظروا السفن الإسرائيلية. اشتبكوا مع القطعات البحرية الأميركية. أطلقوا صواريخهم باتجاه تل أبيب ومواني بحرية ومواقع عسكرية إسرائيلية أخرى... فرضوا على واشنطن تقليص تدخلها عبر اتفاق أعلنه الرئيس ترامب شخصياً...

لم تكن القيادة السعودية يوماً مرتاحة للدور اليمني وتحالفاته الإقليمية، ولا لتصليب وتعزيز مواقعه الداخلية، وهي لذلك قد سارعت إلى استغلال العدوان الأميركي/الصهيوني على الجمهورية الإسلامية للضغط على صنعاء اعتقاداً منها بأن هذه الأخيرة قد باتت معزولة وضعيفة بعد الضربات المؤثرة التي أصابتها واستهدفت حلفاءها في إيران وسوريا ولبنان وفلسطين. باشرت الرياض التصعيد عبر استهداف مطار صنعاء لمنع عودة وفد قيادي يمني شارك في أربعين المرشد الشهيد السيد علي خامنئي. وشدّدت حصارها على الموانئ اليمنية المُدارة من قبل «أنصار الله»...

عموماً، لم تجر الرياح كما تشتهي السفن السعودية. واشنطن اضطرت إلى توقيع اتفاق مع إيران كان، في خلاصته، انتصاراً نسبياً لطهران. ما فرض على ترامب أن يتراجع عنه. صنعاء، من جهتها اعتمدت نفس النهج الإيراني حيال واشنطن وحلفائها. ردّت على الحصار السعودي بحصار على السعودية نفسها. تسارعت الأمور إثر ذلك. تمكّنت صنعاء من السيطرة الكاملة على الساحل الغربي اليمني على البحر الأحمر بما في ذلك مدينة «المخا» التاريخية ومضيق «باب المندب» الاستراتيجيان. الأخير ممر دولي يعبره نحو 10% من صادرات الطاقة العالمية ونحو 80% من النفط السعودي المُصدّر بعد أزمة «مضيق هرمز». في الأثناء، ردّت صنعاء على قصف الطيران السعودي بقصف مواقع سياسية واقتصادية مهمة في المملكة، وصولاً إلى جدّة... أمّا حلفاء وأتباع المملكة من اليمنيين، فقد قدّموا أداءً في غاية السوء والهشاشة، إلى درجة الاستسلام!

السعودية لم تكن يوماً طرفاً محايداً إزاء الأزمات اليمنية. هي الآن في ورطة تتزايد حدّتها بعد سيطرة صنعاء على مضيق باب المندب، ما حرمها من تصدير معظم نفطها بعد أن تفرّدت بتصديره عبر خط «شرق غرب»... هي الآن تبحث عن أطراف داعمة ولا تلقى الاستجابة المتوخاة من واشنطن وأطراف أخرى. الأحرى أن تعتمد الرياض سياسة حيادية وودّية، حيال كل الشعب اليمني، ما يجعلها حَكَماً لا طرفاً، وداعية سلام لا تصعيد.

في الشأن اللبناني، لن نناقش موقف القوى التي استمرت السعودية في تغذيتها من أجل الفتنة الداخلية. لن نتناول أيضاً موقف الفريق التنفيذي في السلطة والذي ساهمت، بتدخل سافر، في إيصاله إلى الحكم (أبو عمر الشهير!). السؤال هو للأطراف «الوسطية» التي أعلنت تضامنها دون تدقيق في المشهد وفي المسؤوليات. نستحضر، حكماً، استمرار التدخل السعودي في الشؤون الداخلية اللبنانية: في التعيينات والسياسات ومنع المساعدات... بما يعزّز الانقسام الداخلي اللبناني. نستحضر أيضاً التعسّف المتمادي في منع طرف لبناني وازن من ممارسة دوره السياسي الطبيعي في بلده، فيما يستمر حلفاؤه السابقون («السياديون» خصوصاً) في الصمت المريب حيال اضطهاده واستبعاده.

* كاتب وسياسي لبناني

التجوال بين اليسار واليمين فـي سيرة وليد جنبلاط [6]

أسعد أبو خليل *

هذه مراجعة مُسلسلة لمذكّرات وليد جنبلاط، «قدَرٌ في هذا المشرق: من الحرب الأهليّة إلى السلام المُستحيل» في نسختها العربيّة. تحدّث جنبلاط في عُجالة عن حرب الفنادق. القصّة لم تُروَ كاملةً بعد: كيف أنّ قوّات الحركة الوطنيّة انهارت أمام اجتياح كاسح للقوّات الانعزاليّة (الفائقة التدريب والتجهيز)، خلافاً لقوّات الخصوم، وهذه خلافاً لسرديّة «الكتائب» و«القوّات» عن أنّ ميليشيات اليمين كانت تعتمد على بنادق الصيد. لماذا بنادق الصيد؟ ألم يفتح سليمان فرنجيّة كلّ خزائن الجيش أمام الميليشيات بعد فشل الجيش في القضاء على المقاومة الفلسطينيّة في أيّار 1973؟ ولماذا بنادق الصيد وقد كانت جهات خارجيّة تعمد منذ أواخر الستينيّات إلى تسليح اليمين في لبنان وتمويله؟) أدّى احمد جبريل الدور الأبرز في إنقاذ الوضع العسكري وساندته في ذلك قوّات جناح ياسري في «فتح» وقوات الجبهة الشعبيّة. لم يتحدّث جبريل عن دوره إلّا بعد سنوات طويلة في مقابلات مع «الجزيرة». ترك جبريل «المرابطون» وغيرهم في الحركة الوطنيّة ينسبون الانتصار إلى أنفسهم. جنبلاط يستمرّ في سرديّة انتصار قوات الحركة الوطنيّة إذ يقول: «وتمكّنت قوّاتنا التقدّميّة من إرغام الميليشيات اليمينيّة على التراجع إلى ما وراء وسط المدينة» (ص. 33).

> اذكر وانا صبيّ انّني كنتُ اقلق عندما كان كمال جنبلاط يزور الهند لانّني كنتُ اشعر عندها انّ لبنان متروك تحت إمرة زعماء اليمين الطائفي. زعماء الحركة الوطنيّة الآخرون لم يوحوا ابداً بالثقة ولم يكن لديهم رصيد شعبيّ مثل كمال جنبلاط

الفضل، كلّ الفضل، في ذلك كان لتلك المقاومة الفلسطينيّة التي اعتذر محسن إبراهيم في سنواته الأخيرة عن دعْمها، بعد أن مشى في مسار أوسلو.

يقول جنبلاط عن معارضة كمال جنبلاط للتدخّل العسكري السوري: «عارض والدي هذا التدخّل الذي رأى فيه غزواً للأراضي اللّبنانيّة من جانب دولة توتاليتاريّة، يتناقض أسلوبها في ممارسة السلطة تماماً مع مُثُل الحريّة التي يؤمن بها» (ص. 36). هذه مقولة إنشائيّة تتكرّر في أحاديث جنبلاط، وبخاصّة مع الصحافة الأجنبيّة. أوّلاً، لم يصف كمال جنبلاط النظام السوري بالتوتاليتاري. هذا وصْف متأخّر من ابنه لعلمه أنّ الوصف يحظى بتعاطف من دول الغرب التي أسقطت الوصف فقط على الأنظمة التي تخالفها في السياسة. ثانياً، ما علاقة طبيعة النظام السوري القمعيّة التسلّطيّة (المتوحّشة، ونستطيع أن نزيد في إلصاق أوصاف شنيعة به) بمعارضة كمال جنبلاط للتدخّل العسكري السوري في لبنان؟ هذا أمر وذاك أمر. كمال جنبلاط لم يكتشف طبيعة النظام السوري القمعيّة إلّا بعد أن اختلف معه حول دوره في لبنان؟ لكمال جنبلاط خطب وتصريحات في دعْم النظام السوري عندما كان يدعم الحركة الوطنيّة في لبنان. جنبلاط كان حليفاً للنظام السوري إلى أن وقعت الواقعة عندما تغيّر مسار تحالفات النظام السوري في لبنان باتّجاه دعْم القوى الانعزاليّة. كان جنبلاط والحركة الوطنيّة يريدان تدخّلاً عسكريّاً سوريّاً في صالحهما، وليس في صالح خصومهما. وبالفعل، تدخّلت سوريا في بداية الحرب لدعم الحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينيّة إلى أن خشي حافظ الأسد من انتصار القوى الوطنيّة ودحْر القوى الانعزاليّة. كان خوف حافظ الأسد من جرّ تدخّل إسرائيلي يؤذي نظامه. ثالثاً، إذا كانت معارضة كمال جنبلاط للتدخّل العسكري السوري تكمن في طبيعته القمعيّة، فكيف نفسّر إذاً تحالفه الوثيق مع نظام أنور السادات أو نظام بومدين في الجزائر أو النظام الليبي أو النظام العراقي أو النظام السعودي؟ لم يعترض كمال جنبلاط على الطبيعة القمعيّة لتلك الأنظمة. على العكس من ذلك، وقف كمال جنبلاط إلى جانب أنور السادات حتى بعد قمْعه لرفاق عبد الناصر وحتى بعد طرْد الخبراء السوفيات وحتى بعد توقيع اتّفاقيّة سيناء الثانية التي أطلقت يد إسرائيل في لبنان. رابعاً، الحرّية كلمة مطّاطة يستعملها الجميع في الشرق والغرب وهي نادراً ما تكون مُقرَّرة للسياسات والتحالفات. الحرّية كلمة تصلح لتسويغ مواقف مُتَخَذة مُسبقاً. خامساً، يعترف جنبلاط لاحقاً في الكتاب أنّ أسباب الخلاف كانت محدّدة وغير متعلّقة بالحريّة: «فقد منعه الأسد من استكمال تفوّقه الميداني ضدّ خصومه» (ص. 51). هذا هو لبّ الخلاف. أراد كمال جنبلاط إكمال المعركة ورفع شعار الحسم العسكري. سادساً، يعترف جنبلاط أيضاً أنّ والده كان متحالفاً من قبل مع حافظ الأسد إذ يقول: «ولم يتخيّل والدي قطّ أنّ السوري سينقلب في خضمّ المعركة على تحالفنا معه ليدعم العدوّ خصومنا» (ص. 51). هذا دليل آخر على أنّ الكلام على التوتاليتاريّة والحريّة هو خارج السياق. ويضيف جنبلاط: «كنّا، منذ بداية الحرب، نحظى بدعْم سوريا، لا بصفتنا دروزاً، بل بصفتنا قادةً لليسار اللّبنانيّ والعروبي».

يُحلّل وليد جنبلاط سياسة حافظ الأسد فيقول إنّه كان يهدف إلى «العودة إلى «سوريا الكبرى». كانت طموحات حافظ الأسد أكبر من سوريا. هذا زعيم يعتي، وفي تلك الحقبة كان «البعث» السوري و«البعث» العراقي يسعيان لتكرار تجربة جمال عبد الناصر في تشكيل زعامة على مستوى العالم العربي كلّه. ويضيف جنبلاط أنّ حافظ الأسد هدف «إلى السيطرة على الحركة الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات تمهيداً لتصفيتها» (ص. 36). هذا الكلام يسري على كلّ الأنظمة العربيّة وليس فقط على النظام السوري. كلّ الأنظمة كانت تسعى للسيطرة على منظّمة التحرير كي لا يؤدّي تفلّتها إلى إلحاق الأذى بالأنظمة أو حتى بالقضيّة الفلسطينيّة نفسها. ليس كلّ خلاف مع ياسر عرفات (الذي فرّط في القضيّة وانتهى به التفريط إلى الموافقة على تشكيل سلطة عميلة للاحتلال وفْق أوسلو، وباب الخبراء أوسلو ثبتَ إفلاسه وبطلانه وإسرائيل أثبتت أنّها لا تفهم منه إلّا امتداداً أو ذراعاً لاحتلالها هي) هو مؤامرة ضدّ القضيّة. عبد الناصر كان يخشى على القضيّة من عرفات، وكان مُحقّاً في ذلك. كانت حركة «فتح» التي تسمّى نفسها العمود الفقري لـ«الثورة الفلسطينيّة»، تخوّن عبد الناصر حتى آخر يوم في حياته. وعندما ماتَ نعته بالقول: «حظّك عاثرٌ، يا فلسطين».

إنّ الخلاف بين أيّ نظام أو أيّ فرد مع ياسر عرفات يكون لأسباب متنوّعة، وبعضها مُحقّ وبعضها غير مُحقّ. الموضوع ليس خافياً، مثلاً: إنّ كمال جنبلاط اختلف كثيراً مع ياسر عرفات، وكان جنبلاط على حقّ في خلافه لأنّ عرفات كان يكذب على جنبلاط وصادر مرّة باخرة سلاح كانت في طريقها إلى الحركة الوطنيّة. عرفات وضع مساره الاستسلامي في خانة «القرار الفلسطيني المستقلّ» ليُسبغ شرعيّة عليه. أمّا أنّ حافظ الأسد «لم يبالِ كثيراً بالقضيّة الفلسطينيّة»: فمَن مِن الحُكّام العرب (يومها أو الآن) يبالي بالقضيّة الفلسطينيّة؟ حُكّام الخليج أم حاكم سوريا الجديد؟

تحدّث جنبلاط بكلّ صراحة عن المجازر الطائفيّة التي تلت اغتيال كمال جنبلاط. أبرياء من المسيحيّين (والكثير منهم من أنصار جنبلاط) قُتلوا انتقاماً لكمال جنبلاط الذي اغتيل على يد النظام السوري (لا يمكن أبداً افتراض أنّ عبد الحليم خدّام، المُسيطر على الوضع اللّبناني بتوكيل شخصي من حافظ الأسد، كان بعيداً عن قرار الاغتيال، وإن كان وليد جنبلاط من أقرب حلفائه عبر السنوات، بعد أن ابتاع رفيق الحريري خدّام، وكان أثرياء لبنانيّون آخرون قد ابتاعوا أجزاء منه من قبل ومن بعد).

يتحدّث جنبلاط عن شعبيّة كمال جنبلاط التي تعدّت طائفته، وكان ذلك مبعث نقمة كبيرة ضدّه من قبل الزعماء المسلمين التقليديّين، السُّنة منهم والشيعة. أذكر وأنا صبيّ أنّني كنتُ أقلق عندما كان كمال جنبلاط يزور الهند لأنّني كنتُ أشعر عندها أنّ لبنان متروك تحت إمرة زعماء اليمين الطائفي. زعماء الحركة الوطنيّة الآخرون لم يوحوا أبداً بالثقة ولم يكن لديهم رصيد شعبيّ مثل كمال جنبلاط. ويعترف وليد جنبلاط، عرَضاً (ص. 45)، أنّ الخلاف الحقيقي بين والده وحافظ الأسد كان حول إصرار كمال جنبلاط على تلقّي اليمين الطائفي درساً وتطبيق قرار «الحسم العسكري» الذي تأفلنا منه يومها القضاء النهائي على ظاهرة الانعزاليّة في لبنان. وقرار التدخّل العسكري السوري حظي بدعم أميركي (يذكر ذلك جنبلاط، ص. 46)، لكنّه لا يذكر أنّه حظي أيضاً وأوّلاً بدعْم خليجي. لم يكن الأسد يستطيع أن يتّخذ قرار التدخّل وضرْب المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها اللّبنانيّين من دون تغطية خليجيّة.

سمعنا يومها عن ضلوع رفعت الأسد في القرار بقتْل كمال جنبلاط. كان رفعت الأسد هو المُنفّذ لقرارات القتْل والخطف في لبنان، حتى من قبل اندلاع الحرب الأهليّة. كانت قوافله تدخل الحدود من دون المرور على المعابر الرسميّة مستفيداً من تحالفه (أو شراكته) مع طوني فرنجيّة. لكنّ جنبلاط يقول إنّ رفعت قام بزيارة استطلاعيّة «في بلدة دير القمر قبل أيّام قليلة من الجريمة» (ص. 47). هذه يصعب تصديقها. لماذا يجازف رفعت الأسد بتسليط الضوء على دوره في الجريمة، وقبل أيّام فقط من حدوثها، وكان لديه صفّ كبير من المجرمين المُنفّذين؟ ويقول جنبلاط إنّ السوريّين روّجوا لشائعة تقول: «إنّ المسيحيّين هم مرتكبو الجريمة» ما أدّى إلى ارتكاب جرائم الانتقام الطائفي. لا أذكر أنّني سمعت بالشائعة. كان هناك عِلم فوري عند الناس أنّ النظام السوري قتل كمال جنبلاط. وردّات الفعل الطائفيّة خلال الحرب الأهليّة لم تكن تحتاج إلى دليل أو مُسبّب أو شائعة.

يعتقد وليد جنبلاط أنّ «الرأي العام المسيحي» لم يكن في عام 1976 «مؤيّداً للوجود السوري في لبنان» (ص. 48). بلى، كان مؤيّداً وبقوّة لأنّه كان يعلم أنّ قوات المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة كانت في طريقها للسيطرة على كلّ لبنان. كان هناك خوف حقيقي (مُبرّر أو غير مُبرّر) جراء هذا السيناريو وبخاصّة أنّ قوى طائفيّة صريحة كانت منخرطة في التحالف اللّبناني ضدّ القوى الانعزاليّة (كانت «الجماعة الإسلاميّة» تكتب على جدران بيروت يومها: «لا للطائفيّة، نعم للإسلام»). يقدّم جنبلاط تفسيراً لقراره في العودة إلى التحالف مع سوريا بعد اغتيال والده. والحقّ أنّ معظم مستشاري جنبلاط نصحوه بذلك، وبخاصّة أنّ عدداً منهم لم يكونوا موافقين على القطيعة مع النظام السوري.

(يتبع)

* كاتب عربي
حسابه على إكس «@asadabukhalil»

صبرا وشاتيلا [1]: التخطيط والتنسيق

بدر الحاج *

مجتمع بلا ذاكرة لا مستقبل له. ما ارتُكب من مجازر في حرب لبنان، وبصورة خاصة في مجزرتي صبرا وشاتيلا يتكرر اليوم. ما يتعرّض له الجنوب، وأداء النظام السياسي القائم، يتشابهان مع ما جرى في أيلول سنة 1982. نشرت لجنة التحقيق الإسرائيلية تقريراً في 8 شباط 1983. وكان الاسم الرسمي: «لجنة التحقيق في أحداث مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت»، وليس مجازر المخيمات، وترأّس اللجنة رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا يتسحاق كاهان.

أمّا النسخة الثانية عن التقرير، والتي صدرت بالعبرية في أيلول سنة 2012، فاحتوت معلومات أكثر تفصيلاً، مع الأخذ في الاعتبار أن كل ما نُشر قد تعرّض لمراقبة دقيقة من الأجهزة الأمنيّة الإسرائيلية، ورغم ذلك فهو فاضح. ونُشر تقرير 8 شباط أيضاً باللغة الإنكليزية في كل من صحيفتي «جيروزاليم بوست» و«يديعوت أحرونوت». وفي تلك الفترة نُشرت ترجمات عديدة بالعربية، لكنّ الترجمة الدقيقة والأفضل كانت ترجمة مركز الأبحاث الفلسطيني وقد نُشرت في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد 136-137، آذار-نيسان 1983.

كُتب الكثير عن التقرير في صيغته الأولى، لكن ما سأتحدّث به في هذا المقال يستند بالدرجة الأولى إلى مصدرين: الأول، النسخة الثانية التي صدرت في أيلول 2012، وتضم نصاً من 309 صفحات إضافة إلى ملاحق من 98 صفحة تتضمّن مقاطع مما جرى من نقاشات في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية، وشهادات كبار الضباط وفي طليعتهم وزير الدفاع أرئيل شارون وغيره، إضافة إلى مقاطع من محاضر الاجتماعات مع قادة «الكتائب» و«القوات اللبنانية» وضباط في الجيش اللبناني والتي حضرها كل من بيار وبشير وأمين الجميل، وفادي أفرام، وفؤاد أبو ناضر وغيرهم، وكذلك جوني عبدو وهاني بستاني... إلخ. أمّا المصدر الثاني، فهو شاهد عيان على الأحداث كان على اطّلاع دقيق على بعض ما تمّ التخطيط له، وقد أكّد لي أنه يتحدّث عن تلك الأحداث ويدلي فقط بما هو متأكد منه وكان شاهداً عليه، وأنه يجهل خفايا كثيرة.

وبما أن التقرير طويل ويحتاج إلى بحث تفصيلي لما ورد فيه، وهذا لا يمكن شرحه في مقال قصير، رأيت أن أشير بتصرف إلى بعض ما ورد في التحقيق كما يلي:

1- «التعاون مع الكتائب ودعوتهم لتحرير لبنان» هو مخطط يعود إلى سنوات، وهو جزء من خطة سياسية تهدف إلى نقل «لبنان الحر» كي يكون تحت سيطرة المسيحيين» (ص 7).

2- «في مطلع 1975 ابتدأت العلاقات بين إسرائيل والكتائب وجرى الاتفاق على صفقات سلاح، وتواصلت الاجتماعات السرية كما تطوّر التعاون السياسي والعسكري. المعدّات العسكرية التي جرى تزويدهم بها بلغ ثمنها 118,50 مليون دولار، كما تم تدريب وتأهيل 1300 مقاتل. وتلقّى بعضهم دروساً عليا في المعاهد العسكرية، وتواصلت الاجتماعات مع كبار رجال السياسة في إسرائيل وقيادة الكتائب، وتطوّرت العلاقات إلى صداقات بين ضباطنا وعناصرهم، وتمّ تحويلهم إلى قوة مقاتلة تشبه في أدائها الجيش الإسرائيلي» (ص 8-9).

3- «كانت ذروة التعاون قد أثمرت اتفاقاً شاملاً في كانون الثاني 1982 عندما ثبتت دعائم تحالف سياسي-استراتيجي مع القيادة الكتائبية والذي تمت بواسطته وضع خطط سياسية وعسكرية للنشاطات المستقبلية. وعلى ذلك الأساس شعرت الكتائب بأنها ستكون مستقبلاً القوة العسكرية والسياسية التي ستتحكّم بلبنان» (ص 9).

4- لاحظ الإسرائيليون أن الدعم الذي قدموه لـ«الكتائب» قد بدّل أسلوب بشير الجميل بحيث «تحوّل من زعيم عاطفي مليء بالحقد يقود عصابة إلى زعيم سياسي» كما جاء في التقرير (ص 9). الجدير بالذكر هنا أنه في 16 حزيران قدّم جوني عبدو خطة اقتحام غرب بيروت إلى الوفد الإسرائيلي الذي كان يضم قائد الجبهة الشمالية، وممثلاً عن «الموساد». وكان عبدو ضمن وفد برئاسة بشير ضم جان نادر وزاهي بستاني. وقال عبدو إن الجيش و«الكتائب» سيدخلان غرب بيروت فور وصول بشير إلى الرئاسة، وطالب بأن يستمر الحصار كي يتسنى للكتائب «تطهير المخيمات من الإرهابيين». وأضاف أنه يرغب بعدم انسحاب الإسرائيليين قبل انسحاب السوريين وتشكيل حكومة ثابتة وقوية. أمّا الإسرائيليون فقد أبلغوا «القوات اللبنانية» أنهم لن يدخلوا بيروت الغربية، لكن في حال احتاجت «القوات» إلى الدعم سيقومون بالقصف الضروري لتسهيل مهمتهم. وفي جميع محاضر الاجتماعات هناك «تعهد من بشير الجميل، بوصفه رئيس لبنان الجديد، بأنه سيلغي القضية الفلسطينية من لبنان حتى ولو أدّى ذلك إلى استعمال أكثر الأساليب دموية». التحالف الإسرائيلي-الكتائبي أصبح واقعاً وتأكد ذلك في إطلاق عملية «سلامة الجليل». وخلال وضع الخطط للعمليّة جرى البحث في مسألة مشاركة «الكتائب» في العمليات العسكرية جنباً إلى جنب مع الجيش الإسرائيلي. وتمّ تكليف «الكتائب» القيام بعمليات قتالية في منطقة بيروت. وفي المرحلة الأولى من الاجتياح طُلب من «الكتائب» أن لا تتدخل في القتال، لكن عندما اقتربت القوات الإسرائيلية من بيروت، أصبحت الحاجة ماسة للاستعانة بقوات «الكتائب» سواء في قتال شوارع أو في مناطق أخرى، وهذا ما قامت به «القوات اللبنانية» بالتحرك عسكرياً نحو مناطق الريحان، معهد العلوم، تقاطع الجمهور، بحمدون، عاليه، سوق الغرب وبيت الدين. وهكذا، كما يذكر التقرير، نفّذوا «أوامر وتوجيهات جيش الدفاع الإسرائيلي» (ص 20).

> كان بشير قد سبق له أن ردّ على سؤال من شارون: «ماذا ستفعلون في مخيمات بيروت؟» فأجاب كما يذكر التقرير: «أريد أن أحوّلها إلى حدائق حيوانات»

ومنذ مطلع أيلول 1982 تواصلت الاجتماعات التنسيقية بين بشير الجميل ومساعديه وبين قادة الجيش الإسرائيلي ورئيس الحكومة مناحيم بيغن بحضور كبار ضباط «الموساد» في مقرّ وزارة الدفاع الإسرائيلية. وكان الجانب الإسرائيلي يصرّ على دخول قوات «الكتائب» غرب بيروت «لتنظيف المدينة من الإرهابيين». وفي الحصّلة وافق بشير وتعهّد بعد تردّد بالتنفيذ لكن «بعد وصوله إلى الرئاسة» (ص 21). وفي أحد الاجتماعات سأل بشير ممثل وزارة الدفاع الإسرائيلية: «هل تسمحون لنا بإدخال جرافات إلى مخيمات الجنوب؟». وكان الجواب: «نحن لا نرغب بالتدخل في أمور لبنان الداخلية، فهذا أمر لا يهمّنا». وكان بشير قد سبق له أن ردّ على سؤال من شارون: «ماذا ستفعلون في مخيمات بيروت؟» فأجاب كما يذكر التقرير: «أريد أن أحوّلها إلى حدائق حيوانات».

أعطى الضوء الأخضر للجيش الإسرائيلي لاجتياح لبنان بعد تعرض السفير الإسرائيلي في بريطانيا شلومو أرغوف لمحاولة اغتيال في 3 حزيران 1982. وخلال مراحل تقدم الجيش الإسرائيلي كان التنسيق بين الطرفين على أعلى المستويات، وشارك في أحد تلك الاجتماعات في 5 أيلول بشير الجميل ومستشاروه يتقدّمهم مدير مخابرات الجيش جوني عبدو، ورئيس مخابرات «القوات اللبنانية» إيلي حبيقة، وزاهي البستاني وجان نادر. أمّا عن الجانب الإسرائيلي فكان هناك مدير وزارة الخارجية الجنرال أوديد، وممثّل «الموساد». ومما جاء في محضر ذلك الاجتماع أنه تمّ وضع اللمسات الأخيرة للاستيلاء على غرب بيروت، ونوقش موقف الأميركيين، والمسلمين في غرب بيروت، والدول العربية ومنظمة التحرير (الصفحات 296-309).

ومع الحصار الإسرائيلي والقصف لغرب بيروت كان اللقاء الحاسم في 21 آب في مكتب بشير بين شارون وبيار وبشير الجميل. تحدّث بيار: «الله أرسلكم لنا خلال السنوات الثماني الماضية. الجميع تخلوا عنا من الأميركيين إلى الأوروبيين. لقد أنقذتمونا، لولاكم لكنا اختفينا. زرت إسرائيل عدة مرات وكنت مندهشاً لما رأيت...». وأضاف: «لا أستطيع العيش مع الطرف الآخر». وكان الاتفاق بينهما كاملاً.

المعلومات الواردة أعلاه هي عبارة عن لمحة سريعة في تاريخ العلاقة بين الكتائب وإسرائيل وتطورها منذ بداية الحرب عام 1975 حتى بدء المشاركة العسكرية في الاجتياح عام 1982.

(يتبع: من أمر ونفّذ المجزرة)

* كاتب لبناني

الكرة اللبنانية

بوقرّه يبدأ مشروعه الكبير: التأهّل إلى كأس العالم 2030 وبناء منتخب للمستقبل

انطلق المشروع الاساسي الذي لاجله تعاقد الاتحاد اللبناني لكرة القدم مع المدير الفني الجزائري مجيد بوقرّه لقيادة المنتخب الاول. مشروع بشقين رئيسيين: التأهل إلى نهائيات كأس العالم 2030 وبناء منتخب للمستقبل

عبد القادر سعد

بدأ المدير الفني لمنتخب لبنان لكرة القدم الجزائري مجيد بوقرّه مشواره الحقيقي مع منتخب لبنان. الكابتن «ماجيك» كما كان يُلقّب حين كان لاعباً مع منتخب الجزائر وصل إلى لبنان وكان في انتظاره مهمة صعبة وهي التأهل إلى نهائيات كأس آسيا 2027 في السعودية. المهمة كانت تخطي عقبة اليمن والخروج بتعادل معه كي يحجز منتخب لبنان مكانه في أكبر بطولة على صعيد آسيا. لم يوفّق المنتخب بالتأهل حيث لعبت جميع الظروف ضده وأبرزها العدوان الصهيوني على لبنان.

لكن بوقرّه لم يأتِ إلى لبنان للتأهل إلى كأس آسيا، بل لبناء منتخب جديد يكون قادراً على التأهل إلى نهائيات كأس العالم 2030. هذا التأهل يكون من خلال منتخب جديد يتمّ بناؤه بعد أن أدّى معظم عناصر المنتخب السابق واجبهم وأصبح لزاماً العمل لتشكيل منتخب شاب جديد.

هذه مهمة صعبة، تتطلّب تضافر جهود جميع من هو معنيّ بلعبة كرة القدم في لبنان، من اتحاد وأندية ولاعبين ومدرّبين وإعلام وحتى جمهور. مهمة تتطلب تضحيات

> **تتضمّن الوقفة الدولية معسكرا تدريبياً في العاصمة القطرية الدوحة، إضافةً إلى مباراتين وديّتين تُقامان في قرغيزستان مع صاحب الضيافة ومنتخب المالديف**

وصبراً وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. فالاتحاد مُطالب بتأمين كل ما هو مطلوب على قدر ما يستطيع للجهاز الفني واللاعبين. والأندية لها دور أساسي في تقديم لاعبيها للمنتخب حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحتها الشخصية الفنية. لا ينكر أحد أن الأندية تتكبّد أعباء مالية كبيرة لتحضير فرقها، خصوصاً تلك التي لديها استحقاقات خارجية. لكن هذه هي «سنّة» كرة القدم. فالنافذة الدولية مفروضة على جميع الأندية في العالم وبعضها لديه استحقاقات خارجية، ولكنها لا تمتنع عن إرسال لاعبيها إلى المنتخبات الوطنية.

مفهوم أن الأنصار والنجمة هما أمام استحقاق آسيوي هو دوري التحدّي الآسيوي الذي سيقام الدور الأول منه في الفترة بين 17 و23 تشرين الأول المقبل. ومفهوم أن الأنصار والنجمة يحتاجان إلى كل دقيقة لتحضير لاعبيهما. لكن هذا لا يعني عدم إرسالهما لاعبين إلى المنتخب حتى لو كان لأجل معسكر ومباريات وديّة. فالنافذة الدولية مقدّسة، ولا شك أن الأندية المنافسة للنجمة والأنصار في دوري التحدّي الآسيوي كالعربي الكويتي وحمص الفداء السوري وإستقلول الطاجيكي وأهال التركمنستاني والاتحاد السوري وبارو البوتاني أيضاً لديها لاعبون مطلوبون إلى منتخبات وطنية، فهل تعترض تلك الأندية على إرسال لاعبيها إلى منتخباتهم بسبب وجود استحقاق دوري التحدّي الآسيوي؟

المسؤولية أيضاً تقع على عاتق اللاعبين المُطالبين ببذل كل ما يمكن لتمثيل لبنان بأفضل صورة. والإعلام أيضاً شريك أساسي في المشروع لنقل الصورة إلى الرأي العام بطريقة صحيحة بعيداً عن الحسابات الشخصية. هذا الرأي العام الذي له الدور الكبير في دعم اللاعبين الشباب والصبر عليهم، فهم أمل المستقبل ولا يمكن لهم التطوّر واكتساب الثقة بالنفس من دون دعم الجمهور.

المهم أن مشروع منتخب المستقبل

ختام دور الـ16 من كأس لبنان

ستُقام الجولة الأخيرة من الدور الـ16 لمسابقة كأس لبنان لكرة القدم تحت أنظار المدير الفني لمنتخب لبنان الجزائري مجيد بوقرّه، حيث تقام المباريات اليوم السبت وغداً الأحد. يلعب اليوم عند الساعة 15,30 الأنصار مع المبرة على ملعب العهد، البرج مع السلام زغرتا في جونيه، جويا مع الحكمة على ملعب جونيه عند الساعة 20,30. التضامن صور مع الرسالة طورا على ملعب جويا عند الساعة 18,00.

أمّا الأحد، فيلعب النجمة مع الصفاء على ملعب جونيه عند الساعة 18,00، الراسينغ مع طرابلس على ملعب الصفاء عند الساعة 15,30، العهد مع شباب الساحل على ملعب بحمدون في التوقيت عينه، والرياضي العباسية مع الإخاء الأهلي عاليه على ملعب العهد أيضاً عند الساعة 15,30.

انطلق، حيث سمّى المدير الفني مجيد بوقرّة تشكيلة مؤلّفة من 23 لاعباً للوقفة الدولية المقبلة التي سيتخلّلها معسكر تدريبي في العاصمة القطرية الدوحة، إضافة إلى مباراتين وديّتين تُقامان في قرغيزستان مع صاحب الضيافة ومنتخب المالديف.

الإعلان عن التشكيلة الجديدة، جاء خلال المؤتمر الصحافي الحاشد الذي عقده الاتحاد اللبناني في فندق «موفنبيك»، حيث اعتبر بوقرّة أنه أطلق اليوم مشروعه من خلال التغييرات الواسعة التي بدأ في إجرائها، ومن خلال تخفيض معدّل أعمار اللاعبين.

وقال بوقرّة: «أنا سعيد للعودة إلى هنا، لأبدأ المشروع الذي قدّمت من أجله، ويتمحور حول إعطاء الفرصة للاعبين شبان وجدد. إنها مرحلة إدخال دماء جديدة إلى المنتخب».

وتابع: «كما تعلمون كان لدينا فريق أعطى كل ما عنده، وأريد أن أعطي أولئك اللاعبين حقّهم لناحية ما قدّموه. الآن نقلب الصفحة، لقد قدّمت من أجل المشروع، ولتأسيس فريق منافس خلال السنوات الخمس المقبلة».

وأشار الجزائري إلى أن الهدف الرئيسيّ في هذه المرحلة هو الوصول إلى الجاهزية المطلوبة قبل انطلاق تصفيات كأس العالم في أيلول من السنة المقبلة، شارحاً: «سأستدعي العديد من اللاعبين، وتحديداً الشبان لأستكشف إذا كانت لديهم القدرة لتقديم الإضافة للمنتخب. كل عملنا الفني والتكتيكي سينصبّ لكي نكون جاهزين للتصفيات، وذلك ابتداءً من المعسكر الذي سننخرط فيه الأسبوع المقبل».

وردّاً على أحد أسئلة الصحافيين حول خياراته وطريقة إبلاغه لاعبين دوليين مُخضرمين باستبعادهم من الخيارات، كشف بوقرّة: «بعد المباراة الأخيرة أمام اليمن صارحني محمد حيدر وقاسم الزين بأن الوقت قد حان لإفساح المجال أمام جيل جديد. أريد أن أوضح أنني لم أغلق الباب أمام أي لاعب لم تتمّ تسميته اليوم بل إن الخيارات المستقبلية ستكون وفق الأداء الذي يقدّمه كل لاعب في الفترة المقبلة».

كما كشف عن أن المنتخب سيخوض مباراةً وديّة ضد فريق السدّ القطري على هامش المعسكر الذي سينخرط فيه ابتداءً من الثلاثاء المقبل في الدوحة، ويستمر حتى 28 الحالي حيث يسافر منتخبنا إلى قرغيزستان لخوض وديّتين أمام منتخبها ومنتخب المالديف.

هذا، وقد شهدت التشكيلة استدعاء عددٍ من اللاعبين للمرّة الأولى، وهم: علي الرضا إسماعيل، بدر قوام، حسن قعفراني، جواو غابريال مخلوف، محمود زبيب ورالف خوري، إضافةً إلى عودة آخرين غابوا عن المنتخب أخيراً لأسباب مختلفة، وعلى رأسهم الثنائي الهجومي سامي مرمج وحسين شكرون.

وهنا التشكيلة:

لحراسة المرمى: مصطفى مطر (النجمة)، علي السبع (جويا) وأنطوان دويهي (الصفاء).

للدفاع: خليل خميس، علي الرضا إسماعيل، محمد الحايك (النجمة)، بدر قوام، حسن قعفراني (جويا)، جاد سميزة (كاريوتيسا القبرصي)، جواو غابريال مخلوف (كومو الإيطالي) وبدرو بو ديب (باتوشوكا المكسيكي).

للوسط: احمد خير الدين (الأنصار)، علي الفضل (النجمة)، حسن سرور، وليد شور (جويا) ومحمود زبيب (العهد).

للهجوم: علي قصاص (النجمة)، جيمي قازان (جويا)، خليل بدر (الأنصار)، ليوناردو شاهين (أودبفولد السويدي)، سامي مرهج (الفيركا البرتغالي)، حسين شكرون (هانوفر 96 الألماني) ورالف خوري (أتلتيكو أوتاوا الكندي).

اعلن بوقره عن تشكيلة موّلفة من 23 لاعبا للوقفة الدولية المقبلة (طلال سلمان)

السلة اللبنانية

بطولتان تحضيريّتان قبل انطلاق الدوري

حسين سمّور

تتواصل التحضيرات في العاصمة اللبنانية بيروت لاستضافة بطولتين قاريتين خلال الأسابيع المقبلة، وهما FINAL8 بطولة WASL المقرّرة في الفترة الممتدة من 26 أيلول الحالي إلى 4 تشرين الأول المقبل والتي ستُلعب على أرضية ملعب مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل، والبطولة العربية التي يستضيفها نادي الحكمة على ملعبه في غزير من 9 تشرين الأول 2026 حتى الـ20 منه.

في الرابع من آب الماضي انتهت بطولة لبنان لكرة السلة لموسم 2025 - 2026، وبعدها بأيام قليلة دخل منتخب لبنان للّعبة في معسكر مُغلق تحضيراً لمباريات «النافذة الرابعة» من تصفيات كأس العالم والتي فاز فيها على كوريا الجنوبية في 28 آب، قبل أن يخسر من الصين خارج أرضه في 31 منه. أيام قليلة من الراحة، وعاد اللاعبون إلى أنديتهم ليبدؤوا التحضير للموسم المقبل 2026 - 2027. عرضٌ متواصل من دون راحة، جعل اللاعبين تحت الضغط، ولكن الروزنامة فرضت ذلك. صحيح أن للأمر جانباً سلبياً وهو غياب الراحة وإمكانية تعرّض اللاعبين للإصابات، إلا أن الجانب الإيجابي أيضاً هو البقاء على جهوزية.

اليوم بدأت غالبية الأندية اللبنانية تحضيراتها للموسم المقبل. بطولة الدوري تنطلق في 24 تشرين الأول، ولكن سيستفيد ناديا الحكمة والرياضي من المشاركة في بطولتين قاريتين، قبل الدخول إلى الدوري، هما WASL والبطولة العربية. الحكمة والرياضي سيشاركان في البطولتين، بينما يشارك في البطولة العربية حتى الآن أندية الحكمة وهوبس والمركزية وبيروت فيرست كلوب. وفي النسخة الـ38 من البطولة العربية تُسجّل 12 فريقاً ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 16. والأندية المشاركة هي إضافة إلى أندية لبنان، الكويت وكاظمة من الكويت، والعربي والريان من قطر، والأهلي وحمص الفداء من سوريا، والسيب العماني، وشعب حضرموت اليمني.

دعمت الأندية صفوفها باللاعبين المحليين والأجانب. وستكون البطولة العربية مهمة لأندية هوبس وبيروت والمركزية كون الهدف منها هو التحضير على مستوى جيد للدخول إلى بطولة لبنان. تحضير يكون من خلال تجربة اللاعبين وتحقيق أعلى انسجام مطلوب، والأهم هو الوقوف على جاهزية ومدى قدرة اللاعبين الأجانب على تقديم الدعم المطلوب. أمّا بالنسبة إلى الحكمة والرياضي فسيكونان تحت الضغط كونهما مُطالبين بالوصول إلى نهائي بطولة WASL وتحقيق اللقب. من هنا فإن البطولة أبعد من التحضير، بل منافسة حقيقية. ولكن بلا شك فإن انعكاساتها على باقي الموسم ستكون إيجابية كون اختبار اللاعبين سيبدأ باكراً.

وسيحاول المدرّبون، تحديداً أحمد فران من جهة الرياضي وجو غطاس من جهة الحكمة تأمين مشاركة أكبر عدد من اللاعبين لتجربتهم، لكي يكون الدخول إلى البطولة المحلية سهلاً، ويكون اللاعبون على جاهزية كبيرة.

يسعى المركزية للظهور بأفضل صورة (عن الويب)

سبوت لايت

الدوري الإسباني يرفع إيقاعه... والـ«ديربي» يختبر مدريد

يرفع الدوري الإسباني إيقاعه باكراً ويكسر شيئاً من الصورة التي اختزلته طويلاً بصراع ريال مدريد وبرشلونة. ست جولات لم تكن كافية لرسم ترتيب نهائي للقوى لكنها كشفت دورياً أكثر جراة هجومياً. وأندية لم تعد تدخل مواجهات الكبار فقط لتقليل الخسائر

محمد صعب

يتصدّر فريق برشلونة المشهد الإسباني حتى الآن بستة انتصارات كاملة، وبخط هجوم حوّل آخر ثلاث مباريات إلى استعراض مفتوح من خمسة أهداف أمام فالنسيا، وأربعة أمام ليفانتي، وصولاً إلى سبعة في شباك راسينغ. لا يحتاج

> **استعاد أتلتيكو شيئاً من ملامحه الهجومية خلال المباريات الأخيرة**

الفريق الكاتالوني دائماً إلى مباراة مثالية كي يسجّل، إنما يكفي أن يجد المساحة حتى تتحوّل سرعة نقل الكرة وكثافة الوصول إلى منطقة الجزاء إلى سيل من الفرص.

وخلف الصورة الكبيرة فرض ريال بيتيس نفسه كأحد أكثر الفرق إزعاجاً. أسقط ريال مدريد، ثم خرج من ملعب فياريال بانتصار، مؤكداً أن قدرته على التحكّم بالإيقاع والانتقال بين الاستحواذ واللعب المباشر ليست حادثة في مباراة واحدة.

حتى الفرق التي تعثّرت صنعت بدورها مشهداً غير مستقر، ما جعل النقاط في إسبانيا أقل ضماناً مما توحي به الفوارق الفردية.

وسط هذا يصل الدوري غداً الأحد إلى ديربي العاصمة مدريد المُنتظر. يستقبل أتلتيكو جاره الريال (غداً الساعة 17:15 بتوقيت بيروت) بعدما استعاد شيئاً من ملامحه الهجومية من ثلاثة أهداف في مرمى ريال سوسييداد ثم أربعة أمام أوساسونا. سبعة أهداف في مباراتين، تدل على أن الفريق لا يدخل الـ«ديربي» معتمداً فقط على الكتلة المنخفضة والتحوّلات، بل بقدرة أكبر على دفع لاعبيه إلى الثلث الأخير والوصول إلى أكثر من مسار. أمّا النادي الملكي، ريال مدريد فيدخل ملعب المتروبوليتانو بصورة أكثر تعقيداً، وعلى الرغم من انتصاراته وتسجيل العديد من الأهداف لكنه لا يزال في طور إعادة البرمجة التكتيكية تحت قيادة المدرب جوزيه مورينيو. فقد ظهرت أمام ريال بيتيس مشكلات الضغط الأمامي والضغط العكسي لـ«ميرينغي»، وظهرت أمام إنتر ميلانو صعوبة التحكّم بالمباراة عندما يفقد الوسط الكرة، ثم عاد إلتشي ليسجّل مرتين في مرماه قبل أن ينقذ هدف متأخر النقاط الثلاث.

وهنا يصبح الديربي اختباراً للمنظومة أكثر منه للأسماء حيث يحتاج ريال إلى ضغط يبدأ من كيليان مبابي وفينيسيوس جونيور ولا ينتهي عندهما، بل يجب أن تتحرك خلفهما خطوط متقاربة حتى لا يصبح تجاوز الموجة الأولى دعوة مفتوحة للهجوم على المساحة.

أمّا عن طرف مدينة مدريد الثاني أي أتلتيكو، فلا بد أن يخشى الملكي، على اعتبار أن كل تقدّم زائد قد يتحوّل خلال ثوانٍ إلى ملعب مفتوح بفعل سرعة مبابي وفينيسيوس وتحركات غولر بين الخطوط.

لذلك قد لا يحسم الديربي من يستحوذ أكثر، بل من يفرض على الآخر المباراة التي لا يريد لعبها.

وقبل الوصول إلى المتروبوليتانو يزور برشلونة إشبيلية مساء اليوم (الساعة 22:00 بتوقيت بيروت)، فيما يخرج بيتيس لمواجهة ديبورتيفو غداً الأحد (الساعة 19:30)، وهكذا تصبح الجولة السابعة أكبر من ديربي العاصمة: برشلونة يريد حماية انطلاقته الكاملة، بيتيس يبحث عن تثبيت موقعه بين المزعجين، وأتلتيكو وريال يدخلان مواجهة قد تكشف للمرة الأولى بوضوح أين وصلت إعادة بناء كل منهما.

الدوري لا يُحسم في أيلول بالتأكيد، لكنه يبدأ في هذا الوقت بالكشف عن شخصيات فرقه. وغداً في العاصمة الإسبانية سيعرف عشاق الكرة الكثير عن شخصية فريقين يريد كل منهما إقناع نفسه قبل الآخرين بأنه جاهز لما هو أكبر من الديربي.

ستكشف المباراة الكثير عن الفريقين (عن الويب)

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 19 أيلول 2026 العدد 5879

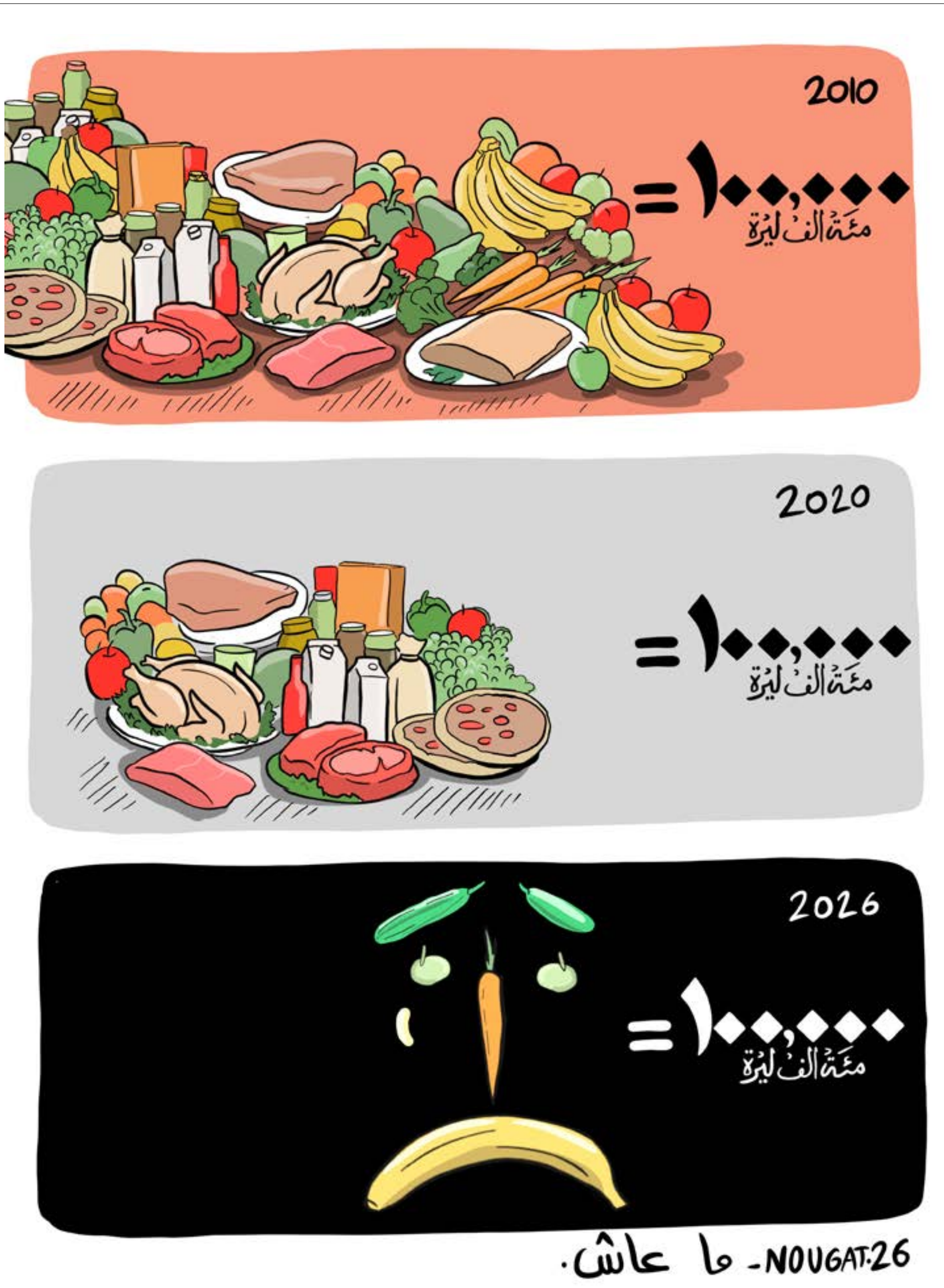

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي
كلمات
السبت 19 أيلول 2026
العدد 5879 السنة الحادية والعشرون
Samedi 19 Septembre 2026 nº 5879 21ème année

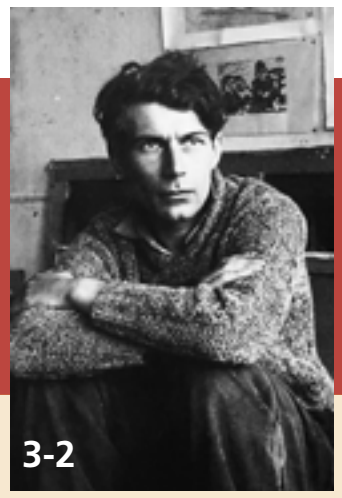

3-2

جون برجر...
الذي رأى وعلّمنا أن نرى

نعومي كلاين
فاشية نهاية الزمن

بول مخلوف

يزداد الكوكب حرارةً وضيقاً بسكّانه، وهناك من يفكّر في شراء مقعد بعيد عن ألسنة النار واللهيب. تترك المدن للفيضانات، والعمّال للهشاشة، والطبيعة للفناء فيما تُبنى الصواريخ والملاجئ والمدن المحصّنة لمن يملكون ثمن النجاة. من هذه المفارقة تنطلق نعومي كلاين وأسترا تايلور في مقالتهما الأخيرة في «الغارديان»، لتشريح ما تسميانه «فاشية نهاية الزمن»: تحالف بين أصحاب الثروات الهائلة واليمين القومي والأصوليات الدينية، يجمعه التخلي عن فكرة المستقبل المشترك.

إنها فاشية لا تعد أتباعها بعصر ذهبي مقبل، بقدر ما توزّع عليهم مواقع متفاوتة داخل سفينة نجاة لن تتسع، منذ البداية، للجميع.

تبدأ الكاتبتان من البندقية، حيث أثار إعلان الملياردير جيف بيزوس إقامة زفاف فخم عام 2025 غضب السكان. فالمدينة التي تعاني أزمة سكن، وتغرق شوارعها مراراً تحت المياه، بدت كأنها تؤجَّر ثلاثة أيام لرجل قُدّرت كلفة احتفاله بنحو خمسين مليون دولار، في وقت ترتفع فيه انبعاثات «أمازون» مع توسع الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات. ازداد الاستفزاز بعدما أرسلت شركة بيزوس الفضائية مجموعة من المشاهير في رحلة قصيرة إلى حافة الفضاء، كأن المدينة والسماء معاً أصبحتا مجالين خاصين لاستعراض الثروة.

لكن سكان البندقية لم يكتفوا بالاعتراض الأخلاقي. أطلقت حملة «لا مكان لبيزوس» احتجاجات ساخرة ومبتكرة، رفعت خلالها لافتات تطالب بفرض الضرائب على الأغنياء وإنفاق الأموال على إنقاذ الكوكب وإعمار غزة. وتحت ضغط التحركات، نُقل الزفاف إلى موقع أقل مركزية، ومُنعت يخوت بيزوس من الرسو محلياً. ترى كلاين وتايلور في ذلك أكثر من انتصار رمزي: نموذج لمقاومة تنطلق من حب المكان، وتواجه من يريد استهلاكه وتحويله إلى ديكور لامتيازاته.

تكشف أحلام بيزوس الفضائية، وفق المقالة، جوهر هذه الفاشية الجديدة. هو يروّج لنقل البشر والصناعة إلى مستعمرات في الفضاء، تفادياً لاضطرار البشرية إلى احترام الحدود البيئية وتقاسم موارد الأرض المحدودة. ويتقاطع ذلك مع تصورات بيتر ثيل عن التحرر عبر الفضاء والعالم الرقمي والمدن العائمة، ومع هوس إيلون ماسك باستيطان المريخ وملء المدار بالأقمار الاصطناعية. ليست المشكلة في الخيال العلمي، بل في استخدامه ذريعةً لعدم إصلاح العالم القائم. عوضاً من جعل الأرض قابلة للحياة للجميع، يُصاغ مستقبل لا ينجو فيه إلا القادرون (الأثرياء) على المغادرة.

هكذا يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً من مشروع ثقافي أوسع: اختزال الذكاء في الحساب، ومنح الآلة صفات إنسانية، وتقديم الاندماج بها باعتباره ارتقاءً. وترى المقالة أن الاستعداد لاستبدال العمل البشري والعلاقات الحقيقية ببدائل اصطناعية لا ينفصل عن اللامبالاة بانقراض الأنواع وتدمير النظم البيئية. فمَن لا يعرف كيف يحب العالم، يسهل عليه التضحية به.

في مواجهة هذا المشروع، لا تقترح كلاين وتايلور وصفة موحدة، بل مبادئ تتشكل بحسب المكان. تستشهدان بحملة زهران ممداني في نيويورك، التي جمعت بين سياسات مادية لجعل المدينة أقل كلفة، والاحتفاء بتعددها الثقافي وبالأماكن اليومية التي تمنحها روحها. ففي مقابل الفاشية التي تصنّف الناس بين أصلي ودخيل، صاغت حملته هوية مشتركة أساسها الإقامة والالتزام بالمدينة، لا الدم والنسب.

تربط وتايلور هذا النموذج بمفهوم «الهُنا» الذي طوره اتحاد العمال اليهودي الاشتراكي، أي الانتماء الجذري إلى المكان الذي نعيش فيه والعمل على إصلاحه. وتجدان امتداده في مقاومة مراكز البيانات الملوِّثة، وفي دفاع سكان مينيسوتا عن جيرانهم المهاجرين أمام حملات سلطات الهجرة. هذه الشبكات المحلية ليست مجرد رفض إنما تبدو كنوع مضاد من الاستعداد للكوارث. الفاشيون هنا يبنون ملاجئ للقلة، فيما تبني المجتمعات شبكات نجاة تنطلق من حق الجميع في الحياة.

المقالة الأخيرة ترفض العودة إلى «الطبيعي» (دعوة تتماهى مع تلك التي رفعها الطلاب الفرنسيون أعقاب احتجاجات مايو 1968) السابق لترامب وصعود اليمين؛ فهذا الطبيعي نفسه راكم أزمات المناخ واللامساواة. الفاشية، في رأيهما، إجابة مشوهة عن أزمات حقيقية.

هكذا، تضع كلاين وتايلور خيارين متقابلين: إما خيانة العالم والفرار منه، وإما القطع مع الرأسمالية وبناء نظام يقدّم الرعاية والإصلاح والحياة على الربح والسيطرة. المستقبل الذي تدعوان إليه ديمقراطي واشتراكي ونسوي ومتعدد الأعراق والأنواع، ومتمسك بالأرض والجسد. وما يخشاه أصحاب الملاجئ، في النهاية، ليس انهيار الكوكب، بل احتمال أن ينهض سكانه للدفاع عنه، وأن ينتزعوا منهم حق تقرير مَن يستحق النجاة.

ذكرى

جون برجر... الذي رأى وعلّمنا أن نرى

بعد مئة عام على ولادته، يبدو جون برجر راهناً على نحو لافت. الرسّام الذي صار ناقداً وروائياً لم يتعامل مع النظر بوصفه فعلاً بريئاً. بل سأل دائماً: من يملك الصورة؟ ومن يحدد ما نراه وكيف نراه؟ من «طرائق الرؤية» الذي غيّر علاقتنا بالفن، إلى رواية سُحبت تحت ضغط مرتبط بهيئة موّلتها الاستخبارات الأميركية، وصولاً إلى انحيازه للفلاحين والمهاجرين وتضامنه المستمر مع فلسطين، ظل برجر يربط الجمال بالسلطة والسياسة بالحياة اليومية. لم يكن يريد من القارئ أن ينظر أكثر فحسب، بل أن يرى ما تخفيه الصور والخطابات والأرقام، وأن يعيد الإنسان إلى قلب المشهد حين تحاول السلطة دفعه إلى الهامش

وصال الوردي

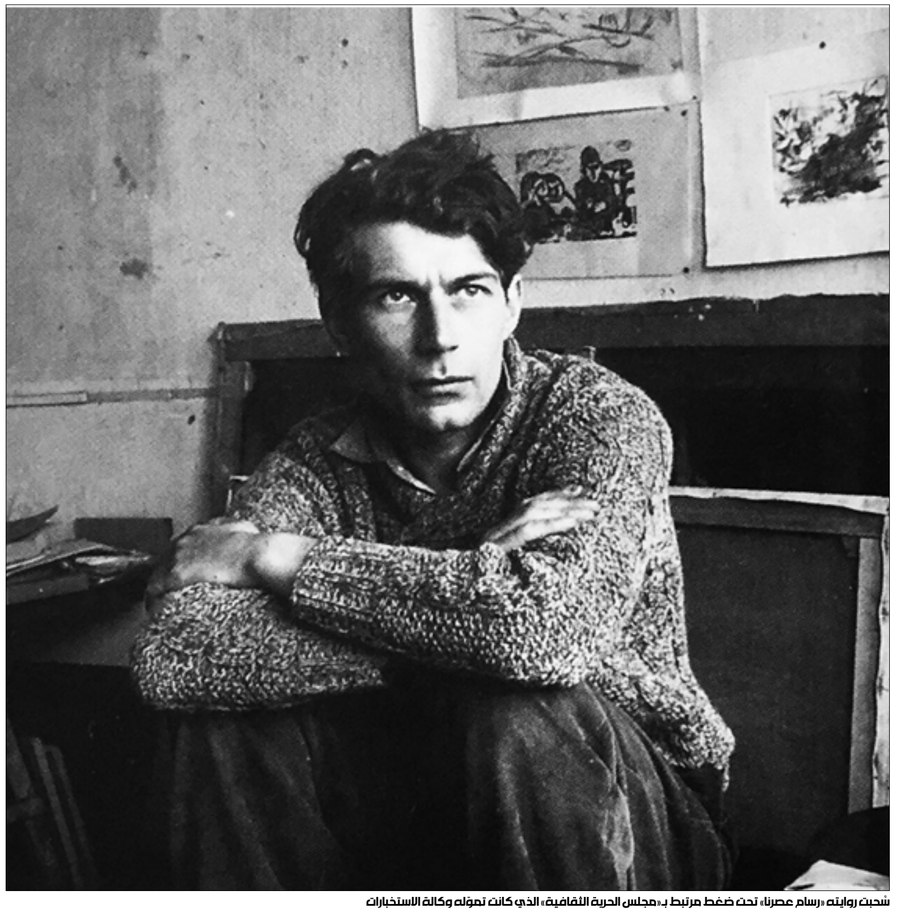

شحبت روايته «رسام عصرنا» تحت ضغط مرتبط بـ«مجلس الحرية الثقافية» الذي كانت تموّله وكالة الاستخبارات

ليس كل من نظر رأى. أمضى الناقد الفني والروائي البريطاني جون برجر (1926-2017) سبعين عاماً يعلّم قراءه كيف ينظرون ليروا؛ أن يروا العمّال، والمهاجرين، والفلاحين، والحيوانات، واللوحات، وبعضهم بعضاً. فالنظر بهدف الرؤية بمعناها العميق منهج، ويمكن فقدانه لو تغافلنا عنه بسهولة. الأمر نفسه ينطبق على التضامن؛ فدعمه لفلسطين، وتبرعه للفهود السود، وعقوده التي عمل فيها بين الفلاحين لم تكن مواقف وصل إليها ثم استراح في داخلها، بل مواقفه التي ظلّ يجدّدها مقالاً بعد مقال، في مواجهة عالم يواصل تصنيع أسباب تدفعنا إلى الإشاحة بوجوهنا وتحاشي أن نرى. بعد مئة عام على ولادته، لم يصبح القرن الذي أمضى حياته ينظر إليه أسهل في رؤيته بوضوح؛ وربما دُفن، أكثر من أي وقت مضى، تحت طبقات إضافية من الدعاية التي أمضى حياته يعلّمنا أن نشك فيها.

رسّام اصبح شيئاً آخر

بدأ رساماً، ولم يتوقف عن أن يكون كذلك تماماً، حتى بعدما عرفه العالم بفضل كلماته أكثر مما عرفه بلوحاته. التحق بمدرسة تشيلسي للفنون عام 1946، وكان هنري مور واحداً من أساتذته، ثم درس لاحقاً في المدرسة المركزية للفنون في لندن؛ وعرض أعماله ودرّس لبضع سنوات بعد الحرب. لكنّ شيئاً فيه كان يقاوم البقاء في المحترف. ومع منتصف عشرينياته، صار ناقداً فنياً يكتب في «نيو ستيتسمان»، مقالات مشاكسة عن الفن.

منذ البداية، كان ماركسياً في بلد فضّل أن يتخيل الماركسية شيئاً لا يحدث في مكان آخر. كلّفه ذلك أن شحبت روايته المبكرة «رسام عصرنا»، التي تروي قصة رسام مجري منفي، من قبل ناشرها بعد شهر من صدورها عام 1958، تحت ضغط مرتبط بـ«مجلس الحرية الثقافية»، هيئة كانت تموّلها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وكانت تقر، في الخفاء، أي أنواع من الثقافة الأوروبية يمكن تداولها في أوروبا. لم يكن برجر يعرف ذلك حين كتب روايته، لكنه تعلّم منها أن الشكل الفني ليس بريئاً أبداً.

من يرى، ومن يُسمح له بأن يرى

العمل الذي لا يزال العالم الأوسع يعرفه من خلاله هو «طرائق الرؤية»، سلسلة «بي. بي. سي» التي عُرضت عام 1972، والكتاب المصاحب لها، وقد أنجزهما مع سفن بلومبرغ، وكريس فوكس، ومايكل ديب، والمصمم ريتشارد هولمس.

يصعب الآن، في عصر تغمره الصور، أن نستعيد مدى الصدمة التي أحدثها ناقد حين ظهر على شاشة التلفزيون وقال بوضوح: الطريقة التي عُلّمت بها أن ننظر إلى اللوحات ليست محايدة. إنها إرث، بُني لخدمة مصلحة شخص أو جهة أخرى.

بدأت حجته مع تشرّبه فالتر بنيامين، الذي ذهب في مقالة كتبها عام 1935 عن الاستنساخ الآلي إلى أن كل عمل فني يحمل هالة — حضوراً متفرداً متجذراً في الزمان والمكان المحددين اللذين أُنجز فيهما — وأن التصوير الفوتوغرافي والسينما يعملان على إذابة تلك الهالة بجعل الصورة قابلة للاستنساخ بلا نهاية. قبل برجر هذا التشخيص، لكنه مضى به إلى ما بعده، نحو سؤال تركه بنيامين نصف مجاب: ما الذي كانت تلك الهالة، تحديداً، تحميه؟ كانت إجابته صريحة. فالرسم الزيتي الأوروبي، منذ عصر النهضة وما بعده، كان يؤدي وظيفة للمُلكية. فصورة يكلّف رجل ثري برسمها لزوجته أو أرضه أو كلاب الصيد التي يملكها؛ كانت تعني أن يمتلكها مرة ثانية على مستوى آخر، فاللوحة تثبّت الملكية في الحاضر الأبدي للعمل الفني.

> **رفض تحويل فلسطين إلى فكرة مجردة**
>
> **إذا كان القمع يعمل على جعل ضحاياه غير قابلين للرؤية، فإن مهمة الكاتب هي أن يعيدهم إلى مجال الرؤية والفهم**

بحيث يستطيع أن يمتلك جمال زوجته أو غلال أراضيه مرتين، مرة في الواقع، ومرة في الزيت.

ولم يكن الاستنساخ، في تصور برجر، يحرر الصورة من ذلك المنطق بقدر ما كان يعمّمها: فما إن حطمت البطاقات البريدية وصفحات المجلات الهالة الفريدة للرسم، ونشرتها في ألف سياق تجاري، حتى تبيّن أن صورة رجل من القرن الثامن عشر يقف إلى جوار أراضيه وإعلانًا من القرن العشرين يشتركان في شيء واحد؛ كلاهما يبيع وهم ذات متحوّلة، تتحقق من خلال التملّك. وفي حين رثى بنيامين فقدان الهالة بوصفه ضربًا من نزع السحر، رفض برجر الحنين إليها: فالهالة، على حد إصراره، لم تكن بريئة منذ البداية.

بنى برجر من هذه الحجة، وعلى امتداد عقود، رصيداً ضخماً من النقد؛ «نجاح بيكاسو وإخفاقه» (1965)، الذي أعجب بالعبقرية لكنه رفض أن يغفر لها ما فعلته الشهرة؛ و«عن النظر» (1980)؛ و«حاسة البصر» (1985).

الروائي الذي رفض ان يبقى ساكناً

كتب برجر رواياته لندن المبكرة — «قدم كلايف»، و«حرية كوركر» — كأنها دراسات مكثفة في الوحدة الحضرية، كتبها قبل أن يعثر على موضوعه الحقيقي، والذي وجده عام 1972 في روايته «ج.»، وهي عمل تجريبي يتتبع فيه حياة شاب من الفوضويين في أوروبا مطلع القرن العشرين، وتُروى بصوت متشظٍ مقاليّ الطابع يواصل مقاطعة نفسه ويدخل في حوارات حول الرغبة والذاكرة التاريخية. فازت الرواية بجائزة بوكر، وفي حفل التكريم أقدم برجر على فعل ما لم يفعله فائز قبله أو بعده: حوّل انتصاره الشخصي إلى لائحة اتهام لمموّلي الجائزة، شركة «بوكر مكونيل»، التي راكمت ثروتها من مزارع السكر في غيانا البريطانية. وقف برجر بربطة عنق سوداء وأعاد رسم مسار الخمسة آلاف جنيه التي كانت في يده، وصولاً إلى قرن ونصف قرن من الاستغلال الاستعماري للكاريبي. احتفظ بنصف المبلغ لتمويل كتابه الجديد «رجل سابع» عن عمال أتراك ويوغوسلافيين غادروا قراهم إلى مصانع شمال أوروبا التي لا يرغب أحد في العمل بها. ومنح النصف الآخر لحركة الفهود السود البريطانية، قائلًا إن نضالهم ونضاله يشتركان في الهدف نفسه.

واصل برجر العمل بالروح نفسها، فبدأ عام 1979 ثلاثيته «في خضم أعمالهم»، التي كتبها بعد أن غادر المدن نهائيًا وانتقل إلى كوينسي، قرية صغيرة في جبال الألب الفرنسية، حيث أمضى بقية حياته يعمل في حقول التبن إلى جانب جيران لا يعني لهم اسمه شيئًا، ويكتب من كثب عن فلاحين أوروبيين كانوا يذوبون، خلال جيل واحد، ليتحولوا إلى بروليتاريا مهاجرة تشبه التي تناولها «رجل سابع». وفي عام 2008 جاءت «من الألف إلى الياء»، التي تُروى من خلال رسائل امرأة إلى حبيبها، وهو سجين سياسي في بلد محتل لم يُذكر اسمه، لكن حواجزه ومنازله المهدمة هي فلسطين لا يخطئها أحد.

فلسطين، مسقاة وغير مسقاة

جاء انخراط برجر في فلسطين من كل ما كان يؤمن به ويجادل فيه منذ بداياته. فإذا كان القمع يعمل على جعل ضحاياه غير قابلين للرؤية أو الفهم لدى من هم على مسافة آمنة من ذلك القمع، فإن مهمة الكاتب هي أن يعيدهم إلى مجال الرؤية والفهم. وطبّق هذا الإيمان لديه على فلسطين بوضوح مباشر تجنبه كثير من معاصريه البريطانيين.

في عام 2006، وسط حرب تموز في لبنان والعنف اليومي في غزة والضفة الغربية، أصبح برجر واحدًا من أبرز الشخصيات الثقافية التي وقّعت على رسالة مفتوحة، نُشرت في «الغارديان» بالتنسيق مع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، التي كانت حديثة العهد آنذاك، داعية الكتّاب والفنانين إلى الامتناع عن تقديم أعمالهم في إسرائيل. وكتب ملاحظة مرافقة من عنده وصف فيها القرار بأنه شخصي، ورفض للصمت، وشكل من أشكال التضامن مع الفلسطينيين. لم يكن ذلك موقفًا مريحًا في الأوساط الأدبية اللندنية آنذاك، وقد حافظ عليه طوال ما تبقى من حياته، ليصبح واحدًا من أقدم وأكثر الموقّعين الثقافيين ديمومة على ما نما لاحقًا ليصبح حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الأوسع.

ولم يتوقف عند الرسالة. ففي عام 2009 سافر إلى رام الله لزيارة قبر محمود درويش، وكتب عنه مقالًا يتأمل معنى أن نتحدث، بصيغة الحاضر، عن أشخاص ماتوا للتو أو قُتلوا، وهو مقال يُقرأ الآن، كما لو أنه كُتب بالأمس. وفي العام نفسه، ترجم، مع الأنثروبولوجية ريما حمامي، قصيدة درويش الطويلة «جدارية». وسجّل قراءة لـ«رسالة من غزة» لغسان كنفاني. وفي «تمسك بكل ما تحب» (2007)، عاد مرارًا إلى غزة والضفة الغربية، بوصفهما مكانًا لخسارات محددة يمكن تسميتها، رافضًا تحويل فلسطين إلى فكرة مجردة، وعادة التحديد هذه منهجٌ سياسيّ في حد ذاتها، لأن الاحتلال يعتمد تحديدًا على ذلك الضباب الإحصائي والاختلاق الذي رفض برجر أن يكتب من خلاله. ما يلفت النظر عند قراءة هذه الأعمال الآن هو مدى ابتعادها عن شكل المناصرة بالمعنى الشعاراتي. إنها تفعل ما كان نقده الفني يفعله دائمًا: تصر على أن ينظر القارئ من كثب بما يكفي ليرى، ليتلاشى التجريد عائدًا إلى التفاصيل الإنسانية التي اختُرع أصلًا ليحجبها.

ركن الفلسفة

سليمان بشير دياني: برغسون خارج أوروبا

بول مخلوف

تذكرنا بعض صفحات الفلسفة والأدب على مواقع التواصل الاجتماعي بمن تجب علينا قراءتهم اليوم لأنّ قراءتنا لهم تبدو ضرورة ملحّة. أحد هؤلاء هو المفكر السينيغالي بشير سليمان دياني صاحب كتاب «برغسون وما بعد الكولونيالية». ثمة خريطة ضمنية حكمت كتابة تاريخ الفلسفة حيث بدت الأفكار تولد دائماً في أوروبا، ثم تشقّ طريقها، متأخرةً وخافتة، إلى بقية العالم. المعادلة جاءت كالآتي: المركز يفكّر، والهامش يتلقّى؛ الأول يبتكر المفاهيم، والثاني يقتبسها أو يسيء فهمها. في كتابه الموجز والمكثف «برغسون ما بعد الكولونيالي»، يقلب الفيلسوف السنغالي سليمان بشير دياني هذه الخريطة من داخلها. لا يسأل كيف أثّر برغسون في مستعمرات فرنسا وبريطانيا فحسب، إنما ماذا يحدث للفلسفة الأوروبية حين تقع في أيدي الذين صنّفوا بأنهم موضوع لها، لا شركاء في إنتاجها؟

صدر «برغسون ما بعد الكولونيالي» بالفرنسية سنة 2011، فيما يُحتفل بترجمته إلى الانكليزية على مواقع التواصل الاجتماعي. جاء في أربعة فصول موزعة بالتساوي تقريباً بين الشاعر والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، والشاعر والفيلسوف الهندي محمد إقبال. إقبال وسينغور رجلان يفصل بينهما الدين والجغرافيا واللغة، لكنهما يلتقيان عند برغسون: الأول يصوغ من مفاهيمه فلسفة للزنوجة والاشتراكية الأفريقية، والثاني يستعين بها لإعادة بناء الفكر الديني في الإسلام ومقاومة الجبرية. هكذا، لا يكتب دياني تاريخاً لتأثير فيلسوف أوروبي في تابعين من الأطراف. إنه يكتب سيرة مفهوم هاجر، وتغيّر، واكتسب حياة لم يكن أصله الأوروبي قادراً على احتكارها.

لفهم الرهان، تنبغي العودة إلى قلب البرغسونية. رفض برغسون الزمن الذي تقيسه الساعة، أي الزمن المتجانس القابل للتقسيم إلى وحدات متجاورة، ورأى أن الزمن المعاش «ديمومة»: تدفّق كيفي تتداخل فيه اللحظات، بحيث لا تكون اللحظة الجديدة تكراراً حسابياً لما سبقها. والحياة، تبعاً لذلك، ليست تنفيذاً آلياً لبرنامج مكتوب سلفاً، بل خلق متواصل واختراع لما لم يكن متوقعاً. ومن هنا جاء مفهوم «الدفع الحيوي»، وكذلك التمييز بين عقل تحليلي يجزّئ الأشياء، كي يسيطر عليها، وحدس ينفذ إلى حركتها الداخلية.

قراءة ليوبولد سينغور

يعثر سينغور في هذا التمييز على لغة تمكّنه من مساءلة النظرة الاستعمارية إلى الفن الأفريقي. فالعين الأوروبية، كما يصوغها، تميل إلى فصل الشيء عن محيطه وتحويله إلى موضوع ثابت للمعرفة؛ إنها «عقل-عين». أما الإدراك الذي ينسبه إلى التجربة الجمالية الأفريقية، فهو «عقل-عناق»: معرفة بالمشاركة والإيقاع، لا بالتشريح والعزل. القناع الأفريقي، مثلاً، ليس قطعة جامدة تُعرض وراء زجاج المتحف، إنها قوة لا تكتمل إلا في الرقص والطقس والجسد والجماعة. على هذا النحو، يغدو الفن علاقةً حيةً لا جثةً أنثروبولوجية جمعها المستعمِر وصنّفها. يدافع دياني عن سينغور في وجه تهمة طالما لاحقته إذاً. سينغور، كما يرى دياني، في مدحه لحساسية الأفريقي وحدسه، يعيد إنتاج الثنائية الاستعمارية التي خصّت الأوروبي بالعقل ودفعت الأفريقي إلى مملكة العاطفة. حجته أنّ الفرق لا يقع بين «روح أوروبية» وأخرى «أفريقية»، بل بين طريقتين متاحتين للنفس الإنسانية ذاتها. المسألة بالتالي ليست جوهراً عرقياً بقدر ما هي ترجيح تاريخي لنمط من الإدراك. هذه قراءة ذكية تنقذ الزنوجة من أكثر صيغها اختزالاً، لكنها لا تبدد المشكلة تماماً: فلغة سينغور تظلّ مشدودة أحياناً إلى تعميمات ثقافية كبرى تجعل «الأفريقي» كياناً شديد الانسجام. وبينما يحفف الدفاع البرغسوني من جوهرانيتها إلا أنه لا يمحوها.

ينتقل الكتاب من الجماليات إلى السياسة، فيقرأ الاشتراكية الأفريقية عند سينغور بوصفها امتداداً لهذه النظرة الحيوية. المجتمع على عكس النظرة الفوردية، ليس تجميعاً ميكانيكياً لأفراد إنما شبكة من العلاقات؛ والتحرر لا يكون باستبدال نخبة بنخبة، بل استعادة القدرة على الخلق بعدما جمّد الاستعمار الشعوب داخل هويات وضعها لها. ومن خلال برغسون وتيار دو شاردان، يتخيل سينغور حضارة إنسانية تتلاقى فيها الثقافات من دون أن تذوب اختلافاتها. غير أن هذا الأفق التوافقي يكشف أحد حدود المشروع. ذاك أنّ الإفراط في لغة التكامل والإيقاع قد يجعل الصراع الطبقي والعنف الاستعماري ونهب الموارد مشكلات ثانوية، كأن الاستعمار خلل في الانسجام أكثر منه بنية مادية للقهر.

برغسون مع محمد إقبال

مع محمد إقبال، تتغير الأرضية ويبقى سؤال الزمن. وجد إقبال في ديمومة برغسون حليفاً ضد التصور الذي يجعل الكون مكتمل الصنع والتاريخ تنفيذاً لقدَر مغلق. إذا كان الزمن خلقاً حقيقياً، فالمستقبل لم يكتب بعد؛ وإذا لم يكن الجديد وهماً، يصبح الإنسان شريكاً في صنع العالم لا شاهداً عاجزاً عليه. هكذا تتصل البرغسونية عنده بمفهوم «الاجتهاد» لا كحيلة فقهية لتكييف أحكام قديمة، بل مبدأ حركة يعيد إلى الفكر الإسلامي قدرته على الابتكار.

الجبرية، في هذا السياق، لا تعود مسألة لاهوتية بريئة. إنها أيضاً المزاج الذي يحتاج إليه الاستعمار حيث يرى (يريد أن يرى بالأحرى) شعباً ينظر إلى واقعه بوصفه قدراً محتوماً ويخلط الخضوع بالتسليم الديني. لذلك يعيد إقبال بناء «الأنا» باعتبارها فعلاً وتوتراً وصيرورة. الذات في هذا المشروع تخرج عن كونها جوهراً منغلقاً، وتتجلّى بوصفها قوة تتشكل بما تفعل. حتى علاقة الإنسان بالله لا تفهم في هذا السياق على أنها داخل كون ساكن إنّما سكن في عالم مفتوح على التجدد. مع ذلك، لا يتبع إقبال برغسون طائعاً كما يرى الدياني. هو يحاوره ويعارضه، وخصوصاً حين يرى أن برغسون لم يمنح الغاية والذات المكانة التي تتطلبها رؤيته الدينية.

توليفة سليمان بشير دياني

من هذا المنطلق تبلغ أطروحة دياني أنقى حجتها. إنّ الترجمة الفكرية أو المثاقفة، ليست نقلاً أميناً من أصل مكتمل إلى نسخة ناقصة. سينغور وإقبال يسيئان استعمال برغسون بالمعنى الخلّاق للكلمة؛ ينتزعان مفاهيمه من سياقها، يطعّمانها بالشعر والتصوف والسياسة، ثم يعيدانها إلى العالم وقد صارت شيئاً آخر. إنهما لا «يطبّقان» فلسفة غربية على واقع محلي، إنهما ينتجان فلسفة أثناء العبور. على هذا النحو، يزعزع الكتاب ملكية أوروبا للمفهوم الكوني: فما يسمى فكراً أوروبياً لم يعد أوروبياً لحظة دخوله في شبكة الترجمة والمقاومة. بيد أنّ قِصر الكتاب يترك أسئلة ثقيلة خارج الباب من حق القارئ الشكاك أن يطرحها على نفسه وعلى المؤلف كذلك. العلاقة بين المفهوم والمؤسسة الاستعمارية لا تنال ما تستحقه في هذا الكتاب. يحق لنا أن نتساءل: بأي لغة قرأ المستعمَر برغسون؟ داخل أي مدرسة وجامعة ونظام امتياز؟ وما الذي يعنيه أن يقاوم سينغور وإقبال الإمبراطورية بأدوات خرجت جزئياً من مدارسها؟ يركّز دياني على رجلين من النخب، شاعرين ورجلي دولة، من دون أن يختبر بما يكفي المسافة بين بلاغة التحرر وممارسة السلطة بعد الاستقلال. كيف يمكن لمشروع ثوري أن يبقى على نقائه الثوري حين يتمأسس؟ كان يمكن لتجربتي السنغال وباكستان السياسيتين أن تضعا وعود «الخلق» و«المستقبل المفتوح» أمام امتحان أشد قسوة.

تكمن قيمة «برغسون ما بعد الكولونيالي» في تطهير الفلسفة من قوميتها الأوروبية، أي في التفلسف الإفريقي الذي يستعين بعقل فرنسي (برغسون)، ثم في رفض أسطورة الأصول النقية. مع سليمان بشير دياني، يغادر برغسون كيف يمكن لمشروع ثوري أن يبقى على نقائه الثوري حين يتمأسس؟ أوروبا، ولا يصبح سنغالياً أو هندياً، بل يفقد جواز سفره الفلسفي. وفي تلك اللحظة تحديداً، تعود الفلسفة إلى الحرية والصفاء.

قصة قصيرة

ضحكة «سفينة»!

سلوى صعب

«سفينتي الصغيرة»! أيّ لقب يدلّل به طفلٌ صغير!

هكذا كانت أمّي تناديني، خاصة عندما كنت أراها تنظر إلى صور مولّدة في كل أنحاء البيت؛ على الجدران، فوق الطاولات والرفوف، وإلى جانب سريرها. كانت تنقل نظرها بيني وبين الصور، تتنهّد ثم تناديني بهذه العبارة وتحتضنني..

عندما كبرت قليلاً، واشتدّ عودي، انطلق لساني، وبدأت أسئلتي البريئة البسيطة تتوالا:

— ما هذا؟ من هذا؟ من هذه؟ لماذا؟ وأين؟ أسأل عمّن في الصور التي يفيض بحضورها منزلنا؛ عن الطفل الذي يشبهني ولكنّه ليس أنا، عن المرأة الكبيرة التي تحتضنني وأنا رضيع بالكاد تظهر يدي من قماطي، ولكنها ليست أمّي، وعن امرأة أخرى أصغر سناً من الأولى ويحيط بها أبناء ثلاثة وبنت هي أكبرهم، صبيّة جميلة بوجه ملائكي. المرأة والابنة تشبهان أمّي ولكن لا واحدة منهما هي أمّي...

أكثر أسئلتي كانت حول الطفل الذي يشبهني، كانت صوره تصادفني أينما تجوّلت في المنزل، تنتشر فيه أشجار وأزهار، تترقرق المياه في جنباته، وترفرف أجمل الطيور فوق سمائه، وفيه قصور أجمل بكثير من القصور التي كنت أراها على صفحات القصص التي كانت ترويها لي...

وعندما قلت، وقد تدلّت شفتي السفلى حزنًا: — لماذا لم يأخذني أخي معه إلى الجنّة؟

انتفضت وضمّتني إلى قلبها الذي كان ينبض بسرعة وكانّ مطرقة بدأت تطرق بداخله، ربّما ظنّت أنّني ساتركها وأذهب معه وحدي، طمأنتها بأنّني لن أذهب من دونها وأبي، لأنّني لا أطيق الابتعاد عنهما...

كرستيت باستور «ابنة الحب» (عواد مختلفة. 2025).

لأخي الأكبر، تعجّبت حينها، كيف يكون الأكبر وأنا أبدو أكبر منه! وقالت إنّ المرأة الكبيرة هي أمّها، يعني جدّتي الثانية، والمرأة الأصغر سناً هي أختها، خالتي، ومن معها في الصورة أولاد خالتي. وعندما سألتها: — أين هم الآن؟ بل أين أخي لألعب معه كما يلعب أبناء الجيران مع إخوتهم؟

قالت:

— في الجنّة!

سألتها عن الجنّة، فأخبرتني أنّها مكان جميل، كثير الاخضرار، تنتشر فيه أشجار وأزهار، تترقرق المياه في جنباته، وترفرف أجمل الطيور فوق سمائه، وفيه قصور أجمل بكثير من القصور التي كنت أراها على صفحات القصص التي كانت ترويها لي.

وعندما قلت، وقد تدلّت شفتي السفلى حزنًا: — لماذا لم يأخذني أخي معه إلى الجنّة؟

انتفضت وضمّتني إلى قلبها الذي كان ينبض بسرعة وكانّ مطرقة بدأت تطرق بداخله، ربّما ظنّت أنّني ساتركها وأذهب معه وحدي، طمأنتها بأنّني لن أذهب من دونها وأبي، لأنّني لا أطيق الابتعاد عنهما...

يومها ردّدت كثيراً والدموع تنهمر من عينيها:

— يا سفينتي الصغيرة، يا سفينتي الصغيرة...

ولأنّ أسئلتي لا تنتهي، سألتها أين كنتُ عندما ذهبوا جميعاً إلى الجنّة؟ وأين كانت وأبي؟ أجّلت إجابتها متواطئة مع أبي إلى أن كبرت بضع سنوات أخرى، وحكت لي تلك الحكاية. قصّة أغرب من الخيال، أجابت فيها عن سؤال آخر، كثيراً ما سألتها إياه وأبي كلّما أمسكت يديّ بيد أبي؛ ناقصة الأصابع، او مسحتُ بهما على وجهه، الذي تختلف عنه وجوه الآباء الآخرين..

قالت أمّي: — كنّا في نهاية صيف تلك السنة، صعدنا رفقة جدّتك إلى منطقة جبليّة لنمضي بضعة أيام في بيت خالتك، قبل أن تفتح المدارس أبوابها، فنعود إلى بيروت ليلتحق أخوك بالمدرسة التي سيتابع فيها عامه الدراسيّ الثاني، كنتَ طفلاً رضيعاً..

قاطعتها قائلاً:

— كما أبدو في الصورة مع الجدّة.

أومأت موافقة، وتابعت:

— لم يصعد والدك معنا لارتباطه بعمله، وعدنا أن يلاقينا نهاية الأسبوع. أيام طيّبة أمضيناها في بيت الخالة، كان أكثرنا سعادة أخوك الأكبر، كان يمضي جلّ الوقت يلعب في حديقة المنزل مع أبناء خالتك، فيما كنا نحن الإناث نمضي الوقت بصنع الطعام اللذيذ وبالحديث عن كل ما يخطر بالبال، وكانت أمتع أحاديثنا حول العرسان الذين تقدّموا لخطبة ابنة خالتك، وحول الأنسب ليكون لها زوجاً تمضي الحياة معه، وتنجب منه الأبناء والبنات، وأنت كنت نجم الجلسات، الكرة التي تدور بين أيدي الجميع، بضحكاتك البريئة التي تستفزّها أيّ حركة أو أيّ صوت. لكثرة ما كانت ضحكاتك مشرقة وجميلة تمنّت ابنة خالتك أن تنجب طفلاً باسماً ضحوكاً مثلك عندما تتزوّج، يا سفينتي الصغيرة..

تنهّدت أمّي وأخذت نفساً عميقاً، فبدا أن ما ستقوله لاحقاً صعب ومؤلم، وبعد هنيهة أكملت..

— لم تمضِ أيّام خمسة على وجودنا، وإذ بحدثٍ عظيم، ماساوي، لم يحدث مثله من قبل، يصيب عدداً كبيراً من الناس؛ من الشبّان خاصةً؛ في عدّة مناطق من لبنان، وفي الوقت نفسه. عند الساعة الثالثة والنصف من عصر ذلك اليوم المشؤوم، فجّر الأشرار في لحظة واحدة بين يدي الناس وأمام أعينهم أكثر من أربعة آلاف جهاز من أجهزة النداء. كان لوالدك واحد من تلك الأجهزة، يستخدمه في عمله الذي لم أكن على دراية بتفاصيله، ولا بوجود جهاز بيجر معه، لهذا عندما سمعنا بالحدث لم أقلق على والدك، ولكن بعد أقلّ من ساعة على حدوث تلك المأساة، رنّ جرس هاتفي وأخبرت بأنّ والدك بين المصابين.. هرعت إلى سيّارتي لأتوجه إلى المستشفى حيث نُقل والدك، ألقيت عليك وعلى أخيك نظرة وداع سريعة، وسط طمأنة أختي وأمي أنّكما ستكونان في أعينهما، ولن يقصّرا في الاهتمام بكما، هذا ما كنت واثقة منه..أصيب والدك في عينيه وأطفئت على الفور إحداهما، وقُطعت بعض أصابع يده اليمنى. ولكثرة المصابين، وقلّة مستلزمات العلاج، نُقلت حالات كثيرة للعلاج في الخارج، حالة والدك كانت إحداها، سافرنا بعد أسبوع من المأساة، قبل السفر وللمرة الثانية ودّعتكم جميعاً عبر اتصال هاتفي، وسافرت مع والدك.. أدخل والدك المستشفى، ونُقلتُ وكثر من مرافقي الجرحى إلى فندق قريب، ريثما ينتهي الأطباء من إجراءات العلاج الأولى.. ما لبثت أن نمت نتيجة التعب والإرهاق، استيقظت على رنين هاتفي، كان المتّصل أحد أخوالك، سألني إن كنت وحدي، توجّست من سؤاله، قال: — أريد أن أخبرك شيئاً! بدأ الخوف والرعب يجتاحني، قلت له بهلع شديد:

— لا تخبرني شيئاً! لا أريد أن أعرف شيئاً! ورميت الهاتف من يدي، جلست على السرير ارتجف، وعيناي تنظران بتركيز إلى الهاتف الملقى أمامي على الأرض، مرّت دقائق ثقيلة، كاد قلبي خلالها يتوقّف عن الخفقان، استجمعت ما تبقّى من قوّتي، حملت الهاتف وخرجت من الغرفة بحثاً عمّن يتلقّى عنّي الخبر.. وجدت امرأة بعمر أمّي، ابنها من المصابين أيضاً، أعطيتها الهاتف لتتصل برقم خالك، وما إن فُتح الخط على الجهة الأخرى، وقبل أن تلفظ المرأة بكلمة، استللت الهاتف من يديها وقد بلغ توتري أشدّه.. أخبرني خالك بالماسي الكبيرة التي صُبّت فوق رأسي دفعة واحدة؛ تعرّض المنزل الذي كنتَ فيه مع جدّتك وأخيك، والخالة وأولادها لاعتداء غادر دمّر المنزل على رؤوسكم..

عندما لفظت أمي آخر كلمة رفعت يدي إلى رأسي أتحسّسه، لقد بقي رأسي سالماً. كيف حصل ذلك! كيف نجوت فيما رؤوس الجميع تهشّمت، ورحلوا وحدهم إلى الجنّة من دوني! هل كنت خارج البيت؟ لا، هل كنت في غرفة أخرى بعيدة عنهم؟ أيضاً لا، كنت معهم في الغرفة نفسها! إذن كيف نجوت؟ أنا طفل رضيع، جلدي رقيق، وعظام رأسي لم تكن قد اكتملت بعد! كلّ هذا فكّرت به من دون أن أتلفّظ بكلمة، فأمّي عندما ذكرت القصة استرجعت تلك الماسي وغرقت في حزن عميق حاولت إخفاءه عنّي، ولكنّ سؤالاً أتى من مكان آخر في دماغي، لا علاقة له بكلّ ما أخبرتني به أمّي، سألتها عن اسمي ولماذا اختاروه لي وتفرّدت به؟ إذ لم أصادف أحداً ممّن كانوا في سنّي أو أكبر يحملون هذا الاسم. عندها استجمعت نفسها وتبسّمت فاختفى الحزن العميق الذي تملّكها قبل لحظات، وأخبرتني قصة نبيّ من أنبياء الله، وللمصادفة، اشتهر بصنع سفينة بقي يصنعها دهراً، حتّى أبيضّت ذقنه وطالت لتلامس بطنه، فقد عاش طويلاً، طويلاً! وهو يصنعها في مكان بعيد جداً عن البحر، حيث تبحر السفن، وأنّه عندما فاض الماء من أماكن غير متوقّعة، وهطل المطر مدراراً من السماء في وقت غير متوقّع، بدأت السفينة ترتفع فوق الماء وتطفو وقد اختفت اليابسة وتحوّلت إلى بحر متلاطم، وكان النبيّ قد صعد إلى السفينة ومعه الصالحون وأنواع من الحيوانات، وبقي الأشرار وسط الأمواج المتلاطمة، حتّى غرقوا..

يومها شرحت لي أمي لماذا تدللني بعبارة «سفينتي الصغيرة»، قالت: — أنت كنت لي ولأبيك، سفينتنا الصغيرة التي أنقذتنا من طوفان الحزن والفقد..

أنا يا أصدقاء، نوح، صاحب سفينة أمّي الصغيرة، الذي نجوت بأعجوبة صنعتها يد الله رفقاً بقلبي أمّي وأبي.

بقي شيء أخير أخبركم به؛ ما دلّ على بقائي حياً، ليس بكائي من الرعب الذي أحاط بي، فأنا لم أبكِ أبداً! ما دلّ عليّ صوت ضحكتي التي رنّت وسط الدمار، فانتشلت من تحت الركام، من دون خدش صغير! أنا سفينة أمّي الصغيرة، التي لا تدلّ عليها سارية ترفرف الأعلام فوقها، بل ضحكة تترنّم دالة عليها..

شذرات

ستتابعُ حربَكَ وأنتَ داخلَ قبرِكَ

فخري طروط*

من سوقٍ يصلحُ كلَّ هذا الخراب؟
— جنكيز خان، متسلحاً بمكنسةٍ كهربائية.

■■■

متى تستعيدُ سيادتَك؟
— خطوةً بخطوة، فالكلمةُ هي الحصنُ الأخير.

■■■

كيف يمكنُ لعينِ الكاتبِ أن تُعيدَ صياغةَ الوجودِ من زواياٍ مختلفة؟
— أن تلتقطَ الضوءَ القليل.

■■■

هل هناك الكثيرُ من الأرواحِ الحزينة؟
— نعم، تُحلّق بطاراتٍ شراعية.

■■■

هل هناك الكثيرُ من الأرواحِ النجسةِ على هذا الكوكب؟
— محصورةٌ في بلاطِ السلاطين.

■■■

ما هي الحياةُ الأبدية؟
— النفطُ، البورصاتُ، الشحنُ البحري.

■■■

هل هذا كلُّ ما لديك؟
— عرضُ الفاتيكان المجاني؛ شيطانٌ صغيرٌ كهديةٍ مع كلّ وجبةِ همبرغر.

■■■

ما نتيجةُ الصراعِ الدائمِ بين الشمالِ والجنوب؟
— دمجُ الأبيضِ بالأصفر، لنحصلَ على لونٍ فريد.

■■■

إلى أين يقودُنا الشعر؟
— إلى الضبابِ؛ حيثُ تتخلّى الأشياءُ عن وظائفِها التقليدية.

■■■

فهل أنتَ مستعدٌ لموتِ الجمالِ في هذا العالم؟
— نعم، بعدَ مرورِ 40 يوماً على اكتمالِ تحنيطي.

■■■

ما الحقيقةُ التي تنتظرونها؟
— وجدُ الأطباءُ ثلاثةَ كسورٍ في رقبةِ الغيب.

■■■

هل تؤمنُ بوجودِ كائناتٍ فضائية؟
— مخبأةٌ في قصيدةٍ عمودية.

■■■

هل تعتقدُ أنَّ هناك جهةً خفيةً تحاولُ منعَ الحقيقةِ عن البشرية؟
— يستلقي المتلقّي على حافةِ السرير وساقاهُ مرفوعتان، بينما يقفُ المخترقُ مستعداً.

■■■

إذا استيقظتَ فجأةً ولم تجدِ العالم، ماذا تفعل؟
— سوف أرافقُ قواتِ الحلفاء إلى ألمانيا.

■■■

ما هي الدولةُ المُصنّعةُ للمخدرات؟
— دولةُ «جي سبوت».

■■■

هل رأيتَ زرافاتِ الضحكِ عند الفجر؟
— لم يكن هناك أكثرُ من مئةِ بقرةٍ حمراءَ كئيبة، تعاني من انتفاخٍ وغازاتٍ ضارةٍ في المعدة.

■■■

هل يشعرُ مركزُ الكونِ بالجوع؟
— نعم، لذلك يتناولُ فطوراً من رُطبٍ حزيران في عزِّ الشتاء.

■■■

هل قالَ إنّه سعيد؟
— نعم، لقد تخلّص من النفاياتِ العاطفية.

■■■

إلى أين يقودُنا المنطق؟
— إلى حربِ الأدرينالين المتحرف لقتالِنا.

■■■

وكيف نُقنعُ الزمنَ بأنه مجردُ خدعةٍ بصريةٍ لا تستحقُّ التصديق؟
— من خلالِ قذفِ عددٍ من الدبلوماسيين الفرنسيين إلى فوهةِ بركانٍ سريالي.

■■■

فهل ستشكو الخالقَ للمخلوق؟
— لتأمينِ مواردِ النفطِ فقط.

■■■

ماذا قرأتَ في فنجاني؟
— ستتابعُ حربَك وأنتَ داخلَ قبرِك.

* ماناغوا/ فلسطين

لوديلا ـ «حرب كونية» (أكريليك على قماش، 1993)

قصائد

يدان تلتمسان خواءَ الأشياء

محمد جدوع *

1. ليست يداً إنما...

باليدِ التي تصفعُ الرياحَ
تشكّلت غربةٌ داخلَ الرُّوح
وضياعٌ في مقلتيك
الآن تنبتُ في راحتيك صحراءُ قصية
بالقدرِ الكافي
لأنّ تواسي وحشةَ الرمال
ودلالةَ السهوب،
باليدِ التي تلوّحُ
ثمةَ جهةٌ خرساءُ لا تؤدي
إلى اللا أينْ؟!
ودروبٌ تضجُّ باللا أحد،
ثمةَ في انتظارك آخرُ، هنالكَ في المجهول
يجلسُ خفية ولكن لن تراهُ
إلا فيكَ،
باليدِ التي تمنحُ الطمأنينةَ للأخرى
عوضاً عن مصافحةِ المنسيِّ منكَ
بقيَ للجسدِ شكٌ بما يتلمّسُ
وما يخشى
نادراً يديه تلتمسانِ خواءَ الأشياءِ
ويقينَ الجماد

2. شأنٌ آخر

بما أنني أنظرُ إلى الوردةِ
هناكَ من يُصغي إلى الرياحِ
ومن يتلمّسُ زغبَ العشبِ
ويطمئنُّ الطائرُ في الأفقِ
إلا أنني أنظرُ إلى الوردةِ فقط
ليسَ لي شأنٌ بمن يُصغي
ليسَ لي شأنٌ بي،
إذ كانَ حارسُ الطمأنينةِ الوحيد
يتلفتُ كلما خفقَ جناحُ طائرٍ بعيد،
ليسَ لي شأنٌ بمن يتلمسُ العُشبَ
ويمنحُ عينيهِ الغائرةَ إغماضة في الظلام،
أنظرُ إلى الوردةِ أطولَ
أرسمها في دفترِ الأطفالِ
أحلمُ بها
كي لا نذبلَ سوية
في غروبٍ آخير

3. ليست الكلماتُ أشجارا

على شفاهكِ ما لم تقله الزهرةُ
يعودُ للتربةِ
ما لم تقولهِ يصبحُ موسيقى
الكلماتُ مثلنا تتعانقُ
لكنها، أيضاً، تموتُ في وضوحِ
عابر
في خلسةٍ من الفراغ
دونَ جنازةٍ تحملها الريحُ
يقرؤها العابرُ عبوراً نحو المتاهةِ
وينطقها الأعمى مرارا،
جُرّافا، ليستِ الكلماتُ أشجارا
لكنْ ما الجدوى؟
أن نسقي الشجرةَ كلمة عنكِ
الأشجارُ تحيا بالكلمات
لذلكَ قلتُ: أحبكِ

4. إنكار

هنالكَ من لا ينتظرُ شيئاً،
من لا يتعجبُ أبداً،
منْ يكونُ الفريسةَ تارةً أخرى
والمفترسَ دائماً،
من لا يصلحُ أنْ يكونَ شيئاً البتة،
سوى اسمٍ مستعارٍ للخطيئةِ.
من ينكرُ، ينتفضُ، يثورُ، ويثأرُ،
يتمرّدُ، يتجرّدُ
مِن تاريخِ رؤاه، وذاكرةِ هذيانه،
لا يملكُ فكرة عن التحديقِ في شجرةٍ
ولا الفراغ،
كالفزّاعةِ تماماً،
لا يُبادلُ الآخرينَ الوجوه،
ولا يقايضهم الأقنعة،
ليسَ لهُ ما لي
لكنّهُ كانَ أنا، يمرُّ ببطءٍ على ثقلِ الأرض،
خفيفاً على هاجسِ الرّياح،
المعنيِّ بالوضوحِ والمنبوذ في هامشِ الأشياء،
ليسَ من الآخرِ هو، وليسَ منّي

صبيح كلش ـ «بدون عنوان» (زيت على قماش، 2026)

* ذي قار/ العراق

مذكرات

في مناسبة صدور مذكرات فرنسيس فوكوياما، يعود السؤال عن حق المنتصر في إعلان اكتمال التاريخ، فيما تكشف تناقضات الرأسمالية المسافة بين وعود الديمقراطية الليبرالية والسلطة الفعلية التي تمنحها الثروة لأصحابها

بهلوانيات فوكوياما عند «نهاية التاريخ»

سعيد محمد

منح فرنسيس فوكوياما (1952)، المفكر الأميركي من أصول يابانية، نهاية الحرب الباردة معنى يتجاوز موازين القوى التي أعادت تأسيسها، حين قدّم الديمقراطية الليبرالية بوصفها الصياغة النهائية للحكم، فارتقى بمؤسسات مرتبطة بمرحلة تاريخية محددة إلى مرتبة نظام يقدم شروط استمراره بوصفها حدوداً للعقل والحرية، ما يدفع دائماً إلى التساؤل عن المصالح التي يخدمها ذلك التثبيت لعلاقات الملكية والسلطة القائمة باعتبارها سقوفاً لما تستطيع المجتمعات البشرية بلوغه.

تكتسب العودة إلى هذه الأطروحة اليوم دلالة خاصة مع صدور مذكراته «في عالم الإنسان الأخير» (دار فارار، شتراوس وجيرو ــ 2026)، حيث يستعيد تجربته في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأميركية، ومراجعاته الفكرية التي أعقبت غزو العراق (2003) وأزمة الأسواق المالية العالمية (2008)، فتتيح سيرته التجوال في عقل اختبر المسافة بين الوعود التي حملتها سياسات دافع عنها والنتائج التي ترتبت عليها، وتطرح بذلك سؤالاً يمتد إلى أطروحته الأشهر: كيف تغيّر التجربة أحكام المفكر؟ وإلى أي مدى يستطيع إخضاع يقينه المطلق بوجهة التاريخ للمراجعة ذاتها؟

الديمقراطية بوصفها نهاية

يتطلب نقد أطروحة «نهاية التاريخ» أولاً تحريرها من سوء الفهم الذي صاحب شهرتها، فقد قصد فوكوياما في مقاله سنة 1989 وكتابه سنة 1992 بلوغ الديمقراطية الليبرالية موقع الصيغة النهائية للحكم، مع استمرار الحروب والأزمات واحتمالات التراجع. ولذلك تبقى الإشارة إلى حدث عنيف هنا أو سقوط حكومة هناك حجّة قاصرة، بينما يظل الاعتراض الأساس متعلقاً باعتبار مبادئ النظام الليبرالي ومؤسساته أفقاً يستوعب التناقضات ويحصر تحولات مستقبل البشرية داخل حدوده.

استند فوكوياما في تأسيس أطروحته إلى هيغل عبر النظام لدى الدولة عند ألكسندر كوجيف، حيث تتخذ حركة التاريخ اتجاهاً جدلياً نحو تحقق الحرية والاعتراف المتبادل، ويتجاوز البشر أوضاعاً كانت دائماً تحمل في تناقضاتها أسباب تحوّلها. وقد قرأ فوكوياما المواطنة المتساوية والحكم برضا المحكومين بوصفهما استجابة نهائية للصراع على الاعتراف، ووجد في الليبرالية السياسية بنموذجها الغربي إطاراً لمصالحة نهائية بين حرية الفرد والنظام الاجتماعي.

البهلوانيات الاستدلالية في الأطروحة كانت في قفزتين مترابطتين: أولاهما في معالجته تناقضات الأنظمة السابقة بوصفها أسباباً لتجاوزها، نافياً تلك الخاصّية عن الديمقراطية الليبرالية، وثانيها اعتبار تفاوت الثروة والنفوذ في تلك الديموقراطيات قصوراً في التطبيق تستطيع مؤسساتها إصلاحه، متجاهلاً بذلك علاقات الإنتاج التي تولّد هذا التفاوت وتعيد إنتاجه. فالمجتمع الرأسمالي يجمع بين مساواة الأفراد (نظرياً) أمام القانون وتفاوت مواقعهم في الإنتاج، حيث يدخل العامل وصاحب رأس المال عقداً يفترض أنه يعترف بحريتهما، في الوقت الذي يملك فيه أحدهما وسائل العمل ويتوقف معاش الآخر على بيع قوة عمله. تنتج عن هذا الاختلاف قدرة متفاوتة على تحديد الأجر والوقت وشروط الاستخدام، فتظهر الحرية التعاقدية في واقعها مجرد شكل داخل علاقة اجتماعية تمنح المسيطر فيها على الموارد الصلاحية للتحكم في حياة الآخرين.

ومن هذه العلاقة يستمد مفهوم «الاستغلال» دلالته عند ماركس، إذ يتعلق باستحواذ مالكي رأس المال على فائض القيمة الذي ينتجه العامل داخل عملية يحميها عقد معترف به، فتتجاوز المسألة سوء سلوك صاحب عمل أو قسوة نهج إداري معين، لتتصل بتنظيم الإنتاج وتوزيع عوائده، وبالضغط التنافسي الذي يدفع المؤسسات إلى زيادة الإنتاجية وضبط الأجور وتوسيع العائد على الاستثمار.

الديمقراطية تحت ضغط رأس المال

وتمتد آثار هذا التفاوت في الأنظمة الديمقراطية إلى التمثيل السياسي، إذ يتطلب الترشح وقتاً وموارد وشبكات دعم تتفاوت قدرة الطبقات على توفيرها، وتواجه الحكومات المنتخبة بدورها ضغوط رأس المال ومتطلباته، فتتسّع مساحة القرار الديمقراطي داخل صراع يتجاوز نتائج صناديق الاقتراع إلى توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يحيل خيارات واسعة التأييد إلى موقع السياسات المرتفعة الكلفة على من يحاول تنفيذها. وفي هذا النظام تظل الدولة نفسها ميداناً للصراع، تتقاطع فيه حاجات تراكم رأس المال مع مطالب الأجور والخدمات والاستقرار الاجتماعي، فتستطيع القوى الشعبية انتزاع إصلاحات وتوسيع دائرة حقوقها، بينما تواجه تلك المكاسب ضغوط الممولين والمنافسة بما يظهر الفرق بين قابلية النظام لتقديم تنازلات وبين انتهاء تناقضاته، لأن التسوية التي تحسن شروط العمل قد تعيد ترتيب أوراق الصراع،

السؤال الذي تطرحه «نهاية التاريخ» يتعلق بمن يملك سلطة تحديد المستقبل

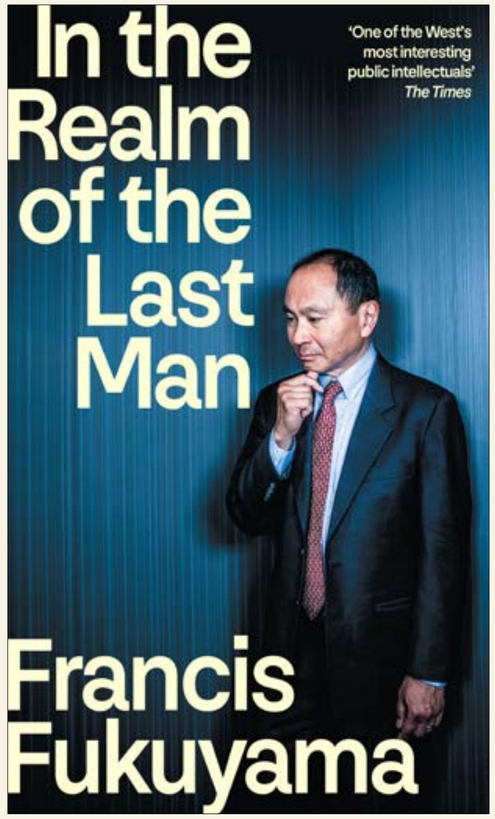

لكنها بالضرورة تترك مسألة السيطرة على أدوات الإنتاج قائمة.

وتفسر هذه الصلة الوظيفية الأيديولوجية لفكرة «نهاية التاريخ»، إذ تجعل الشكل السياسي المصاحب للرأسمالية مرجعاً نهائياً، وتدفع الصراع نحو تحسين إدارة النظام وتعديل نتائجه، بينما تحيل السؤال عن الملكية والسيطرة على الاستثمار إلى الهامش، وتعمل أيديولوجيا المهيمنة هنا عبر تعميم تجربة تاريخية وتحويل مصالح استمرارها إلى بداهة وأصل الأشياء، إذ تبدو المطالبة بتجاوزها خروجاً عن العقلانية التي احتكر النظام تعريفها. وعلى المستوى الدولي، يتيح هذا المنطق للقوى المهيمنة تقديم حروبها وتدخلاتها باعتبارها وسائل لدفع الشعوب نحو مستقبل تقرر شكله سلفاً، فتتداخل مصالح النفوذ وإسقاط الأنظمة الخصمة مع خطاب نشر الديمقراطية في العراق، وحماية المدنيين في ليبيا، ودعم الانتقال السياسي في سوريا - مع اختلاف ظروف هذه الحالات وأشكال التدخل الغربي فيها -، بينما تصبح النظرية أداة تسويغ تحوّل حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى مبرر لوصاية خارجية تحدد لها النظام المقبول وحلفاءه وشروط اندماجه في الاقتصاد العالمي، وتوظّف لغة «التحرر» لإضفاء المشروعية على إعادة ترتيب علاقات الهيمنة.

تتضح هذه الوظيفة الأيديولوجية للأطروحة على مستوى الاقتصاد حين يروج لقرارات الخصخصة أو خفض الإنفاق الاجتماعي باعتبارها استجابات تقنية تفرضها الضرورة الاقتصادية بحيث تصبح اختيارات توزيع الثروة مسائل تحسمها خبرة المختصين، ويُلقى بظلال شديدة على هوية المستفيدين منها مقابل المتضررين للتعمية على المضمون السياسي لهذه القرارات، وحقيقة ارتباطها بموازين القوى الطبقية التي تمنح مصالح معينة أولوية على حاجات اجتماعية أخرى.

حين صار الانتصار دليلاً

جاء انهيار الاتحاد السوفياتي لاحقاً ليعزز جاذبية أطروحة فوكوياما، ويمنح هزيمة تجربة تاريخية محددة دلالة تتجاوز مؤسساتها وظروفها. على أن تحويل ذلك السقوط إلى برهان على الزعم بنهائية الرأسمالية تطلب الانتقال من تفسير نتيجة تاريخية إلى الحكم مسبقاً على إمكانات التنظيم الاجتماعي التي قد تنتجها صراعات المستقبل.

وتتيح قراءة تاريخ الديمقراطية نفسها مساءلة هذا الانتقال، إذ توسعت حقوق الاقتراع والتنظيم والحماية الاجتماعية عبر صراعات عمالية ونسوية ونضالات ضد التمييز، فاكتسبت المؤسسات الليبرالية مضموناً تشكل تحت ضغط القوى المُستبعَدة.

ويظهر سوء فهم ثان في صيغة «الإنسان الأخير»، حيث استعار فوكوياما من نيتشه صورة الإنسان الذي يطمئن إلى إشباع حاجاته ويتراجع طموحه، وأدخل في تحليله احتمال التمرد على حال الرضا والرغبة في التفوق. ولذلك، يستوعب تصوره أخطار الغضب والشعبوية، لكنه يتعامى عن الموقع الطبقي لهذا الإنسان، ومدى تمثيله مجتمعات يتوزع فيها الأمان والوقت وفرص تحقيق الذات بصورة شديدة التفاوت. فالعامل الذي يخشى فقدان مسكنه وصاحب الثروة الذي يطلب مجداً سياسياً قد يجتمعان في خطاب احتجاجي، لكن حاجتهما إلى الاعتراف تتشكل داخل مصالح مختلفة، ويصبح تفسير غضبهما أكثر دقة حين يكشف تحليل تباين القدرة التفاوضية وتوزيع المكاسب ومصادر التمويل السياسي الكيفية التي تسمح لقيادة شعبوية بتحويل خسائر اجتماعية إلى عداوة قومية، وتوجيه الاعتراض على التفاوتات الاقتصادية نحو المهاجرين والأقليات مع حماية علاقات الملكية التي تنتج تلك التفاوتات.

أزمة 2008 تعيد فتح السؤال

أظهرت أزمة 2008 هذا التناقض الجذري بين السلطة الاقتصادية والمساءلة العامة، حين استدعى تعثر المؤسسات المالية تدخلاً من الحكومات لحماية النظام الائتماني، بينما تحملت العائلات تكلفة ذلك التدخل على شكل خسائر الوظائف والمساكن، ما جدد السؤال عن الجهات التي تقرر المخاطرة بالأصول مقابل الجهات التي تدفع كلفة الخسائر، وكيفية انتقال الأزمات من ميزانيات المؤسسات إلى شروط معيشة المجتمع وقدرته على تمويل احتياجاته الأساسية.

إن السؤال الذي تطرحه «نهاية التاريخ» يتعلق بمن يملك سلطة تحديد المستقبل، فالمجتمع الذي ينتج ثروته من جهد ملايين العمال ويترك إدارة استثماراته وتوزيع عوائده لدوائر ضيقة من المتنفذين يظل يحمل أسباب الصراع في صميم تنظيمه، وهذا التناقض يحجب عن الرأسمالية صفة الاكتمال، ويكشف عن حدود ديمقراطية شكلية تتعلق باختيار الشخصيات الحاكمة من مرشحين يسمح بهم النظام، مع بقاء القرارات الاقتصادية الكبرى بعيدة عن متناول الأكثرية العاملة.

لن تتحقق نهاية التاريخ قبل أن تصبح الحرية قدرة متنامية على تغيير علاقات العمل والملكية والسلطة، ويظل المستقبل موضوعاً للفعل الجماعي الذي يختبر إمكانات تتجاوز ما أتاحه انتصار تاريخي بعينه.

رواية

مروان عبد العال: الأسطورة في مواجهة القتل

أمّ فقدت أبناءها الثلاثة، إلهة كنعانية قديمة، وأرض تحاول النجاة من المحو: ثلاث صور يجمعها مروان عبد العال في شخصية واحدة هي «أشيرا». في روايته الجديدة «أشيرا... وفي حكاية أخرى» (الفارابي)، يستدعي الأسطورة لمواجهة حاضر مثقل بالقتل والفقد، ويحوّل الذاكرة والأسماء والرموز إلى أدوات لمقاومة النسيان واستعادة أثر الذين غابوا

صالح حمدوني

تقوم رواية «أشيرا... وفي حكاية أخرى» (الفارابي ، 2026) للكاتب الفلسطيني مروان عبد العال، على معادلة صادمة في بساطتها: أن تكون «أشيرا» أمّاً فقدت أبناءها الثلاثة في ليل الحرب، وأن تكون في الوقت نفسه الإلهة الكنعانية القديمة، وأن تكون، في طبقة ثالثة، الأرض ذاتها. ومن هذه المعادلة الثلاثية يتفرع النص إلى عشرة مشاهد تتقاطع فيها أصوات الراوي والأم التي تخيط الدمى والأكفان، والابنة الكاتبة، ورسائل «غودو» العابرة، والطير الأخضر الذي لا يراه أحد إلا هي. و«أشيرا» اسم كنعاني أطلق على إلهة الأمومة والخصب، يربطه النص تاريخياً ولغوياً بكلمة «عشيرة» العربية، فيحوّل العنوان من اسم إلهة إلى اسم مؤسسة اجتماعية ممتدة. لكن البطلة تُعلن في مشهد التلاقي: «أنا أشيرا... لا اسم لي سوى ذاك الذي يُمحى ويُكتب من جديد، على الجدران، وفي الأغاني، وعلى الشظايا».

واختيار «المشهد» وحدةً بنائية بدل «الفصل» مصطلح مسرحي يخاطب عين المستمع لا وعي القارئ، ويؤكد هذا الاختيار حين تُكتب الحوارات بصيغة قوائم مسرحية منظمة، كما في جدال نور الدين ونصر وسِدْرا.

الذاكرة في مواجهة المحو

يسود النص نسيج من الثيمات المتشابكة، أولها الذاكرة في مواجهة المحو، فالرمانة سلّة الذاكرة: «كل حبة... كانت قلباً صغيراً، وكل قلب يهمس باسم من الأسماء التي فقدتها». وبالتوالي موضوع الفقد، إذ لا يكفي البطلة أن تعرف أسماء من رحلوا: «ما تهمّني صورتهم... بدي أرشم»، ومن الفقد يتفرع موضوع الغربة في أعمق تعريفاته: «أن نصبح غرباء عن أنفسنا». ويبرز موضوع الأمومة في مواجهة القتل بموقف مزدوج من البطولة: «لم أكن أريدك أن تكون شهيداً»، ويلتحق به موضوع الأسماء، الذي يبلغ سطوته في صرخة الأمهات: «اكتبوا أسماءهن، لا تتركوهنّ أرقاماً... ما لم نحفظ أسماءهن، سنقتل مرتين». ويقدّم السارد رؤيته بصيغة انطباعية ذاتية سرعان ما تتحول إلى صيغة الجمع: «نحن هنا، ولسنا عابرين»، فتتزحزح الرؤية بين الفردي والجمعي في بنية الرمز نفسه، فـ«أشيرا» امرأة وأسطورة وأرض معًا، وهو ما يقرّب النص من تعدد الأصوات عند باختين. أما الموقف الفلسفي، فيمضي نحو الإنساني المقاوم: «الموت، في النهاية، ليس نهاية بل بداية أخرى»، وتبلغ الدهشة فيه مقام أعلى قيم الإنسان: «الدهشة هي شكل من أشكال الحبّ النقي».

من الرمانة إلى المفتاح

يتعمد الروائي تمشيط أفكاره عبر منظومة رمزية متماسكة، فالرمانة رمز الخصب والدم والذاكرة معاً، ترتبط بتشرين موسم المطر والأموات: «تشرين لا يعيد الذين نحبّهم، بل يذكّرنا بأن الحبّ لا يموت»، والسدرة رمز الجذر والمقام، تتحول من شجرة إلى مقام يتبرّك به الناس، ثم إلى باب يُجرّس عنه الأبناء: «كلّما اقتربت من الحكاية، احترقت أكثر. لكن النار لم تكن عذابًا... بل اعترافًا بأنها مرّت من هنا». والطير الأخضر رمز الشهيد والرسول، مستندًا إلى الحديث النبوي «أرواح الشهداء في جوف طير أخضر». أما غودو، فهو الرمز الأكثر حيلة: يستدعي النص اسم بيكيت وغودو الذي لا يأتي ليقلبه في قلب الفكرة، فيصير مراسلًا فاعلًا ثم طيفًا نصف شفاف: «كنت دائمًا هنا، بين السطور، بين الصمت، بين كل لحظة انتظار»، فينزاح الرمز من مبدأ الغياب إلى فعل الحضور. ويتكرر رمز «الساعة الخامسة» حتى يصير موعداً قيامياً يفوق كل الهدنات السياسية: «لتصبح إعلان النهاية للألم الطويل». وأخيرًا رمز المفتاح، الذي تحمله الأم في صدرها حتى تغرسه في جذع السدرة، فتنجح هذه المنظومة في نقل تاريخ قومي كامل إلى داخل معجم شخصي واحد.

الرواية بوصفها مشهداً

تقوم الرواية على بناء جريء: الوحدة «مشهد» لا «فصل»، وهو اختيار يفرض على النص عينية مسرحية: وحدات قصيرة متتالية، حوارات منظمة بأسماء المتكلمين كما يُكتب سيناريو: «نور: أنتما تسحقان أطفالنا تحت وهم التحرير...»؛ وينتج هذا التكوين تعدد الأصوات: صوت الراوي بكتابه القديم، وصوت الأم، وصوت الابنة الكاتبة، وصوت غودو المكتوب، وصوت الحكاية الشعبية، بحفظها جميعًا صوت الطير الأخضر من الانزلاق إلى الرثاء. ويتحقق الإيقاع الداخلي من ثلاثة مصادر: التكرار الموسيقي لعبارات مفتاحية كـ«شيلي بيلي» التي تربط البداية بالنهاية، وتكرار «الساعة الخامسة» الذي يعمل عمل المنبّه؛ وتوازي البنى الثنائية بين الدمى والأكفان، الحياة والموت: «هناك توازن غريب...»؛ وموازاة الحركة الجمعية من الحوار المنفرد إلى الجوقة: «أمهاتٌ يشبهن أعمدة كونية... وشهداء بلا أجساد، لكنهم أثقل من مدار». ويعتمد النص أيضًا تشكيلًا بصريًا لونيًا واضح المعالم: الأخضر في الطير والضوء والريشة، وفي «الدم الأخضر» الذي يخرج من جرح السدرة، يقابله الأحمر القاني في الرمانة والدم، في عمل تصويري يقترب من شاشة السينما، وتتحقق وحدة النص من شبكة رمزية تعيد كل عنصر إلى نفسه في الخاتمة.

من سيرة الفرد إلى سيرة جيل

لا يمكن فصل هذا النص عن السياق الحياتي لمؤلفه؛ فمروان عبد العال من مواليد مخيم نهر البارد (1957) لأسرة مهجّرة، نشأ في جغرافية المخيمات اللبنانية والسورية، فكانت الرواية خارطة وجود: من نهر البارد إلى بيروت إلى دمشق ورفح، وهذا يمنحها قيمة توثيقية نادرة، هي سيرة جيل كامل مكتوبة بضمير امرأة. ويبني النص خطّاً زمنياً متصلاً من ثورة 1936 إلى النكبة 1948 إلى مجزرة صبرا وشاتيلا 1982 إلى حرب غزة الأخيرة، مروياً بمنهج الشاهد لا المؤرخ، بل يتجاوز حد التوثيق إلى حد التحقيق حين يستحضر تفاصيل الجثامين العائدة من السجون ويطالب بلغة القانون: «أعيدوا لنا أمواتنا، فالموت لم يُعدهم لنا، فلتُعدها المحاكم والشرائع»، وعلى المستوى النفسي، تُبنى البطلة في مسار واضح: صدمة الطفولة، فكبتٌ يظهر في صمتها: «إذا بكيت، لن أرى الطريق»، ثم تحوّل رمزي تكون فيه الخياطة شفاءً لا وصفاً، إذ تخيط لأبنائها ثوب عرس لا لتتزوج رجلاً: «بل لتزوّج الحياة نفسها»، ثم تحوّل جمعي تصير فيه جوقةً من الأمهات: «كل واحدةٍ منكنّ ستصبح كلمة، وكل كلمة ستصير نارًا»، منتقلة من «لا أدري» إلى «أنا أشيرا». ويعالج النص نفسية الأبناء الثلاثة بوصفهم ثلاث إجابات نفسية متجاوبة لا شخصيات مستقلة: نور الذي تنزع عنه اللغة الأم فيتكلم لغة غريبة، ونصر الذي يعالج فقده بالعمل الفدائي، وسِدْرا التي تنقذ نفسها بالكتابة.

يمكن اعتبار رواية «أشيرا... وفي حكاية أخرى» من أعمال النثر الفلسطيني التي تجرؤ على السؤال الكبير بدل الاكتفاء بتقديم شهادة مطلوبة، وهي في هذا المعنى عملٌ تأسيسي. ومما يرفع من قيمتها البنية الرمزية المتماسكة التي تنقل تاريخاً قومياً كاملاً إلى معجم شخصي واحد؛ والجرأة اللغوية في الحوار العامي التي تكسر جدار الأدب الحجري؛ والشجاعة السيريالية في استعارة الكائنات والطيور والقناديل؛ وأخيراً المعنى الأخلاقي الأعمق في مطالبة النص بأن يُكتب الاسم على كل جسد في مواجهة الإبادة: «لأن من يكتب الاسم يسرق النسيان من يد القاتل».

خطّ زمني من ثورة 1936 إلى النكبة إلى مجزرة صبرا وشاتيلا إلى حرب غزة الأخيرة

لمحات

مجلة الدراسات الفلسطينية»

صدر العدد 148 من «مجلة الدراسات الفلسطينية» بعنوان «فلسطين والإقليم المشتعل» متزامناً مع مرور عامين على رحيل رئيس تحريرها السابق الروائي إلياس خوري، الذي تستعيد المجلة تجربته الكتابية والفكرية في مقال رائف رزيق. يتناول العدد التحولات الفلسطينية والإقليمية الراهنة، من تطورات غزة والضفة الغربية والانتخابات والأسرى والسلاح الفلسطيني، إلى لبنان وسورية وتركيا والمواقف الأوروبية من فلسطين. يضم دراسات ومقالات وتحقيقات وشهادات، إلى جانب ندوة حول الواقع اللبناني وتحدياته، ومواد تستعيد محطات من الذاكرة الفلسطينية واللبنانية، بينها الذكرى الخمسون لمجزرة تل الزعتر، ومدينة الرملة، ورحيل الفنان الفلسطيني سليمان منصور، فضلاً عن مواد حول الثقافة والموسيقى والصمود في غزة. ويرافق العدد ملحق «القدس: قصة بقاء وتحدٍّ»، بتحرير مشارك من الدكتور نظمي الجعبة وإهداء إلى المؤرخ وليد الخالدي. يتناول الملحق سياسات الاحتلال في تغيير عمران القدس وديموغرافيتها واقتصادها وتعليمها وتراثها، ومحاولات محو ذاكرتها وإعادة تشكيل سرديتها، مستعيناً إسهامات الخالدي نويهض الحوت في توثيق تاريخ المدينة والقضية الفلسطينية.

«الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية»

يأتي العدد السادس، خريف 2026، من «الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية» عن دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي في القدس، متزامناً مع «كتاب الجنوب (6)» لخالدة جرار، فيما زيّن غلافه عمل الفنان منذر جوابرة «استراتيجيات المرونة». يفتتح العدد بمقال عبد الرحيم الشيخ «كتابة ما لا يُكتب» في ذكرى إلياس خوري، ويضم مجموعة واسعة من المقالات والدراسات التي تتناول قضايا التحرر الفلسطيني، من علاقة فلسطينيي الداخل بلحظة غزة، إلى مشروع الدولة الواحدة والاستعمار المعرفي وهندسة العزل في الضفة الغربية والسجن والمسرح. كما يتضمن سجالاً حول المقاطعة الثقافية لمهرجان مرسيليا للسينما الوثائقية، وحوارية مع مثقفين من فلسطين وإيران وباكستان حول الثورة والمقاومة والتضامن مع فلسطين. ويفتح العدد فضاءً للشهادات والإبداع والفن والذاكرة، بينها شهادات من القدس والجنوب وغزة، ونصوص أدبية وشعرية، وملف عن طلبة فلسطين من غزة. كما يعيد نشر مقالة لمحمود درويش ووثيقة ثقافية تعود إلى عام 1986. أما «كتاب الجنوب (6)»، فتتناول فيه خالدة جرار تجربة الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال وأشكال احتجاجهن. ولا سيما الإضراب عن الطعام، بوصفه ممارسة مقاومة داخل السجن.

أحمد صبري أبو الفتوح

تدور رواية «اسمها حياة» (دار الشروق) للروائي المصري أحمد صبري أبو الفتوح حول المستشار المتقاعد الذي يعود إلى قريته بعد أن يواجه تشخيصًا بمرض عضال، آملًا أن يقضي ما تبقى من عمره في هدوء، بعيدًا من صخب المدينة وضغوط القضاء. غير أن عزلته تنقلب إلى بداية جديدة عندما يلتقي بالأرملة الشابة «حياة»، التي تدخل بيته مع أطفالها لتبدد وحدته، وتعيد إليه الإحساس بالدفء الإنساني والرغبة في التمسك بالحياة. ومع نمو العلاقة بينهما، تتشابك خيوط الماضي بالحاضر، إذ تعود صراعات قديمة تهدد سمعتهما واستقرارهما، فيجد المستشار نفسه أمام مواجهة أخيرة، ليست داخل قاعة المحكمة، بل دفاعًا عن حقه في الحب والكرامة. ومن خلال هذه الحكاية، يرسم الكاتب صورة ريفية نابضة بالحياة، ويطرح تأملات في الشيخوخة، والموت، والخسارة، وإمكان ولادة الأمل حتى في أكثر اللحظات قسوة. تمزج الرواية بين البعد الإنساني والبعد الاجتماعي، في لغة مشحونة بالشجن والحنين، لتؤكد أن الحب ليس مجرد عاطفة، بل قوة قادرة على مقاومة اليأس ومنح الإنسان سببًا جديدًا للتشبث بالحياة.

فادي عزام

في نوفيلا «سُدُف» الصادرة حديثاً عن «دار نوفل ـ هاشيت أنطوان»، يأخذنا الكاتب السوري فادي عزّام إلى عالم ملتبس تتقاطع فيه الحياة والموت، الذاكرة والمحو، الواقع والهذيان. يستفيق راسم عبد الغني بعد خروجه من معتقل على جسد مشروخ وذاكرة ممزقة، لا يعرف من يكون، ولا يملك من ماضيه سوى شذرات تقوده إلى اكتشاف أنه كان أستاذاً جامعياً. في رحلة البحث عن ذاته، يصطدم بعالم فقد القدرة على التعرّف إلى أبنائه، قبل أن تقع في يده مخطوطة غامضة كتبها «شهيد سابق» بلغة أطلق عليها عزّام «لغة السهاد»، لغة تأتي من العالم الآخر، ويتحدث فيها الموتى عن حكاياتهم. من خلال هذه اللغة، تتشظى الحدود بين الأحياء والراحلين، وتتحول رحلة راسم في استعادة ذاكرته إلى رحلة في ذاكرة بلد مثقل بالفقد والعنف والنسيان. غير أن الرواية تطرح سؤالًا أكثر قسوة: هل تكون الذاكرة خلاصًا دائمًا؟ أم أن النسيان قد يكون، أحيانًا، الرحمة الوحيدة المتاحة؟ «سُدُف» مرثية لبلاد تتفسخ، وتبحث عن لغة تستطيع أن تقول ما عجزت اللغة العادية عن قوله.

جمال حيدر

تدور رواية «شايف البحر؟» (دار لندن للطباعة والنشر) للكاتب العراقي جمال حيدر حول قصة الشاب التونسي «يوسف بن سالم»، خريج كلية الفلسفة، الذي يقرر خوض غمار الهجرة السرية عبر قوارب الموت هروباً من واقع الشباب المرير في بلاده، وسعيًا إلى تأمين مستقبل كريم له ولعائلته. تستعرض الرواية، عبر أربعة محاور، تفاصيل الأوضاع المعيشية الصعبة في تونس، وأهوال رحلة البحر وما رافقها من خطر الغرق والموت إثر انقلاب القارب، وصولًا إلى وهم تحقيق الأحلام في الغربة، واختبار الحلم الروحي والعاطفي عبر لقائه بالفتاة البلجيكية «ناتالي». تنتهي الأحداث بنهاية غير تقليدية يعود فيها البطل إلى وطنه مثقلًا بالخيبة والانكسار. يتميز العمل بلغة سردية تجمع بين الشاعرية واللقطات السينمائية المؤثرة، ليقدم نصًا إنسانيًا وفكريًا عميقًا يثير الأسئلة حول ماهية الوطن والهوية، ويؤكد أن الهجرة ليست وصفة سحرية للخلاص، بل تجربة قاسية تُغيّر الإنسان من الداخل وتضعه في مواجهة حتمية مع أقداره.

ما وراء الصورة

يحوّل كليب «بوسة» السجن، بما يمثّله من قمع وضبط للأجساد، إلى فضاء للرقص والإغراء، في محاولة لطرح تمرّد نسوي على سلطة الرجل، لكنّه يفرغ المكان من علاقات القوة والعنف التي تحكمه. وفي استحضاره ثقافات الجنوب، يحوّل العمل هذه الرموز إلى مادة جمالية قابلة للتسويق، من دون أن يقدّم شيئاً فعلياً للقضية الفلسطينية أو لواقع الأسرى، ليصبح السجن وثقافة الجنوب في خدمة «بوسة»

السجن وثقافة الجنوب... ديكور لـ«بوسة» إليانا

غادة حداد

رقص وثياب ملونة واكسسوارات وحنّة، ومحاولات للفت نظر رجل، لعلّها تنتهي بقبلة. هذا ما تقدمه الفنانة الفلسطينية . التشيلية إليانا في كليب أغنية «بوسة».

أثار العمل حفيظة مشاهدين، باعتباره يهمّش واقع النساء الفلسطينيات ويستغل معاناة الأسرى في السجون الإسرائيلية. إلا أنه لا إشارة واضحة في العمل إلى أن السجن يجسّد معسكراً للاعتقال الإسرائيلي. ولعلّ هذا الربط جاء من حقيقة أن إليانا فلسطينية، وكغيرها من فناني جيلها المغتربين، أعادت الحديث عن القضية الفلسطينية بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

في استعادتها لجذورها، ذهبت إليانا إلى خليط من ثقافات الجنوب، يظهر في الملابس التي تمزج عناصر من الثقافة العربية والهندية، إلى جانب حركات الرقص. ومن المفيد أن يعود الفنانون العرب إلى بعض من ثقافتهم، لكن هنا وضعت في إطار تشييء المرأة العربية، وتقديم صورة مغرية لها للمشاهد الغربي. هذه العناصر باتت، في ظل الإبادة وما أنتجته من اهتمام عالمي متزايد بالقضية الفلسطينية والمنطقة، قابلة للتسويق بسهولة، من دون أن يقدم العمل شيئاً فعلياً للقضية. لا يعني ذلك أنّ إليانا تؤدي دور أسيرة فلسطينية في الكليب، إذ لا يقدم العمل ما يحدد هوية السجينة أو هوية السجن. لكن لا يمكن في الوقت نفسه تجاهل السياق الذي يجعل السجن، بالنسبة إلى جمهور فلسطيني وعربي، صورة محمّلة بذاكرة الاعتقال والتعذيب والعنف والاستغلال الجنسي والاغتصاب. ولهذا تصبح مسألة اختيار السجن خلفيةً للإغراء أكثر حساسية، حتى لو لم يكن المقصود منه تمثيل سجن بعينه.

محاولات اعتراض نسوية

اختارت إليانا أن تظهر بشكل مثير في سجن، وقدّمت طوال العمل مشاهد تقوم على حضور جسدها وحركة مجموعة من الراقصات معها، أمام مجموعة من السجانين الذكور. يمكن تفسير هذا العرض كانتفاضة نسائية على سلطة الرجل، إذ يصبح الجسد نفسه وسيلة للمقاومة، وتتحول الحركة إلى نقيض لفكرة السجن القائمة على ضبط الجسد وتقييد حركته.

لكن مهما حاول العمل تقديم فكرة ثورية، فهو لا يعالج قضية، بقدر ما يستغلها. فالسجن، بما يحمله من تاريخ من القمع والعنف، تحول إلى خلفية جمالية لأغنية لا تدور فكرتها حول السجن أو الأسر أو الحرية، بل حول الرغبة في الحصول على «بوسة» من الحبيب. فلو قدّم العمل الأغنية نفسها في إطار آخر، لما تغيّر شيء جوهري في ما تريد قوله.

يمكن قراءة حضور إليانا والراقصات داخل السجن كمحاولة لقلب العلاقة بين السلطة والجسد، فالمرأة التي يفترض أن يكون جسدها خاضعاً للمراقبة والانضباط، تستعيده عبر الرقص والحركة والإغراء، فيما تتحول مجموعة النساء إلى حضور جماعي في مواجهة سلطة الرجل. لكن المفارقة أن الكليب، في الوقت نفسه، يحوّل السجّان من صاحب سلطة على امرأة مسجونة إلى موضوع لرغبتها وإغوائها. وهكذا تُقلب علاقة القوة داخل الصورة، من دون أن تُطرح العلاقة الأصلية نفسها، علاقة رجل يمتلك سلطة مؤسسية بامرأة حُرمت من حريتها.

تناقض السجون

يصور العمل السجن كما اعتيد تقديمه في الأعمال الفنية، بأنه مكان مهمل، مبنى قديم، تتآكل جدرانه وتظهر عليه آثار الرطوبة واهتراء الطلاء. وهنا تظهر العلاقة التناقضية بين البنية المادية للسجن وبين مستوى السيطرة والقمع داخله. إذ كلما تراجع حضور السلطة والرقابة، ظهرت هوامش أوسع للحرية والحركة والمخالفة والتفاوض للمساجين، وكلما أصبح المكان أكثر حداثة وإحكاماً ومراقبة، ضاقت هذه الهوامش. لكن الحرية الناتجة من ضعف الرقابة ليست بالضرورة حرية. يمكن أن تسمح الثغرات بتمرير السجائر والمال والهواتف، وبنشوء أشكال من الترفيه والعلاقات بين السجناء. لكنها قد تؤسس أيضاً لظهور سلطات هرمية داخلية لا تقل عنفاً عن السلطة الرسمية، من الضرب، والاعتداءات الجنسية، والابتزاز، وقيادات تفرض نفسها بالقوة، وصولاً إلى عنف ممنهج بين السجناء أنفسهم.

وهذا ما يجعل تصوير السجن كفضاء يمكن للنساء والرجال داخله أن يتصرفوا على هواهم بكل أريحية، مؤذياً ومضللاً لما يحدث فعلاً خلف هذه الجدران. ففي لحظة الفوضى تحديداً، قد تعود السلطة إلى العمل بصورة أكثر عنفاً، ليصبح السجناء أنفسهم موضوعاً لتجربة آليات القمع واستعادتها للسيطرة.

مؤسسات قمع واستغلال

السجن لا يعمل فقط عبر الأبواب المغلقة والقضبان، كما يوضح الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في «المراقبة والمعاقبة»، فهو مؤسسة تقوم على تنظيم الأجساد ومراقبتها وضبط الحركة والزمن والسلوك. فالعقوبة الحديثة تتخطى إيلام الجسد بصورة علنية، وباتت تهدف إلى إخضاعه لنظام مستمر من المراقبة والانضباط. يصبح الجسد نفسه موضوعاً للسلطة، ويمكن للسلطة أن تتدخل في حركته ووقته ومكانه وسلوكه.

ومن هنا، فإن تحويل السجن في الكليب إلى مساحة للرقص والإغراء يحمل مفارقة واضحة، فالمكان الذي يفترض أن يضبط الجسد يصبح مسرحاً لاستعراضه. الجسد الذي يفترض أن يكون خاضعاً للرقابة يصبح مركز الصورة. والمرأة التي يفترض أن تكون محكومة داخل المكان تتحول إلى من تحتلّه بحركتها.

لكن هذه المفارقة لا تعني أن الجسد تحرر فعلاً من السلطة. في كتابها «هل أصبحت السجون بالية؟» تربط المناضلة أنجيلا ديفيس، بين نظام السجن وعلاقات الطبقة والجندر والعرق، وترفض النظر إليه كمؤسسة منفصلة عن المجتمع الذي ينتجها. فالسجن ليس محايداً تجاه النساء، لأن نظام العقاب نفسه تشكل تاريخياً داخل مجتمعات تحدد للنساء والرجال أدواراً مختلفة. فالمرأة التي تخرق القانون لا تُرى فقط باعتبارها «مجرمة»، وإنما يمكن أن تُرى أيضاً باعتبارها امرأة خرجت عن النموذج الاجتماعي المفروض عليها.

ولهذا ارتبط «إصلاح» النساء في تاريخ السجون بمحاولات إعادتهن إلى الأدوار التي يعتبرها المجتمع مناسبة للأنوثة، بما فيها الطاعة والخضوع والعمل المنزلي. يصبح جسد المرأة هنا موقعاً تتقاطع فيه سلطة المؤسسة العقابية مع السلطة الأبوية. وبالتالي، فإن المرأة لا تدخل السجن بوصفها سجينة فقط، بل تحمل معها موقعها داخل مجتمع تحكمه علاقات جندرية وطبقية سابقة على السجن نفسه.

السجن كأداة ترهيب

فكرة الحرية التي يوحي بها العمل تنقلب على نفسها أيضاً. فالسجون تُفهم من خلال علاقات القوة التي تنتجها. وهي لا تضم فقط أشخاصاً «ولدوا مجرمين»، كما لو أن الجريمة معطى طبيعي في الفرد. فالأفراد يتشكلون داخل شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة. وإذا جرى التعامل مع الجريمة باعتبارها صفة طبيعية في «المجرم»، تسقط مسؤولية المجتمع والدولة والاقتصاد والعائلة والعمل، وكل البنى التي تسهم في تكوين الفرد. عندها يصبح السجن الآلية السهلة لعزل هؤلاء «المشاغبين» وترهيب بقية أفراد المجتمع من مصير مشابه في حال الاعتراض أو الخروج عن القواعد.

ولا يمكن فصل السجن عن هذه البنية. فالسجين يدخل المؤسسة حاملاً معه طبقته وموقعه الاقتصادي والاجتماعي. فالفقر والعمل والملكية والتهميش علاقات لا تتوقف عند باب السجن. وقد يعيد السجن إنتاجها داخله، من خلال تفاوت القدرة على الحصول على المال أو الحماية أو النفوذ. لذلك فإن تصوير السجناء كأفراد متساوين داخل المؤسسة يخفي التفاوتات الطبقية التي تسبق دخولهم إليها وتستمر داخلها.

يحاول العمل جعل السجن مكاناً للحرية، من دون أن يتعامل مع الشروط التي تجعل الحرية داخله مستحيلة أو محدودة. ليتحول السجن إلى ديكور، والسجّان إلى رجل عادي، والسجينة إلى امرأة تستحضر ثقافتها وصديقتها لتغوي السجان من أجل «بوسة».